الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أم البواقي

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

الرئيس الشرفي :

أ.د. أحمد بوراس --- مدير جامعة أم البواقي.

مدير المجلة:

د. محمود جمام --- مدير المخبر.

رئيس التحرير:

د. زبير عياش

هيئة التحرير:

د. جبار بوكثير	د. عبد الوحيد صرارمة
د. أحمد توفيق بورحلي	أ. محمد الناصر بركان
أ. أمال بوسمينة	أ. بلال زويوش
أ. حمزة بوكفة	أ. عبد الوهاب شنيخر

أمانة التحرير:

طارق بوعروج	نذير غديري
مسعود بوقزمير	ليلى سعدي

مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر عن مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

ISSN : 2352-9962

العدد الأول: جوان 2014.

إنّ ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة، كما أنّ كاتب المقال يُعد المسؤول قانونا عن أصالة بحثه والالتزام بعدم نشره أو تقديمه للنشر في دوريات أو ملتقيات أو أي تظاهرات علمية أخرى داخل الوطن وخارجه.

جميع حقوق النشر محفوظة لمخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

لا يجوز نقل أو الاقتباس من محتوى المجلة إلا بترخيص من أسرة المجلة، تحت طائلة المتابعة القانونية، باستثناء ما يتعلق بإعداد البحوث والدراسات العلمية الأكاديمية شريطة الإشارة إلى ذلك في الهوامش والإحالات بمنهجية علمية متعارف عليها.

للاتصال والاستفسار:

مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية.

مخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين.

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

طريق قسنطينة – أم البواقي.

البريد الالكتروني:

Rev.cofifas@univ-oeb.dz

Rev.cofifas@yahoo.fr

اللجنة العلمية للمجلة.

أ.د. احمد بوراس – جامعة أم البواقي (الجزائر)
أ.د. سعدان شبايكي – جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. محفوظ بن عصمان – جامعة عنابة (الجزائر)
أ.د. مصطفى الكفري – جامعة دمشق (سورية)
أ.د. الطيب داودي – جامعة بسكرة (الجزائر)
أ.د. مصطفى عقاري – جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. رمضان الشراح – جامعة الكويت (الكويت)
أ.د. الطاهر هارون – جامعة باتنة (الجزائر)
أ.د. عبد الوهاب شمام – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. نجم عبد الله العزاوي– جامعة البتراء (الأردن)
أ.د. عبد الحق بوعتروس – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. السعيد بربيش – جامعة عنابة (الجزائر)
أ.د. فهيمة بديسي – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. عمر شريف – جامعة باتنة (الجزائر)
د. ظاهر القشي – جامعة أربد الأهلية (الأردن)
د. زبير عياش – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. الطيب لحيلح – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. تيري فانسون – جامعة فالانس (فرنسا)
د. يوسف حميدي – جامعة المدية (الجزائر)
د. أحمد توفيق بورحلي – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. السعيد بريكة – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. محمد عبد الله الحاج- جامعة الرباط الوطني (السودان)
د. سميرة عطيوي – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. محفوظ جبار- جامعة سطيف (الجزائر)
أ.د. فريد كورتل – جامعة سكيكدة (الجزائر)
أ.د. برهان الطريقي – جامعة صفاقس (تونس)
أ.د. أمبارك بوعشة – جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. عبدون بن علاوة – جامعة بوردو 4 (فرنسا)
أ.د. محمد سحنون – جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)
أ.د. السعيد محمود روهين – جامعة ليل 2 (فرنسا)
أ.د. محمود سحنون – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د عثمان لخلف - جامعة الجزائر 3 (الجزائر)
أ.د. مولود لعرابة – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. ساسية خضراوي – جامعة البليدة (الجزائر)
أ.د. عبد الباقي روابح – جامعة قسنطينة2 (الجزائر)
أ.د. مسعود صديقي – جامعة ورقلة (الجزائر)
د. محمود جمام – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الحميد مدفوني – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد السلام مخلوفي – جامعة بشار (الجزائر)
د. جبار بوكثير– جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الكريم قندوز – جامعة الملك فيصل (السعودية)
د. فوزي السبتي – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبد الوحيد صرارمة – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. أحسين عثماني – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. عبود زرقين – جامعة أم البواقي (الجزائر)
د. مراد كواشي – جامعة أم البواقي (الجزائر)

لجان التدقيق

التدقيق اللغوي

د. بلقاسم دكدوك – لغة عربية
أ. حاج بوري - لغة إنجليزية
أ. عمار قريش - لغة فرنسية

التدقيق الاحصائي

د. طارق جدي
أ. فوزي شوق
أ. محمد الأمين طالب

قواعد النشر في المجلة

- ✓ يتقدم الباحث بطلب تحريري معنون إلى السيد رئيس هيئة التحرير لغرض نشر بحثه، أو دراسته أو مقالته في المجلة. وإذا كان البحث مشترك تقدم يتوجب الإشارة إلى أسماء الباحثين المشاركين فيه.
- ✓ ألا تتجاوز صفحات البحث(20) صفحة. ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى لغة أخرى لا يتجاوز (100) كلمة.
- ✓ تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من قياس A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كلا الجانبين لمسافة 2 سم ومن الأعلى 2 سم من الأسفل 2 سم. ومسافة 1.5 عند رأس الورقة، و1.25 أسفل الورقة، وحجم الورقة (16 x 23.5) . وأن يكون الخط (SimplifiedArabic) قياس (14) باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس (12) باللغة الفرنسية والانجليزية ، وفق برنامج (Microsoft Word).
- ✓ يرقم التهميش والاحالات بطريقة آلية (Note de Fin) على أن تعرض في نهاية المقال بالترتيب التالي: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة.
- ✓ يرفق بالبحث إقرار خطي بعدم تقديم البحث إلى أية جهة أخرى لغرض النشر أو المشاركة في المؤتمرات بتاريخ سابق لطلب نشرة في مجلتنا.
- ✓ تتمتع الدورية بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- ✓ المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلاّ عن آراء أصحابها.
- ✓ يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع.
- ✓ المقال الذي لا يحترم شروط النشر بالمجلة لا ينشر مهما كانت قيمته العلمية.
- ✓ كل المقلات المقدمة للنشر تخضع للتحكيم العلمي.

محتوى العدد الأول.

الرقم	الكاتب	عنوان المقال المنشور	الصفحة
01	أد. فهيمة بديسي أ. نبيل سوفي	دراسة تحليلية لاتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي – حالة موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل	07
02	أد. عبد الوهاب شمام أ. أمال بوسمينة	التحالف الإستراتيجي ودوره في دخول المؤسسات للأسواق الدولية	33
03	د. عبد القادر خليل أ. محمد مداحي	فعالية التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية – دراسة حالة الجزائر	46
04	د. جبار بوكثير أ. مصطفى عوادي	أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية	59
05	د. أحمد توفيق بورحلي أ. صراح بن لحرش	واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري – حالة ولاية قسنطينة	77
06	د. مصباح حراق	الجباية البيئية، عرض تجارب دولية	91
07	د. محمود جمام أ. عبد الحميد بوشرمة	دور الجباية في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية جيجل	113
08	د. يونس زين أ. محمد حيساني	أهمية نظام المعلومات المحاسبي الآلي في رفع الميزة التنافسية	141
09	د. زبير عياش أ. نعيمة غنام	العوامل المؤثرة على استخدام نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية – دراسة نموذج تقبل التكنولوجيا ATM والمخاطر المتصورة PR	160
10	أ. نادية شبانة	تسويق الخدمات التأمينية وأثره على رضا العميل	176
11	أد. مسعود صديقي أ. محمد حسان خمقاني	المراجعة واسلوب العينة الاحصائية	194
12	د. وهيبة عبد الرحيم	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالوطن العربي وموضوع الفجوة الرقمية	210
13	د. الطيب لحيلح	فعالية السياسة النقدية في اقتصاد اسلامي	232

ملاحظة:

ترتيب المواضيع المنشورة، لا تخضع لأية اعتبارات ذات علاقة بالمكانة العلمية للكاتب أو الموضوع المنشور، وإنما لاعتبارات فنية ميسرة لعمل هيئة التحرير.

افـتتاحـية العـــدد الأول

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين محمد الأمين، صلاة وسلاما دائمين متلازمين بدوام العزيز العظيم، أمّا بعد؛

لقد شهدت العلوم الاجتماعية والاقتصادية تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، ونلمس ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة وكذا الناشئة كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتنميط الجانب المحاسبي والمالي بما يتماشى والمعايير الدولية المحاسبية، التي أصبح لزاما على كل المؤسسات العمل بها تماشيا والتغيرات الاقتصادية العالمية.

نظرا لأهمية هذه المواضيع، و لما لها من آثار مباشرة لإحداث تطورات إيجابية على الجانب المالي والإداري وكذا المحاسبي. تبرز مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والادارية بمثابة فضاء علمي جديد يهتم بالدراسات المالية والإدارية وكذا المحاسبية والجبائية.

كما تعمل المجلة على مراعاة وتشجيع كل جهود الباحثين الرامية إلى تقديم الجديد في هذه المجالات وتحاول صياغتها بأسلوب علمي بسيط، مما يشكل دعما علميا للأساتذة والباحثين، الذين يشكل شغفهم لنشر بحوثهم العلمية في مجلتنا حافزا ودعما كبيرين لأسرة المجلة ببذل مجهودات إضافية لتنمية وتطوير محتوياتها، لتضاهي مستوى المجلات المتطورة.

وأخيرا نتوجه بالشكر الجزيل لكل الذين ساهموا في إثراء هذا العدد الأول من مجلتنا الفتية بأبحاثهم العلمية ونتمنى أن تستمر جهودهم في إنجاز أبحاث علمية جديدة قصد تنمية وترقية البحث العلمي وإعطاء دعم للجامعة في المجالات المالية، المحاسبية والإدارية.

مدير المخبر/مدير المجلة

د. محمود جمام

دراسة تحليلية لاتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي
حالة موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل

أ.د. فهيمة بديسي --- جامعة قسنطينة 2- الجزائر
أ. نبيل سوفي --------- جامعة جيجل - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل اتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي. لقد تم قياس إتجاهات عينة الدراسة، والمتمثلة في موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل، البالغ عددها 85 موظفا. ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود إختلاف بين إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة وإتجاهات موظفي الأسلاك التقنية، حيث يسود نوع من التفاؤل لدى موظفي الأسلاك المشتركة إزاء هذا التغيير. فهم يتطلعون إلى العديد من المزايا والمكاسب التي من شأنها خلق وتعزيز بعض القيم الإيجابية. في حين يسود نوع من التشاؤم وسط موظفي الأسلاك التقنية بسبب توقعاتهم للعديد من المشاكل والسلبيات الناجمة عن هذا التغيير التنظيمي.

الكلمات المفتاحية: التغيير التنظيمي، المنظمات الحكومية، إتجاهات الموظفين، الأسلاك المشتركة، الأسلاك التقنية، القيم الإيجابية.

Abstract :

The purpose of this paper is to analyze the employees' attitudes towards organizational change. The Treasury employees of the state of Jijel, are taken as a case study, where about 85 Treasury employees' attitudes are measured. Many differences between the attitudes of common professions' employees and those of technical professions' employees were recorded. Common professions' employees are rather optimistic regarding organizational change. In fact, they aspire to get a wide range of advantages and gains from this change likely to create and enhance some positive values. On the contrary, technical professions' employees are rather pessimistic regarding this change, they expect problems from organizational change.

Key words: Organizational change, government organizations, employees' attitudes, common professions, technical professions, positive values.

مقدمة.

تؤكد العديد من الدراسات أن المنظمات المعاصرة تواجه صعوبات في التكيف مع التطورات التي تشهدها بيئتها الداخلية والخارجية، وقد يرجع ذلك لعدم وجود اهتمام كافي بالعنصر البشري. ونظرا لإدراك المنظمات الحكومية أن التغيير هو الاختيار الأمثل لأي منظمة فقد أصبح من الضروري دراسة وتحليل مواقف الأفراد واتجاهاتهم نحو التغيير، بهدف ضمان تأييدهم له. وقد قامت المنظمات الحكومية الجزائرية مؤخرا وتحت إشراف الوزارات الوصية، بما فيها منظمات قطاع المالية، بإحداث تغييرات في قوانينها الأساسية شملت العديد من القرارات والإجراءات لتحسين المناخ التنظيمي.

و من أهم القرارات التي جاء بها القانون الأساسي لقطاع المالية، في جزءه الخاص بإدارة الخزينة والمحاسبة والتأمينات، قرار إدماج موظفي الأسلاك المشتركة ضمن الأسلاك التقنية. و عليه فالإشكالية المراد معالجتها، من خلال هذا المقال، تتمثل في التساؤل المحوري:

كيف هي اتجاهات الموظفين عموما وموظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل خصوصا نحو التغيير التنظيمي؟

و يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي جاءت على النحو التالي:

- ✓ ما المقصود بالتغيير التنظيمي وما هي مقومات نجاحه؟
- ✓ ما طبيعة إتجاهات الموظفين حيال التغيير التنظيمي و ما هي أسبابه من وجهة نظر موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل؟
- ✓ ما هي أهم المكاسب التي يتطلع إليها موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل من التغيير التنظيمي وما مدى مساهمته في خلق القيم الإيجابية لديهم؟

فرضيات الدراسة.

في محاولة للإجابة على التساؤل المحوري، و من ثمة التساؤلات الفرعية، تمت صياغة مجموعة من الفرضيات، وقد كانت مركزة على موظفي الخزينة العمومية لولاية

جيجل، والتي سيتم إثباتها أو نفيها من خلال هذه الورقة البحثية. و تتمثل الفرضيات أساسا في:

- ✓ أهم دافع للتغيير التنظيمي هو تحقيق نوع من العدالة بين الموظفين.
- ✓ يتطلع موظفي الأسلاك المشتركة إلى تحقيق العديد من المزايا والمكاسب جراء التغيير التنظيمي.
- ✓ يتوقع موظفي الأسلاك التقنية العديد من السلبيات والمشاكل بعد حدوث التغيير التنظيمي.
- ✓ تختلف إتجاهات موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل نحو دور التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية بإختلاف الأسلاك التي ينتمون إليها.

منهجية الدراسة.

قصد انجاز هذا البحث سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة, تحليلها وكشف العلاقات بين أبعادها بالإستعانة بكتب ومقالات ودراسات سابقة متعلقة بموضوع البحث، مع إعتماد منهج دراسة الحالة لإستقصاء إتجاهات عينة الدراسة نحو التغيير التنظيمي والذي أقر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-298 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010.

I . التغيير التنظيمي.

رغم قدم مفهوم التغيير إلا أنه على مستوى التنظيمات ظل، ولفترات طويلة، بعيدا عن إهتمامات الباحثين والمتخصصين، والسبب في ذلك يعود إلى الإستقرار الذي كان يميز تلك المنظمات. غير أنه، ومع مرور الوقت، تحول إهتمامهم نحو تحليل التنظيمات تحليلا يواكب الواقع التنظيمي بسبب التطورات المتسارعة التي شهدتها بيئة المنظمات وإتساع نشاط الحركة النقابية، بفعل الإضرابات بغية تغيير الواقع التنظيمي.

وقد ظهرت العديد من المقاربات والنظريات التي ساهمت في إنتشار مفهوم التغيير التنظيمي. فحسب المقاربة الماركسية، إنطلق K.Marx من تناقضات النظام الرأسمالي في تحليلاته للتنظيمات، أين تم إستغلال الطبقة العاملة من طرف الرأسماليين بشكل أيقض

صراع المصالح بين الفئتين، مما أدى إلى تغيير جذري وعميق، خاصة مع وعي الطبقة العاملة ودعمها من طرف النقابات.(1)

إستنادا إلى هذا الفكر، حاولت المقاربة الراديكالية تقديم إطار تحليلي لدراسة العلاقات التنظيمية. إذ إقترح أنصار هذا المدخل أشكالا من النشاطات التي من شأنها أن تحفز الفرد وتدفعه إلى إحداث التغيير، مثل زيادة المشاركة الديمقراطية للعمال في الإدارة التنظيمية، وهي خطوة تمهيدية نحو التغيير الإجتماعي. في حين بحثت مجموعة من المقاربات الإمبيرقية كالمدرسة الكلاسيكية، مدرسة العلاقات الإنسانية، النظم المفتوحة على التغييرات التي تؤدي إلى أداء تنظيمي أحسن.(2)

بالإضافة إلى هذه المقاربات، عمد بعض الباحثين إلى التميز بين جيلين لنظريات التغيير التنظيمي، وهي بمثابة مصادر إرتكز عليها هذا المفهوم. حيث يمثل الجيل الأول أربع مدارس رئيسية، ثلاثة منها ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في حركة التدريب المعملي، بحوث المسح وأساليب الإسترجاع، مساهمة Kurt Lewin.(3)

و بالموازاة ظهر في إنجلترا إتجاه مماثل يفكر بنفس الأسلوب في كيفية تطوير المنظمات، مع التركيز على تفاعل الإدارة، العمال، التكنولوجيا، البيئة الداخلية والخارجية. هذا الإتجاه يتمثل في نظرية التقنية الإجتماعية، التي طرحت إشكالية تصميم العمل وظروفه في قالب يجعل العلاقة بين هذه العناصر في أفضل وضع. وقد كانت أهم ملامحها منح العاملين درجات أعلى من السلطة والمشاركة في إتخاذ القرارات مع تصميم جماعات عمل شبه مستقلة والإهتمام بتدريب العاملين.(4)

أما ما جاء به الجيل الثاني للتغيير فيتمثل أساسا في جودة حياة العمل التي تدعو إلى ضرورة ضمان حياة كريمة للأفراد داخل مواقع عملهم، إدارة الجودة الشاملة، مدرسة الإستراتيجيات،المنظمات المتعلمة التي تنظر إلى المنظمة ككائن حي يمكنه أن يتعلم، لتضيف بعدا آخرا للتغيير.(5)

كما إنتشر في التسعينات مفهوم يمثل أحدث مداخل التغيير و المتمثل في إعادة هندسة العمليات الإدارية. ويعود الفضل في ذلك لكل من Hammer&Champy والتي تهدف إلى تحقيق تحسينات جوهرية فائقة وليست هامشية تدريجية في معايير الأداء الحاسمة مثل التكلفة والجودة والخدمة والسرعة من خلال إعادة تصميم العمليات الإدارية بصفة جذرية.(6)

1. **تعريف التغيير التنظيمي.**

أمام تزايد الإهتمام بالسلوك التنظيمي حظي موضوع التغيير التنظيمي بالإهتمام أيضا، و قد قدمت بشأنه العديد من التعاريف، حيث عرف على أنه:" تغير موجه، مقصود، هادف وواعي يسعى لتحقيق التكيف البيئي بما يضمن الإنتقال إلى حالة تنظيمية أكثر قدرة على حل المشكلات".(7)

بالإضافة لتفاوت الآراء حول مفهوم التغيير التنظيمي يسجل تداخل بين مفهوم التغيير وبعض المفاهيم المشابهة له على غرار التطوير، الإنتقال، الإبتكار. فإذا كان التغيير هو أمر موضعي يشمل الموقع الجديد، والمدير الجديد، والأدوار الجديدة، والسياسة الجديدة، فإن الإنتقال هو العملية السيكولوجية التي يمر بها الموظفون حتى يألفوا الوضع الجديد.(8) كما أنه لا يعني الإبتكار، لأن هذا الأخير هو فكرة جديدة تطبق لبدء أو تحسين الخدمة، وبهذا فإن جميع الإبتكارات تشير للتغيير، ولكن ليست جميع التغييرات إبتكارات، بإعتبار أن التغيير قد لا يتطلب أفكارا جديدة.(9)

وقد يراد بالتغيير التنظيمي التطوير التنظيمي مع أن لكل منهما مدلوله الخاص، وأبرز ما ذكره الباحثون، هو أن التغيير يشمل عدة مجالات أما التطوير فيركز أساسا على الجوانب السلوكية.(10) وعليه فالتغيير التنظيمي يتطلب الإعداد المسبق، تضافر الجهود وتسخير الإمكانيات لتقليص الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المستهدف، وبالتالي إحداث تطوير في الجوانب البشرية، الهيكلية، التكنولوجية بدل تقادمها.

2. إدارة التغيير التنظيمي.

تتم إدارة التغيير وفق أسلوبين،الأسلوب الدفاعي، ويتخذ شكل رد فعل، حيث تنتظر الإدارة حتى يحدث التغيير ثم تحاول التخفيف من آثاره السلبية، وبذلك تفوت على نفسها فرصة الإستفادة من مزايا التغيير. فهذا الأسلوب تلجأ إليه الإدارة التقليدية التي لا تؤمن بضرورة التغيير، أو لا تملك روح المبادرة وشجاعة الإقدام عليه. وهناك من يرى أن هذا الأسلوب تستخدمه كذلك المنظمات التي تعتبر نفسها في وضعية مريحة، ولا يوجد هناك داعي للبحث عن التغيير بل تعمل بمبدأ رد الفعل والاستجابة.(11)

الأسلوب الهجومي، ويقوم أساسا على التنبؤ بالتغيير والإعداد المسبق للوضعية الجديدة للإستفادة من مزايا التغيير عند حدوثه.(12) ونجاح هذا الأسلوب، القائم على المبادرة، يتطلب مقومات أساسية داخل المنظمة والتي من أهمها توافر نظام جيد لجمع وتحليل المؤشرات العامة الدالة على إحتمالات التغيير.

3. تأثير الثقافة التنظيمية على التغيير.

جاء مفهوم الثقافة التنظيمية في الأساس من أدبيات الإدارة والسلوك التنظيمي، مع ظهور المنظمات الحديثة وتزايد مشكلاتها التنظيمية، وقد أستخدم هذا المفهوم كمظلة تشمل الكثير من المفاهيم كالقيم والأعراف والمعتقدات، حيث تمثل الثقافة التنظيمية مجموعة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تطورت مع مرور الزمن، تعكس حقوق وواجبات كل فرد إتجاه الأفراد الآخرين داخل المنظمة.(13)

الثقافة التنظيمية قد تكون ضعيفة لا تحظى بالإجماع والقبول من غالبية أعضاء المنظمة، وهو ما يشكل صعوبة في التفاهم والاتفاق مع المنظمة وأهدافها، وهي تتميز غالبا بسيادة القوانين واللوائح والوثائق المكتوبة. كما قد تكون قوية توفر الثبات للمنظمة، وتؤدي إلى أعلى مستويات الأداء والرضا الوظيفي من خلال ما تتيحه من ترابط إجتماعي بين أعضاء المنظمة مع نظام فعال للإتصال.

4. قيادة التغيير التنظيمي.

تعرف القيادة على أنها:" القدرة على التأثير في الآخرين وحفزهم في تحقيق أهداف معينة. ويتولى القيادة شخص يدعى القائد الذي له من الصفات التي تجعله يستطيع أن يؤثر على سلوك الموظفين في المنظمة لتحقيق أهدافها". (14) والمنظمات المعاصرة بحاجة إلى قيادات لها رؤية واضحة لما يحمله المستقبل، إذ لم يعد بإمكان النمط القيادي التقليدي مواجهة متطلبات التغيير والتكيف معه بنجاح. فقيادة التغيير مسؤولة بالدرجة الأولى على متابعة وإدخال جميع التغيرات التي تهدف إلى تحسين أداء المنظمة، خاصة ما تعلق بتنمية وتطوير قدرات ومهارات مواردها البشرية، وهنا يبرز دور القائد كباعث للتغيير ومحرك لسلوكيات الأفراد والمجموعات.

5. دور الموارد البشرية في نجاح التغيير.

إن الموارد البشرية مطالبة بالمشاركة الفعالة في إحداث التغيير الإيجابي داخل المنظمة من خلال التحلي بمجموعة من الصفات، والتي من بينها: أن يتحلى المديرين بإرادة التغيير قبل إدارة التغيير، أن تكون لهم القدرة على مراعاة الفروق الفردية بين مختلف الموظفين ويتحرون الموضوعية في الإختيار بين المترشحين للتعيين أو الترقية، أن يكون لهم الإستعداد الكافي لتحمل المخاطرة وقبول تحديات التغيير وتبعاته، أن تكون لهم قدرة على الإتصال من خلال الخطابات الإعلامية خاصة المباشرة منها والتي تسمح بتبادل وجهات النظر المتباينة ومحاولة تقريبها، مع إشراك الموظفين في عملية التغيير. وهذا يتطلب مناخ تنظيمي ملائم لتحرير طاقات الموارد البشرية.

6. الهيكل التنظيمي الداعم للتغيير.

تتميز الهياكل التنظيمية المشجعة على التغيير بالعديد من الخصائص أهمها المرونة، الحرية وتمكين العاملين عبر إشراكهم في إتخاذ القرارات، وفي المقابل تبتعد هذه الهياكل عن التخصص، الرسمية والمركزية. وهناك عناصر تحكم على دعم الهيكل التنظيمي للتغيير، مثل فرق العمل، الاتصالات، تصميم العمل،العلاقات الداخلية...الخ.

II .الإتجاهات.

عرف Bogardus الإتجاه على أنه:"ميل الفرد الذي يوجه سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيدا عنها متأثرا في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعا لقربه من هذه المعايير أو بعده عنها". (15) ويشير هذا التعريف إلى مستويين للتأهب، تأهب مؤقت أو لحظي ينتج من التفاعل اللحظي بين الفرد وعناصر البيئة التي يعيش فيها. وتأهب طويل المدى ويتميز هذا الإتجاه بالثبات والإستقرار الذي يتبع تطور الفرد في صراعه مع البيئة الإجتماعية والمادية.

وتتداخل الإتجاهات مع العديد من المفاهيم ولعل أقربها مفهوم القيم، حيث أن كلاهما عبارة عن تصورات يكونها الأفراد بناءا على تجاربهم وثقافاتهم، وهناك من يحاول الربط بين المفهومين على أساس أن تفاعل الإتجاهات يؤدي إلى ظهور القيم، وتتميز بقابليتها للتغيير.

1.معوقات تغيير الإتجاهات.

تواجه عملية تغيير إتجاهات الموظفين عدة صعوبات، فمع مرور الوقت ونتيجة للتكرار والخبرة المكتسبة من الحياة العملية تصبح الإتجاهات، التي تتولد لدى الأفراد، منتظمة وراسخة بشكل يصعب تغييرها، وهي عملية بطيئة لأنها تتعامل مع مكونات معرفية وإنفعالية غير ملموسة ولا يمكن تحديدها بصورة مباشرة. إلى جانب هذا فإن معرفة إتجاهات الفرد لا تصلح دائما للتنبؤ بسلوكه.

إن تغيير السلوكات والمواقف تحيط بها العديد من الصعوبات، إذ تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين. والخطأ الذي قد يقع فيه المسؤولين في المنظمات، أثناء إستهدافهم تغيير سلوكات الموظفين وإتجاهاتهم، هو تركيزهم على المعرفة والمهارات ويهملون الجوانب الإنسانية، خاصة إذا كانوا يفتقدون إلى تكوين في العلوم الإنسانية، وهو ما قد يولد مقاومة من طرف الأفراد ويصعب من عملية تغيير الإتجاهات ومن ثم تغيير السلوكات.

2.إتجاهات الموظفين نحو التغيير التنظيمي.

حينما يواجه الموظف بالتغيير التنظيمي فإنه غالبا ما يتخذ أحد الموقفين إما الإستجابة وتقبله،لأنه يرى فيه فرصة لإشباع حاجاته ورغباته والوصول إلى مزيد من

التقدم والنجاح مع الإمتيازات والمكاسب الجديدة، أو مقاومته لأنه يرى فيه تهديدا لأمنه وإستقراره أو التقليل من مكاسبه أو يشكل عائقا أمام نجاحه.

إن إستجابة الموظف للتغيير يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي ترتبط بالفرد، من حيث شخصيته و بيئة عمله، و من هذه العوامل إثارة الدافعية، تعزيز الإلتزام التنظيمي، الشعور بالرضا الوظيفي، تحسين الأداء. أما مقاومة التغيير التنظيمي، والتي تعني المحافظة على الوضع القائم، فهي تعد بمثابة فشل ظاهر أو غير ظاهر لأعضاء المنظمة في تدعيمها لجهود التغيير. وقد تكون مقاومة التغيير مسبقة أو وقائية، حيث تظهر عادة قبل إحداث التغيير أو صدور قرار منع حدوثه. كما قد تكون المقاومة لاحقة وتتمثل في رفض القرارات بعد صدورها والعمل على عدم تطبيقها.

III. الدراسة الميدانية.

إن التغيير الذي شهدته خزينة ولاية جيجل تتمثل في صدور قرار إدماج موظفي الأسلاك المشتركة في الأسلاك التقنية. ويعتبر من بين أهم القرارات التي جاءت بها القوانين الأساسية لمختلف المديريات العامة لقطاع المالية. لقد نصت المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 10-298 المؤرخ في 29 نوفمبر سنة 2010 على أنه "يمكن إدماج و ترسيم وإعادة ترتيب الموظفين المنتمين إلى الأسلاك والرتب التي يحكمها المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 19 جانفي سنة 2008، الذين هم في الخدمة بإدارة الخزينة والمحاسبة والتأمينات، بناءً على طلبهم في الأسلاك والرتب المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي الخاص إبتداءً من أول جانفي سنة 2010".(16)

لقد كان المجال الزمني لهذه الدراسة محصور بين تاريخ صدور مشروع الإدماج إلى تاريخ دخوله حيز التنفيذ. ويبلغ عدد موظفي الخزينة 85 موظفا، ولذلك تم إعتماد أسلوب المسح الشامل في جمع البيانات من خلال تعميم الإستبيان على جميع الموظفين، و الإعتماد على مخرجات SPSS في إعداد الجداول المتضمنة لنتائج العملية الاستقصائية.

1. عرض نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات

التساؤل الأول: ما هي أسباب التغيير التنظيمي الذي أدى إلى إدماج الأسلاك المشتركة مع الأسلاك التقنية؟

جدول رقم (01): اتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو أسباب التغيير التنظيمي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأسـلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
فتح باب المنافسة الإيجابية على الترقية بين الموظفين التقنيين وبين المدمجين من الأسلاك المشتركة.	13	44.4	13	24.1	5.6	3.35	1.15
الرغبة في الإستفادة من الإطارات الجامعية التي تنتمي إلى الأسلاك المشتركة في التسيير.	20.4	51.9	9.3	14.8	3.7	3.70	1.07
تداخل المهام بين الأسلاك المشتركة والأسلاك التقنية.	11.1	42.6	20.4	24.1	1.9	3.37	1.03
الرغبة في القضاء على الفوارق المهنية داخل المنظمة.	35.2	53.7	3.7	7.4	0	4.17	0.82
التغيير يمثل إستجابة لمطلب موظفي الأسلاك المشتركة.	24.1	50	16.7	5.6	3.7	3.85	0.98

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (02): اتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو أسباب التغيير التنظيمي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأسـلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
فتح باب المنافسة الإيجابية على الترقية بين الموظفين التقنيين وبين المدمجين من الأسلاك المشتركة.	32.3	48.4	16.1	3.2	0	4.10	0.71
الرغبة في الإستفادة من الإطارات الجامعية التي تنتمي إلى الأسلاك المشتركة في التسيير.	35.5	48.4	9.7	0	6.5	4.06	1.03
تداخل المهام بين الأسلاك المشتركة والأسلاك التقنية.	41.9	45.2	6.5	6.5	0	4.06	0.81
الرغبة في القضاء على الفوارق المهنية داخل المنظمة.	41.9	45.2	6.5	6.5	0	4.23	0.84
التغيير يمثل إستجابة لمطلب موظفي الأسلاك المشتركة.	35.5	51.6	6.5	6.5	0	4.16	0.82

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

إختبار الفرضية الأولى: أهم دافع للتغيير التنظيمي هو تحقيق نوع من العدالة بين الموظفين.

إن القيم المسجلة للمتوسط الحسابي تشير إلى أن أهم سبب للتغيير هو"**الرغبة في القضاء على الفوارق المهنية داخل المنظمة**" وهي فوارق غالبا ما كانت محل إستياء موظفي الأسلاك المشتركة، ففي الوقت الذي يحصل فيه موظفوا الأسلاك التقنية على منح وتعويضات عن عملهم التقني فإن نظرائهم من الأسلاك المشتركة محرومون منها مع أنهم يقومون بها، كما تعتبر المناصب النوعية حكرا على موظفي الأسلاك التقنية، نظرا لخصوصية هذه المناصب وتعلقها بطبيعة القطاع، وبالإضافة إلى ذلك فإن قطاع المالية يوفر لهم بإستمرار فرص الترقية عن طريق المسابقات أو عن طريق الإنتقاء على عكس موظفي الأسلاك المشتركة الذين نادرا ما تتاح لهم مثل هذه الفرص، وعليه يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى.

التساؤل الثاني: ما هي أهم المزايا والمكاسب التي يتطلع إليها موظفي خزينة ولاية جيجل من التغيير التنظيمي؟

جدول رقم (03): إتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو مزايا ومكاسب التغيير التنظيمي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
زيادة الرواتب والإمتيازات المادية.	29.6	42.6	0	24.1	3.7	3.70	1.24
فتح فرص الترقية أمام الجميع.	22.2	42.6	1.9	24.1	9.3	3.44	1.33
تحسين العلاقات الإنسانية بين الموظفين.	11.1	13	20.4	42.6	13	2.67	1.20
وضوح مهام الموظفين.	5.6	37	14.8	40.7	1.9	3.04	1.04
تحسين ظروف وأساليب العمل.	7.4	22.2	37	25.9	7.4	2.96	1.04

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (04): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو مزايا ومكاسب التغيير التنظيمي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
زيادة الرواتب والإمتيازات المادية.	45.2	54.8	0	0	0	4.55	0.51
فتح فرص الترقية أمام الجميع.	58.1	32.2	6.5	3.2	0	4.45	0.77
تحسين العلاقات الإنسانية بين الموظفين.	12.9	29	25.8	32.3	0	3.23	1.05
وضوح مهام الموظفين .	9.7	51.6	16.1	16.1	6.5	3.42	1.09
تحسين ظروف وأساليب العمل.	9.7	16.1	25.8	45.2	3.2	2.84	1.07

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

إختبار الفرضية الثانية: يتطلع موظفي الأسلاك المشتركة إلى تحقيق العديد من المزايا والمكاسب جراء التغيير التنظيمي.

هناك إجماع بين موظفي الخزينة على مكسبين"**زيادة الرواتب والإمتيازات المادية**"و"**فتح فرص الترقية أمام الجميع**" بعدما كانت الترقية حكرا على الأسلاك التقنية. أما عبارة " **تحسين ظروف وأساليب العمل**" فجاءت في المرتبة الأخيرة، بالرغم من بعض التوقعات التي كانت تشير إلى أن الإدماج سيخفف من حجم العمل. وتفسير ذلك أن موظفي الأسلاك المشتركة كانت توكل لهم الأعمال ذات الطابع التقني قبل الإدماج وهو ما جعل الموظفين لا يشعرون بالفرق. ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لمزايا ومكاسب التغيير التنظيمي المدونة في الإستبيان فقد أظهرت النتائج.

جدول رقم (05): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو مزايا ومكاسب التغيير التنظيمي.

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيــة	3.16	0.83
المشتركة	3.70	0.61

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يقع المتوسط الحسابي لإجابات الأسلاك التقنية في المجال (من2.60إلى أقل من3.40)*، بمعنى أن موقف الموظفين غير واضح، نتيجة تشتت إجاباتهم بين الرفض والتأييد. بينما تشير نتائج الدراسة إلى وجود مواقف إيجابية لموظفي الأسلاك المشتركة نحو أهم العبارات التي تصف مزايا ومكاسب التغيير التنظيمي، حيث سجل المتوسط الحسابي الكلي لإجاباتهم قيمة تقع في المجال (من3.40 إلى أقل من4.20) الذي يدل على إتجاه إيجابي ونوع من التأييد لمزايا ومكتسبات التغيير. وعلى هذا الأساس يمكن إثبات صحة الفرضية الثانية.

التساؤل الثالث: هل **يتوقع** الموظفين في خزينة ولاية جيجل حدوث مشاكل وسلبيات بعد تطبيق هذا التغيير التنظيمي؟

جدول رقم (06): إتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو سلبيات ومشاكل التغيير التنظيمي

العبـــارات	إجابات موظفي الأسـلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعارض مصالح موظفي الأسلاك المشتركة والتقنية.	24.1	33.3	9.3	24.1	9.3	3.39	1.34
تقليص فرص ترقية الموظفين القدامى أمام المدمجين الجدد والذي غالبيتهم إطارات جامعية.	40.7	29.6	3.7	22.2	3.7	3.81	1.29
ظهور صراعات تنظيمية بسبب تباين مزايا ومكاسب التغيير بين الموظفين.	27.8	35.2	13	22.2	1.9	3.65	1.17
التغيير كان أقل من مستوى تطلعات الموظفين.	27.8	51.9	14.8	5.6	0	4.02	0.81
كثرة الموظفين المتطلعين إلى الترقية مع ندرة مناصب الترقية لفترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى الإحباط الوظيفي.	37	50	3.7	7.4	1.9	4.13	0.93

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (07): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو سلبيات ومشاكل التغيير التنظيمي

العبـــارات	إجابات موظفي الأسـلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تعارض مصالح موظفي الأسلاك المشتركة والتقنية.	3.2	19.4	9.7	41.9	25.8	2.32	1.17
تقليص فرص ترقية الموظفين القدامى أمام المدمجين الجدد والذي غالبيتهم إطارات جامعية.	9.7	25.8	9.7	45.2	9.7	2.81	1.22
ظهور صراعات تنظيمية بسبب تباين مزايا ومكاسب التغيير بين الموظفين.	6.5	35.5	12.9	25.8	19.4	2.84	1.29
التغيير كان أقل من مستوى تطلعات الموظفين.	19.4	54.8	19.4	0	6.5	3.82	0.98
كثرة الموظفين المتطلعين إلى الترقية مع ندرة مناصب الترقية لفترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى الإحباط الوظيفي.	32.3	45.2	16.1	6.5	0	4.03	0.87

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

اختبار الفرضية الثالثة: يتوقع موظفي الأسلاك التقنية العديد من السلبيات والمشاكل بعد حدوث التغيير التنظيمي.

يتفق موظفي الخزينة على أهم مشاكل وسلبيات التغيير وهي "**كثرة الموظفين المتطلعين إلى الترقية مع ندرة مناصب الترقية لفترة زمنية طويلة مما يؤدي إلى الإحباط الوظيفي**". فمن خلال تحليل رتب الأسلاك المشتركة نجد أن 48.4 %من موظفيها يحملون رتبة متصرف إداري، في حالة إدماجهم سيحملون رتبة مفتش رئيسي وكلهم يتطلعون إلى الترقية رفقة نظرائهم في الأسلاك التقنية بمعنى أنه سيحدث نوع من التضخم فيما يخص هذه الرتبة. بينما جاءت عبارة "**التغيير كان أقل من مستوى تطلعات الموظفين**" في المرتبة الثانية. ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لمشاكل وسلبيات التغيير التنظيمي المدونة في الإستبيان فقد أظهرت مخرجات SPSS النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (08): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو مشاكل وسلبيات التغيير التنظيمي

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيـة	3.80	0.87
المشتركة	3.16	0.65

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات .SPSS

يقع المتوسط الحسابي لإجابات موظفي الأسلاك التقنية في المجال (من3.40إلى أقل من4.20) بمعنى أنهم يوافقون على النقاط السلبية والمشاكل المتوقعة، ومع هذا فقد سجل الإنحراف المعياري قيم عالية نسبيا، حيث أن أصحاب الرتب العليا والمناصب النوعية لا يعتبرون التغيير تهديدا لمصالحهم، بل أن التهديد يمس الفئة التي تتطلع إلى الترقية. أما الأسلاك المشتركة فقد سجل المتوسط الحسابي لإجابات موظفيها قيمة تقع في المجال(من2.60إلى أقل من3.40) وهو يشير إلى عدم توقعهم حدوث مشاكل من التغيير. وعليه يمكن القول أن الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا.

التساؤل الرابع: ما مدى مساهمة التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية؟

أ. علاقة التغيير التنظيمي بزيادة الدافعية للعمل

جدول رقم (09): إتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو علاقة التغيير التنظيمي بإثارة الدافعية.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
التغيير يشبع لي الحاجات المادية.	1.9	42.6	5.6	38.9	11.1	2.85	1.16
التغيير يعزز رغبتي في تقلد المناصب النوعية.	14.8	57.4	9.3	16.7	1.9	3.67	0.99
بعد التغيير أصبحت أعتبر نفسي عضو فعالا بالمنظمة.	22.2	48.1	18.5	9.3	1.9	3.80	0.96
التغيير يطمئنني على مستقبلي الوظيفي.	13	29.6	29.6	20.4	7.4	3.20	1.14
التغيير يحفزني للعمل أكثر.	16.7	27.8	18.5	29.6	7.4	3.17	1.24

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات .SPSS

جدول رقم (10): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو علاقة التغيير التنظيمي بإثارة الدافعية.

العبـــــارات	إجابات موظفي الأســـلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
التغيير يشبع لي الحاجات المادية.	19.4	38.7	3.2	35.5	3.2	3.35	1.25
التغيير يعزز رغبتي في تقلد المناصب النوعية.	22.6	54.8	6.5	16.1	0	3.84	0.97
بعد ا التغيير أصبحت أعتبر نفسي عضوا فعالا بالمنظمة.	22.6	64.5	9.7	3.2	0	4.06	0.68
التغيير يطمئنني على مستقبلي الوظيفي.	12.9	35.5	35.5	12.9	3.2	3.42	0.99
التغيير يحفزني للعمل أكثر.	38.7	38.7	16.1	6.5	0	4.10	0.91

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

تبرز نتائج تحليل عبارات الجزء الأول من المحور الرابع تفاوت في إتجاهات الموظفين نحو دور التغيير في إثارة الدافعية. أما العبارات التي لقيت الموافقة وبالإجماع فهي عبارة "**التغيير يعزز رغبتي في تقلد المناصب النوعية**"، بحيث أن التغيير فتح باب المنافسة الإيجابية بين الموظفين على الترقية وتقلد المناصب النوعية، خاصة من جانب موظفي الأسلاك المشتركة الذين كانوا ينتظرون هذه الفرصة لإبراز قدراتهم وإثبات أحقيتهم بهذه المناصب، علما أن تركيبة الأسلاك المشتركة تضم إطارات جامعية. وعبارة "**بعد التغيير أصبحت أعتبر نفسي عضوا فعالا بالمنظمة**" لأن الوصول إلى هدف الترقية وتقلد المناصب النوعية يتطلب الفعالية والكفاءة من طرف الموظف وأن يبحث عن التعلم والمعرفة بدل إنتظارها. ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لعلاقة التغيير التنظيمي بإثارة الدافعية للعمل فقد أظهرت مخرجات SPSS النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (11): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو علاقة التغيير التنظيمي بإثارة الدافعية.

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيــة	3.34	0.73
المشتركة	3.75	0.65

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يقع المتوسط الحسابي لإجابات الأسلاك التقنية في المجال (من2.60إلى أقل من3.40) وهو ما يعني أن موقف موظفيها غير واضح، في حين أن المتوسط الحسابي لإجابات الأسلاك المشتركة فهو في المجال (من3.40إلى أقل من4.20) وهو يعبر عن نوع من التأييد لعلاقة التغيير التنظيمي بإثارة الدافعية للعمل.

ب. مساهمة التغيير في تعزيز الالتزام التنظيمي.

جدول رقم (12): إتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو مساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام التنظيمي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
لقد كـان قراري بالعمل بهذه المنظمة صائبا.	9.3	38.9	25.9	22.2	3.7	3.28	1.03
يؤدي التغيير إلى زيادة الرغبة في الإستمرار بالعمل في هذه المنظمة.	7.4	37	16.7	35.2	3.7	3.09	1.09
سأبقى في المنظمة حتى لو أتيحت لي وظيفة بامتيازات أفضل.	3.7	11.1	7.4	38.9	38.9	2.02	1.12
يعمل التغيير على خلق الشعور بالإعتزاز والإفتخار أمام الآخرين بالعمل في المنظمة.	9.3	53.7	13	24.1	0	3.48	0.97
يعمل التغيير على خلق الشعور بالإنتماء للمنظمة والإلتزام بمبادئها.	5.6	22.2	29.6	33.3	9.3	2.81	1.06

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (13): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو مساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام التنظيمي

العبـــارات.	إجابات موظفي الأسـلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
لقد كـــان قراري بالعمل بهذه المنظمة صائبا.	6.5	38.7	25.8	22.6	6.5	3.16	1.07
يؤدي التغيير إلى زيادة الرغبة في الإستمرار بالعمل في هذه المنظمة.	12.9	32.3	25.8	22.6	6.5	3.23	1.15
سأبقى في المنظمة حتى لو أتيحت لي وظيفة بامتيازات أفضل.	6.5	6.5	12.9	38.7	35.5	2.10	1.16
يعمل التغيير على خلق الشعور بالإعتزاز والإفتخار أمام الآخرين بالعمل في المنظمة.	9.7	48.4	25.8	16.1	0	3.52	0.89
يعمل التغيير على خلق الشعور بالإنتماء للمنظمة والإلتزام بمبادئها.	9.7	29	25.8	22.6	12.9	3.00	1.21

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات .SPSS

يتضح جليا قلة الإلتزام مع فشل التغيير في تعزيزه، والذي قد يكون وراء العدد الهائل من الغيابات وترك العمل وطلبات التحويل المسجلة على مستوى الخزينة، خاصة مع صعوبة العمل التقني والروتين الذي يطبعه وتدني مستويات الأجور، ويبقى الإستثناء المسجل في هذا الجزء هو"**يعمل التغيير على خلق الشعور بالإعتزاز والإفتخار أمام الآخرين بالعمل في المنظمة**" وهذا يفسر بنظرة الجمهور الخارجي للعمل في الخزينة، حيث يسود إعتقاد لديهم أن العمل في قطاع المالية له مزايا مشجعة، وما يدعم هذا الإعتقاد رفض موظفي الخزينة لنقل واقع العمل حيث يظهرون إرتياحهم بهذا العمل وإعتزازهم به، ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لمساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام التنظيمي فقد أظهرت مخرجات SPSS النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (14): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو مساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام التنظيمي.

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيـة	2.94	0.78
المشتركة	3.00	0.79

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات .SPSS

إن مجال المتوسط الحسابي للإجابات تعني أن إتجاهاتهم نحو مساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام غير واضح،، مع تسجيل حالات معارضة أكبر من التأييد مما يدل على ضعف مساهمة التغيير في تعزيز الإلتزام التنظيمي للموظفين.

ت. أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي.

جدول رقم (15): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
أعتبر أن الراتب الذي أصبحت أتقاضاه مقارنة بالسوق المحلي مرضيا لي.	1.9	29.6	9.3	48.1	11.1	2.63	1.09
تتفق المهام الموكلة لي مع ميولي وقدراتي.	7.4	53.7	13	20.4	5.6	3.37	1.07
إن وظيفتي ملائمة لسنوات الخبرة التي قضيتها.	7.4	48.1	0	31.5	13	3.06	1.28
يؤدي التغيير إلى تحسين المناخ التنظيمي.	5.6	14.8	14.8	51.9	13	2.48	1.08
أنا راضي عن التغيير.	9.3	31.5	13	25.9	20.4	2.83	1.33

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (16): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
أعتبر أن الراتب الذي أصبحت أتقاضاه مقارنة بالسوق المحلي مرضيا لي.	6.5	38.7	9.7	29	16.1	2.90	1.27
تتفق المهام الموكلة لي مع ميولي وقدراتي.	6.5	48.4	9.7	29	6.5	3.19	1.14
إ إن وظيفتي ملائمة لسنوات الخبرة التي قضيتها.	6.5	51.6	9.7	19.4	12.9	3.19	1.22
يؤدي التغيير إلى تحسين المناخ التنظيمي .	0	3.2	16.1	51.6	29	1.93	0.77
أنا راض عن التغيير.	38.7	45.2	3.2	9.7	3.2	4.06	1.06

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يلاحظ الإتجاه السلبي لموظفي الأسلاك التقنية نحو أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي، حيث تم تسجيل قيم ضعيفة للمتوسط الحسابي بإستثناء عبارة "**تتفق المهام الموكلة لي مع ميولي وقدراتي**" التي كانت نسبها تشير إلى الموافقة. وعلى العكس من ذلك فإن

إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة إيجابية نحو هذا الأثر بإستثناء عبارة " **أدى التغيير إلى تحسين المناخ التنظيمي**" التي سجلت درجة منخفضة من الرفض. ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لأثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي فقد أظهرت مخرجات SPSS النتائج التالية:

جدول رقم (17): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي.

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيـة	2.87	0.81
المشتركة	3.06	0.76

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

إن تسجيل المتوسط الحسابي لقيم تقع في المجال (من2.60إلى أقل من3.40) بالنسبة لجميع الأسلاك يعني أن إتجاهات موظفي الخزينة نحو أثر التغيير التنظيمي على الرضا الوظيفي غير واضح، حيث يتراوح بين مؤيد ومعارض. ومع هذا فإن قيمة المتوسط الحسابي للأسلاك المشتركة أكبر من تلك المسجلة لدى موظفي الأسلاك التقنية مما يدل على أن التغيير التنظيمي حقق بعض الرضا لدى موظفي الأسلاك المشتركة.

ث. دور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين.

جدول رقم (18): إتجاهات موظفي الأسلاك التقنية نحو دور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين

العبـــارات	إجابات موظفي الأسـلاك التقنية (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تساعد الدورات التكوينية التي يخضع لها المدمجين الجدد على تحقيق مستوى الأداء المطلوب.	7.4	7.4	16.7	50	18.5	2.35	1.10
يساهم التغيير في زيادة السلوك الإيجابي في التعامل مع الجمهور ورفع مستوى جودة الخدمات.	0	25.9	31.5	37	5.6	2.78	0.90
يشجع التغيير على التعاون والعمل بروح الفريق.	3.7	42.6	24.1	24.1	5.6	3.15	1.02
تلعب الحوافز التي يقدمها التغيير دورا مهما في تقديم أداء جيدا.	9.3	29.6	25.9	24.1	11.1	3.02	1.17
ينجم عن التغيير تطوير أنظمة العمل وتحسين أداء الموظفين.	0	13	40.7	35.2	11.1	2.56	0.86

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

جدول رقم (19): إتجاهات موظفي الأسلاك المشتركة نحو دور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين.

العبـــارات	إجابات موظفي الأســلاك المشتركة (%)					المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
تساعد الدورات التكوينية التي يخضع لها المدمجين الجدد على تحقيق مستوى الأداء المطلوب.	3.2	6.5	9.7	54.8	25.8	2.06	0.96
يساهم التغيير في زيادة السلوك الإيجابي في التعامل مع الجمهور ورفع مستوى جودة الخدمات.	9.7	25.8	35.5	22.6	6.5	3.10	1.08
يشجع التغيير على التعاون والعمل بروح الفريق.	9.7	54.8	16.1	19.4	0	3.55	0.92
تلعب الحوافز التي يقدمها التغيير دورا مهما في تقديم أداء جيدا.	29	45.2	16.1	9.7	0	3.93	0.93
ينجم عن التغيير تطوير أنظمة العمل وتحسين أداء الموظفين.	9.7	38.7	25.8	22.6	3.2	3.29	1.04

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

يتفق موظفي الخزينة على عبارة "**تلعب الحوافز التي يقدمها التغيير دورا مهما في تقديم أداء جيدا**"، فبالرغم من تواضع مكاسب التغيير إلا أن الموظفين يعتبرونها حافزا مهما في تحسين الأداء، بالإضافة إلى العبارة "**يشجع التغيير على التعاون والعمل بروح الفريق**". فالتقسيم السابق شكل تكتلات داخل الخزينة على حساب الخدمة العمومية، ولمعرفة أي الأسلاك كان موظفيها أكثر تقبلا لدور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين فقد أظهرت النتائج.

جدول رقم (20): إتجاهات مجتمع الدراسة نحو دور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين.

الأسلاك	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
التقنيـة	2.77	0.65
المشتركة	3.19	0.76

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

المتوسط الحسابي للأسلاك التقنية والمشتركة، على حد سواء، يقع في المجال (من2.60 إلى أقل من3.40)، في إشارة إلى تشتت إجابات الموظفين نحو دور التغيير التنظيمي في تحسين أداء الموظفين، مع أكثر موافقة من طرف موظفي الأسلاك المشتركة على هذا الدور.

إختبار الفرضية الرابعة : تختلف إتجاهات موظفي الخزينة العمومية لولاية جيجل نحو دور التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية بإختلاف الأسلاك التي ينتمون إليها.

يمكن إختبار هذه الفرضية من خلال التعليق على القيم المسجلة للمتوسط الحسابي في الجدول التالي:

جدول رقم (21): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمساهمة التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية

القيم الإيجابية	الأسـلاك التقنية		الأسـلاك المشتركة	
	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
إثارة الدافعية للعمل	3.34	0.73	3.75	0.65
تعزيز الإلتزام التنظيمي	2.94	0.78	3.00	0.79
تحقيق الرضا الوظيفي	2.87	0.81	3.06	0.76
تحسين أداء الموظفين	2.77	0.65	3.19	0.76
الكلـــي	2.97	0.62	3.25	0.60

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات .SPSS

يظهر الجدول إختلاف في إتجاهات موظفي الخزينة نحو دور التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية بإختلاف الأسلاك التي ينتمون إليها، حيث أن موظفي الأسلاك المشتركة، وحسب قيمة المتوسط الحسابي الكلي أكثر موافقة على مساهمة التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية لدى الموظفين داخل خزينة ولاية جيجل، بينما قيمة المتوسط الحسابي الكلي لموظفي الأسلاك التقنية تدل على عدم تقبل أغلبهم لمساهمة التغيير التنظيمي في خلق القيم الإيجابية، ومنه يمكن إثبات صحة الفرضية الرابعة نسبيا.

بعد إثبات الفرضيات الأربعة، يمكن الإجابة على الإشكالية الرئيسية، لقد تبين بأن هناك إتجاهين، إتجاه إيجابي مؤيد للتغيير، من طرف موظفي الأسلاك المشتركة، إذ يرى أن له من المزايا والمكاسب ما يجعله مساهما في خلق القيم الإيجابية داخل المنظمة، وإتجاه سلبي معارض، من طرف موظفي الأسلاك التقنية، يتوقع سلبيات ومشاكل قد تهدد مصالحهم والمزايا الوظيفية التي يتمتعون بها قبل إحداث التغيير وهو ما ينعكس سلبا على القيم الإيجابية داخل الخزينة، وقد جاءت هذه الدراسة كإمتداد للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التغيير التنظيمي مع

المساهمة في فهم وتحليل مواقف وإتجاهات الموظفين في المنظمات الحكومية إزاء هذا التغيير.

خاتمة.

من خلال الطرح النظري و التطبيقي للموضوع الذي تناولته هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى جملة من النتائج، و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ✓ بالرغم من كثرة الأبحاث والدراسات التي تناولت مفهوم التغيير التنظيمي إلا أنه يبقى من المواضيع الحديثة والقابلة للبحث، نتيجة لتجدد وتزايد حاجة المنظمات المعاصرة والأفراد إليه وتعدد مداخله، مجالاته وإستراتيجياته وهو ما يترك المجال مفتوحا أمام المهتمين للبحث في عوامل نجاح التغيير. ويعد العنصر البشري أحد أهم مفاتيح نجاح التغيير كما هي قيادة التغيير مع ما تتطلبه من المهارات والقدرات، بالإضافة إلى الثقافة التنظيمية المرنة والهيكل التنظيمي الداعم من العوامل الحاسمة في نجاح عملية التغيير.
- ✓ يعاب على التقسيم الذي يميز بين الأسلاك التقنية والأسلاك المشتركة غياب العدالة نتيجة الفوارق الكبيرة بين الموظفين، حيث أن أهم أسباب التغيير هو تحقيق نوع من العدالة وهو إعتراف بوجود فوارق.
- ✓ موظفي الأسلاك المشتركة يشاركون نظرائهم في الأسلاك التقنية عملهم التقني ولا يشاركونهم إمتيازاتهم، ما خلق نوع من التذمر والإستياء بسبب الإقصاء والتهميش المنتهج ضد هذه الفئة، ما جعلها تتطلع إلى التغيير لإنصافها، وهذا تجلى في الإجابات التي تؤكد معظمها قبول التغيير.
- ✓ عدم تخوف موظفي الأسلاك التقنية، خاصة فئات الرتب الدنيا والفئات التي تتطلع إلى تقلد المناصب النوعية، من تعارض مصالحهم مع الفئات المدمجة والتي يشكل غالبيتها إطارات جامعية تجسد من خلال إتجاهاتهم السلبية، حيث إتضحت من خلال رفضهم لأغلب العبارات التي تشير إلى مزايا ومكاسب التغيير وموافقتهم على أبرز مشاكل وسلبيات التغيير.

- ✓ هذا التغيير لم يكن في مستوى تطلعات موظفي الخزينة، فبالرغم من تحسين المرتبات والظروف المادية إلا أنها لا تضاهي الإمتيازات المتاحة لنظرائهم في القطاعات الأخرى خاصة القطاعات الإقتصادية بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه الخزينة العمومية, وبالرغم من ضغوط وحجم العمل الكبير والروتين الذي يطبع العمل التقني.

- ✓ تسجيل مستويات ضعيفة للقيم الإيجابية لموظفي الخزينة، مع دور هامشي للتغيير في هذا المجال، رغم مساهمته المتواضعة في إثارة الدافعية لدى موظفي الأسلاك المشتركة وتحقيق نوع من الرضا لديهم، في حين سجل تدني الإلتزام التنظيمي لدى موظفي الخزينة. قد يكون ذلك منطقي إذا علمنا أن 63.5 %من موظفي الخزينة هم من الأسلاك التقنية، وأن 46.3 %من الأسلاك التقنية لهم أدنى رتبة والمتمثلة في عون معاينة وأن 66.6 % من الأسلاك التقنية لهم أكثر من20سنة خدمة في الخزينة، في نفس المنصب. أما بخصوص موظفي الأسلاك المشتركة فهي تعاني التهميش على جميع المستويات والرتب. وحسب الدراسة النظرية فإن إلتزام الموظف يزيد كلما طالت مدة خدمته بالمنظمة، غير أن الملاحظ من خلال هذه الدراسة قلة إلتزام الموظفين بالرغم من أقدميتهم، لأن هذه الأقدمية لم تمنح لهم الكثير خاصة بالنسبة لذوي الرتب الدنيا (عند الأسلاك التقنية) وجميع الرتب (عند الأسلاك المشتركة).

بناء على النتائج المتوصل إليها، هذه بعض الإقتراحات التي يؤمل، إذا ما أخذت بعين الإعتبار، أن تساهم في خلق إتجاهات إيجابية نحو التغيير المستحدث، خاصة ما تعلق بالخزينة العمومية لولاية جيجل.

- ✓ تطبيق الهيكل التنظيمي الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 21 ماي 2006 لتعزيز الإتجاهات الإيجابية لموظفي الخزينة وتغيير الإتجاهات السلبية. لأن تطبيقه سيخلق عدد معتبر من المناصب النوعية بصفة رئيس مكتب أو رئيس قسم فرعي، الشيء الذي يقلل من الشعور بالإحباط ويخلق تنافس إيجابي بين الموظفين مع ما سيترتب عنه من إثارة الدافعية للعمل وتعزيز الإلتزام. فكل موظف يريد أن يثبت

جدارته وأحقيته بهذا المنصب وهو ما سينعكس إيجابا على مستويات الأداء، كما أن تقلد هذه المناصب له من الآثار المادية التي ستحقق المزيد من الرضا الوظيفي.

- ✓ تعميم الإدماج على أصحاب الرتب الدنيا التي لم تدمج في الأسلاك التقنية من خلال ترقية الموظفين الذين يستوفون الشروط إلى الرتب المعادلة بعد إخضاعهم لبرامج تكوينية.
- ✓ تعزيز الإلتزام العاطفي والأخلاقي لموظفي الخزينة، من خلال إتاحة الفرصة لهم للمشاركة والتفاعل الإيجابي خاصة الإطارات الجامعية، التي لها مؤهلات وقدرات لقيادة المنظمة، مع الإستثمار في الإلتزام المستمر الذي يدعم من إمكانية محافظة الخزينة على إطاراتها.
- ✓ التعامل مع مواقف وإتجاهات الأفراد نحو التغيير بحذر من خلال تعزيز الإتجاهات الإيجابية وتوظيفها لإقناع القوى المعارضة بضرورة التغيير ومن تم تقليص إحتمالات المعارضة، مع تخصيص الوقت الكافي للإستماع لإنشغالاتهم، قصد إيجاد الحلول لمشاكلهم.

الهوامش:

1. بلكبير بومدين، تغيير ثقافة المنظمة كمدخل إستراتيجي لإنجاح إدارة التغيير في المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير في الإستراتيجية والتسويق، جامعة باجي مختار،عنابة، ص:42،43.
2. زلاقي وهيبة، دور الثقافة التنظيمية في إدارة التغيير التنظيمي بالمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد الرابع، جامعة محمد خيضر،بسكرة، جانفي 2009، ص:5-10.
3. زيد منير عبوي، الإتجاهات الحديثة في المنظمات الإدارية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص:171.
4. أحمد ماهر، تطوير المنظمات: الدليل العملي لإعادة الهيكلة والتميز الإداري وإدارة التغيير، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص:109.
5. المرجع السابق، ص: 109-117.
6. Michael Hammer, James Champy, Le Reengineering, Dunod, Paris, 1993, p: 42.
7. محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص:343.
8. Olivier Meier et al, Gestion du changement, Dunod, Paris, 2007, p : 1,2.
9. ويليام بريدجز، تعريب موسى يونس، فن الإنتقال والتغيير الإداري، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض،1991، ص:17.

10. زاهر عبد الرحيم عاطف، هندرة المنظمات: الهيكل التنظيمي للمنظمة، دار الراية للنشر والتوزيع،ط1، عمان، 2009، ص:190.
11. بندي عبد الله و علة مراد،التغيير، قراءة مفاهيمية دلالية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة،12-19ماي 2011، ص: 4.
12. François Dupuy, Sociologie du changement: pourquoi et comment changer les organisations ?, Dunod, Paris, 2004, p:215.
13. Ken Blanchard et Terry Waghorn, Anticiper le changement : mission possible, Dunod, Paris, 1997,p:31,32
14. François Dupuy,2004,op.cit.:124.
15. بلكبير بومدين، مرجع سابق،ص ص: 37-39.
16. العدد 74من الجريدة الرسمية الصادر في 05 ديسمبر 2010، المرسوم التنفيذي رقم 10- 298 المؤرخ في 29 نوفمبر 2010 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الخزينة والمحاسبة والتأمينات.

*حسب سلم ليكرت Likert الخماسي:

الفئات	الدرجة	دلالاتها
من 1 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة	درجة عالية من الرفض
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق	درجة ضعيفة من الرفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	غير متأكد	درجة متوسطة (بين الرفض والتأييد)
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق	درجة ضعيفة من الموافقة
من 4.20 إلى أقل من 5	موافق بشدة	درجة عالية من الموافقة

التحالف الإستراتيجي ودوره في دخول المؤسسات للأسواق الدولية

أد. عبد الوهاب شمام--- جامعة قسنطينة 2 - الجزائر
أ . أمال بوسمينة --------- جامعة أم البواقي - الجزائر

ملخص:

يعتبر تدويل المؤسسات نشاطا معقدا وديناميكيا تهدف من خلاله إلى زيادة ربحيتها وتحسين أدائها، إذ يتعين على هذه الأخيرة - والتي تهدف إلى ولوج الأسواق الدولية- تحديد أفضل طريقة للوصول إلى الأسواق الدولية.

تعد التحالفات الإستراتيجية، إستراتيجية عملية عندما ترغب المؤسسة دخول الأسواق الدولية، إذ أن إختيار المؤسسة تشكيل تحالف مع شركة محلية أو أجنبية هو طريقة أخرى لدخول الأسواق الخارجية مع الحفاظ على إستقلاليتها.

الكلمات المفتاحية:

التدويل، الأسواق الدولية، التحالفات الإستراتيجية

Résumé:

L'internationalisation des entreprises représente une activité complexe et dynamique permettant d'accroitre la rentabilité et la performance de ces entreprises, les entreprises qui s'engagent à l'international doivent déterminer la meilleure façon d'y avoir accès.

En effet, les alliances stratégiques sont une stratégie pertinente et pratique quand l'entreprise s'attaque à des marchés internationaux.

Mots clés:

Internationalisation, Marchées internationaux, Alliances stratégique

تمهيد.

يشهد العام اليوم جملة من التغيرات والتحولات السريعة في كافة المجالات مما أدى إلى ظهور الكثير من التحديات التي أصبحت تواجه المؤسسات، والمتمثلة في التطور التكنولوجي الهائل والسريع، إضافة إلى العولمة التي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية، والاقتصادية، وحتى الثقافية، وتحول التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى التجارة الدولية، بحيث أصبح العالم كله هو السوق من وجهة نظر التجارة الحديثة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة تدويل المؤسسات الاقتصادية للتعرف على أهم الأساليب والآليات التي تعتمد عليها المؤسسات العاملة في الأسوق الدولية، والعوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على عملية التوسع في حجم الأنشطة الدولية المشتركة، وزيادة نطاق عملها على المستوى الجغرافي، وتعميق تواجدها في الأسواق الدولية.

فظاهرة التدويل، أصبحت اليوم أمراً واقعاً، ومآلا منطقيا للمؤسسات الاقتصادية كوسيلة للدخول في الأسواق الدولية، ويرجع ذلك لما يشهده العالم من ثورة تكنولوجية واتصالية هائلة، وتكتلات إقليمية، وبروز متعاظم لدور الشركات المتعددة الجنسيات، وتحرير واسع النطاق للاقتصاد والتجارة الدولية. وإذا كانت هذه الظاهرة توفر للمستثمرين اليوم فرصاً أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الأجنبية، ومردودية أرفع عمّا إذا كان نطاق الأعمال يقتصر على النطاق المحلي؛ فإنها تضع أمام، المؤسسات مجموعة من التحديات، يتعين التجند لرفعها والتخلص منها.

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل الإستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة إتخادها عندما تقرر تسويق منتجاتها إلى الأسواق الدولية، هذه الإستراتجيات تمثل البدائل المتاحة أمام المؤسسة التي تساعدها على مواجهة التحديات والتحولات التي يشهدها عالمنا اليوم، وتعتبر التحالفات الإستراتيجية أهم إستراتيجية يمكن للمؤسسة اعتمادها من أجل نقل الخبرات والمعارف وتقليص الفجوة الرقمية مابين المؤسسات واكتساب سمعة عالمية تسمح بالانتشار في الأسواق الدولية، كما تساهم في توفير مصادر للتمويل وتقاسم التكاليف مع الحليف مع المحافظة على استقلالية المؤسسة.

1. إستراتجيات دخول الأسواق الدولية.

إن أي مؤسسة تريد تسويق منتجاتها إلى الأسواق الدولية عليها المرور بمراحل وخطوات أساسية بدءا بالقيام بدراسة السوق من خلال بحوث التسويق الدولي ثم تقييم البيئة سواء كانت البيئة الداخلية للمؤسسة، أو بيئة التسويق الدولي وإنتهاءا باتخاذ القرار بالدخول إلى الأسواق الدولية، هذا القرار بدوره يتفرع إلى عدة قرارات ذات صلة أهمها: قرار إختيار الأسواق، وقرار إختيار المزيج التسويقي، قرار إختيار الهيكل التنظيمي الملائم للمؤسسة، وأخيرا قرار حول كيفية الدخول إلى الأسواق الدولية، في هذا العنصر سنتطرق إلى الإستراتيجيات المتعلقة بكيفية الدخول إلى الأسواق الدولية حتى تتمكن المؤسسة من تسويق منتجاتها إلى هذه الأسواق.

1.1. إستراتيجية التصدير.

يعد التصدير الطريقة الأبسط للدخول إلى السوق الخارجي، ويعرف على أنه تلك العملية التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمين وغير المقيمين في البلد بغض النظر إذا كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية أو خارجها. وتفضل المؤسسات طريقة التصدير في الحالة التي تريد تقليل المخاطر أو تجربه الأسواق الأجنبية لأخذ انطباع المستهلكين المستهدفين حول منتجات المؤسسة،[1] ويمكن تقسيم إستراتيجيات التصدير إلى نوعين: التصدير غير المباشر، والتصدير المباشر.

كما يعتبر التصدير بنوعيه (المباشر وغير المباشر)، إستراتيجية محدودة تضمن انتقال السلع والخدمات من مكان لآخر، أو من سوق داخلية إلى أخرى خارجية، ويمكن للمؤسسة أن تقوم بالتصدير بشكل مباشر أو غير مباشر.[2]

أ. التصدير غير المباشر.

التصدير غير المباشر، هو الطريقة الأكثر شيوعا لدخول الأسواق الدولية إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير بنفسها، وإنما توكل المهمة إلى جهات خارجية سواء كانوا من البلد نفسه أو من خارج البلد مهمتهم شراء السلعة ثم يعاد بيعها.

وفيما يلي أهم أنواع الوسطاء لهذا الغرض:[3]

- ✓ التاجر المصدر: حيث يقوم بشراء المنتجات المصنعة ثم بيعها في الخارج لحسابه الخاص.
- ✓ وكالة التصدير المحلية: والتي تعمل على إيجاد أسواق خارجية للسلع المحلية والتفاوض مع المستوردين الأجانب وذلك لقاء عمولة معينة.
- ✓ المجموعات التعاونية التصديرية: تظهر في مجالات معينة صناعية وزراعية على حد سواء، وخاصة عندما يشترك المنتجون في صفات مشتركة في الإنتاج وهو ما يجعل عملها تعاونيا أكثر فائدة وعائدية من العمل الفردي، لأنه في بعض الحالات تكون هناك طلبات بكميات كبيرة يصعب تلبيتها من طرف مؤسسة محلية واحدة، وبالتالي عدم إجراء الصفقة وضياع الفرصة، في الوقت الذي تتوفر فيه المادة بكميات كافية في نفس البلد من قبل منتجين محليين آخرين ويتم إدارة هذه المؤسسة من قبل المنتجين أنفسهم.
- ✓ مؤسسة إدارة التصدير: حيث تعمل مؤسسة وسيطة على إدارة أنشطة التصدير لمؤسسة منتجة أو لمجموعة من المؤسسات في وقت واحد مقابل عمولة معينة، كما يمكنها أن تستخدم إسم المؤسسة المنتجة التي ترغب في التصدير وتتفاوض نيابة عنها.

ويحقق التصدير غير المباشر للمؤسسة منفعتين: استثمار قليل، مخاطر قليلة.

ب. التصدير المباشر.

يتطلّب الاعتماد على هذا الأسلوب في التصدير، تولي المنتج نفسه إنجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها إلى جهة أخرى خارجية، فالتصدير المباشر يمنح للمؤسسة فرصا أوسع للاحتكاك بالسوق وإقامة البحوث والدراسات والتعرف على طرق التوزيع في الأسواق الأجنبية وغير ذلك من الاعتبارات، مما يؤدي إلى توسيع المبيعات خارجيا لذلك فإن عملياته تحتاج إلى درجة عالية من الخبرة.[4]

2.1. إستراتيجية الاتفاقيات التعاقدية.

هي عبارة عن ارتباط طويل الآجل بين شركة دولية ومؤسسة في دولة أخرى يتم بمقتضاها نقل التكنولوجيا، وحق المعرفة، أو الاسم التجاري من الطرف الأول إلى الطرف الثاني دون استثمارات في أصول مادية من طرف الشركة الدولية، أما الأشكال المتاحة أمام المؤسسة لتصدير الأصول غير المادية فهي كالآتي:

أ. عقود التراخيص.

عقود التراخيص، هي عبارة عن مجموعة من الترتيبات يوفر بمقتضاها مانح الترخيص أصول معنوية غير ملموسة للمرخص له نظير مقابل مالي يدفعه المرخص له لمانح الترخيص ,وهذه الأصول المعنوية غير ملموسة هي: حق استخدام الاسم التجاري، حق استخدام العلامة التجارية،حق المعرفة العلمية، حق استخدام براءة الاختراع، أسرار مهنية. ويعد الترخيص طريقة بسيطة نسبيا للدخول إلى السوق الدولية وبدون تصنيع مباشر حيث يمكن للشركة مانحة الترخيص الدخول إلى سوق الشركة الأجنبية على الخبرة الإنتاجية فشركة **كوكاكولا** منحت الإنتاج لمعظم المؤسسات في أغلب أنحاء العالم وبذلك استطاعت الدخول إلى العديد من الأسواق الدولية.[5]

ب. عقود تسليم المفتاح.

ترتبط عقود تسليم المفتاح ببناء المشروعات الكبرى في الدول النامية وخاصة دول الشرق الأوسط حيث تلزم شركة دولية ببناء مشروع متكامل حتى مرحلة التشغيل وتسليمه إلى المالك، وقد تلتزم الشركة أيضا بتدريب العاملين والفنيين لتشغيل المشروع وإمداده بالمعدات والآلات اللازمة للتشغيل، ومن أمثلة عقود تسليم المفتاح في الدول النامية قيام شركة مقاولات دولية ببناء مستشفى وتجهيزه بكافة الأجهزة والمعدات اللازمة للتشغيل وتسليمه للحكومة.[6]

ج. عقود التصنيع وعقود الإدارة.

تنقسم عقود التصنيع وعقود الإدارة إلى قسمين رئيسيين، هما:

ج1. **عقود التصنيع**: وهي عبارة اتفاقيات مبرمة مابين المؤسسة الدولية والمؤسسة الوطنية بالدولة المضيفة يتم بمقتضاها أن يقوم الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع وإنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة و هذه الاتفاقيات تكون عادة طويلة الأجل و يتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع و أنشطته المختلفة.

ج2. **عقود الإدارة**: وهي عبارة عن إتفاقيات تتناول فيها المؤسسة في الدولة المضيفة لمؤسسة دولية عن الإدارة أي أن هذه الأخيرة تقوم بإدارة فندق أو مطار أو مشفى لقاء مبلغ معين. وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة المسيرة بتصدير خدماتها و خبرتها في ميدان التسيير للمؤسسة أو الدولة المضيفة.

د. عقود الإمتياز.

عقود الإمتياز، هي شكل خاص من أشكال عقود التراخيص تمنح الشركة الدولية صاحبة الإمتياز بموجبه حق إستغلال هذا إلى الشركة المحلية لفترة من الزمن و في منطقة جغرافية محددة، مع إحتمال قيام الشركة الدولية بتقديم بعض المساعدات الفنية بصفة منتظمة للشركة المحلية، و يشتمل حق الإمتياز على أصول معنوية غير ملموسة كطريقة تنظيم و أداء عمل معين تحت الاسم التجاري للشركة صاحبة الإمتياز، والتي تمثل في الأصل ثمرة الجهود التي بذلتها المؤسسة عبر سنوات طويلة، ومن الشركات التي تستعمل هذا النوع شركة "ماك دونالد" بهدف الدخول إلى عدة أسواق.

3.1. إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج.

ويمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين، هما:

أ. الاستثمار المشترك.

يمكن تعريف الاستثمار المشترك بأنه، شكل من أشكال التعاون بين شريك محلي وآخر أجنبي من أجل تحقيق هدف معين و في إطار زمني محدد مع الاشتراك في الملكية والرقابة على النشاط.[7]

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وهي أعلى درجات المخاطرة عند دخول الأسواق الدولية، وبالمقابل نجد أن الكثير من البلدان النامية المضيفة تتردد كثيرا بل وتفرض في معظم الأحيان التصريح لهذه المؤسسات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار.

إضافة إلى الإستراتيجيات السالفة الذكر هناك إستراتيجية مهمة يمكن اعتمادها من طرف المؤسسة الاقتصادية لتسويق منتجاتها في الأسواق الدولية ألا وهي التحالف الإستراتيجي.

2. ماهية التحالفات الإستراتجية ودورها في دخول المؤسسات إلى الأسواق الدولية.

تعتبر التحالفات الإستراتيجية من أهم أشكال التعاون الاقتصادي وأكثرها انتشارا، تمثل أحد استراتيجيات التعاون التي تتم عبر أكثر من دولة بين مؤسستان أو أكثر في مجالات الأسواق، والمنتجات ، والتكنولوجيا... ،وعلى الرغم من أن التحالف يبقى على استقلالية أطرافه، إلا أنه يدعم ويبنى في ذات الوقت قدراتهم التنافسية التكنولوجية والبحثية والمهارية. وكذلك استخدام الأسماء والعلامات التجارية، ويسرع بتطوير المنتجات الجديدة، ويجنب التكلفة المرتفعة المترتبة على الدخول إلى الأسواق الجديدة. إضافة إلى العمل بطاقة أكبر، واستغلال اقتصاديات الحجم الكبير. وهو ما ينعكس في النهاية على تحسين الفاعلية التسويقية والتشغيلية لأطراف التحالف.

1.2. تعريف التحالف الإستراتيجي.

يمكن تقديم التحالف الإستراتيجي، على أنه بديل إستراتيجي يجب استغلاله وذلك لتحقيق أهداف مشتركة لمؤسستين أو أكثر، وبذلك يعتبر التحالف الإستراتيجي

من الناحية الإستراتيجية مرتبط بالتكامل بين مؤسسات الدول، و قد لجأت إليه في ظل الركود الاقتصادي لإعادة تحسين وضعها في السوق.

وتجدر الإشارة إلى أنّ، للتحالف الإستراتيجي تعاريف مختلفة ومتعددة، ويرجع ذلك إلى اختلاف زوايا النظر نحو مسألة التحالف وكذا تمايز نقاط التركيز بالنسبة إلى كل تعريف.

وعلى العموم، يُعرّف التحالف الإستراتيجي بأنه "عقد بين مؤسستين على الأقل لتحقيق نوع من التكامل وتنسيق النشاطات والفعاليات، مع بقاء الأطراف المشاركة حرة غير خاضعة لبعضها، والهدف من التحالف تجاوز نقاط الضعف وتحويلها إلى نقاط قوة لمواجهة المنافسة."[8]

كما يُعرّف أيضاً على أنه "إتفاق رسمي لمؤسستين أو عدة مؤسسات مستقلة تابعة لبلدين أو عدة بلدان تتعاقد لفترة طويلة بهدف تأسيس درجة من التعاون بينهما وهذا لتحقيق مصالح وفوائد مشتركة- كتحسين كفاءات المؤسسة والحصول على ميزة تنافسية." [9]

2.2. أهداف التحالف الإستراتيجي.

عادة ما تسعى المؤسسات إلى التعاون فيما بينها وذلك لمواجهة التحديات والمخاطر التي تفرزها البيئة الخارجية، والتكيف مع المتطلبات الجديدة التي يفرضها هذا المحيط، لذا قررت بعض المؤسسات عدم التنافس بمفردها، ولكن بصحبة حلفاء لها لأنها ترى في هذا البديل وسيلة فعالة للسيطرة على القوى التنافسية التي تميز البيئة الصناعية التي تنشط ضمنها ولتحقيق مجموعة من الأهداف التي لا تستطيع المؤسسة الوصول إليها بمفردها، ومن أبرزها: معالجة نقاط الضعف، وتعزيز نقاط القوة وزيادة الأرباح، ودعم القدرة التنافسية وذلك من خلال: غزو أسواق جديدة، ومشاركة المخاطرة، ومشاركة للمعرفة، بالاضافة إلى التقليل من حدة المنافسة والتكاليف.[10] ويمكن تلخيصها كالتالي:[11]

- ✓ **غزو أسواق جديدة:** يسهل التحالف الإستراتيجي دخول أسواق جديدة، وذلك سواء كان من ناحية القطاعات السوقية أو من الناحية الجغرافية، كما أن تحالف مؤسسة أجنبية مع مؤسسة محلية يمكن المتحالف الأجنبي من تفادي بعض قيود الدخول مثل القوانين والتشريعات، نقص المعلومات التسوقية عن السوق، الاختلافات الثقافية
- ✓ **المشاركة في المعرفة:** تستفيد المؤسسات المتحالفة من تجرة ومعرفة الحالفاء، فتكسب المؤسستين معارف تكنولوجية، وتجارية وإدارية.
- ✓ **التقليل من التكاليف:** تلجأ بعض المؤسسات إلى التحالف الإستراتيجي كوسيلة للإستفادة اقتصاديات الحجم، والمشاركة في تكاليف الإستثمار لخفض تكاليفها وذلك لتنشيط المبيعات ولمواجهة تراجع ولاء المستهلك في ظل المنافسة العالمية.
- ✓ **التقليل من المنافسة:** إن إرتباط مؤسستين يمكن المؤسسات من دعم قدرتها التنافسية، وبالتالي المنافسة بصورة أكثر فعالية من السابق، وأكثر كفاءة من لو أنها دخلت السوق لوحدها.

3.2. الشروط الأساسية لنجاح التحالف الاستراتيجي كآلية لدخول السوق الدولية.

في دراسة ميدانية قام بها كل من BLEEKE AND ERNEST وجدوا أن 51 % من التحالفات الدولية كانت ناجحة فقط وأن 33 % من التحالفات فشلت.-علما أن إبرام التحالفات الاستراتيجية يعتبر شائعا في كل من صناعة الأدوية، والطيران ففي دراسة قام بها كارسول وبريذرتون حول بعض شركات الطيران الكندية للفترة مابين 1994-2000 وجدوا أن نسبة نمو شركات الطيران تقدر بـ: 62% فيما بلغت نسبة نمو التحالفات الاستراتيجية في هذا القطاع في نفس الفترة 107% ،[12] وقد وجدوا أن على الإدارة الدولية إذا ما قررت التحالف أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية:

- ✓ **الفهم الواضح لقدرات المؤسسة الحالية والمستقبلية:** لقد أصبح توقع المستقبل أمرا ممكنا من خلال استخدام النماذج التنبؤية المتوفرة، والتي

تسمح باستخدام القدرات المتاحة على أفضل وجه، هذا ما يعطي للمؤسسة رؤية واضحة حول ما إذا كانت قادرة على النجاح بمفردها، أم لا بد لها من تحالف إستراتيجي.

- ✓ **التعرف على التحالفات الإستراتيجية المتوقعة والمحتملة:** التحالف الإستراتيجي لا يعني رغبة عابرة لا تحتاج إلى دراسة وافية ومعمقة، وإنما هو قرار رشيد يسمح بتعظيم المنافع للمتحالفين، وعليه ينبغي على المؤسسة الراغبة في التحالف الإستراتيجي أن تضع أمامها البدائل المتاحة، وأن تدرس بعناية سيناريوهات التحالفات الإستراتيجية المتوقعة.
- ✓ **معرفة قيم وأهداف الشريك:** لا يمكن إقامة تحالفات إستراتيجية مع من لا يلتزم بشروطها، ومع من تكون أهدافه متعارضة مع أهداف المؤسسة الراغبة في التحالف الإستراتيجي.[13]
- ✓ **إدراك المخاطر والمكاسب المتوقعة من التحالف الإستراتيجي الدولي:** إن التحالف الإستراتيجي لا يعني دوما إزالة كل العقبات والمخاطر، ولا يعني أيضا أنه يحقق المكاسب فقط، لذا لا بد من الموازنة بين المخاطر والمكاسب المتوقعة، فإذا كان التحالف الإستراتيجي يحقق مكاسبا أكبر من المخاطر الناجمة عنه، كان مفيدا بالنسبة للمؤسسة وإلا امتنعت عنه.[14]
- ✓ **المحافظة على المرونة:** يجب على التحالف الإستراتيجي المحافظة على المرونة الإدارية والتنظيمية للمؤسسة الجديدة، وخاصة أن الأسواق تتسم بعدم الثبات، وتحتاج المؤسسة إلى المرونة عندما تريد تغيير اتجاهها الإستراتيجي، أو عندما تقرر إعادة التفكير وإعادة تقييم أنشطة أعمالها الرئيسية.[15]
- ✓ **الثقة:** تعتبر الثقة الحجر الأساسي لبناء العلاقات المتبادلة، والعنصر الهام في التبادل الاقتصادي، إلى جانب أهميتها كعامل أساسي لتطوير واستمرار التحالف الإستراتيجي، ففي مجال التبادل الاقتصادي يجب توفر مستويات

عالية من الثقة والشفافية والوضوح بين الأطراف المتحالفة أثناء التفاوض، والابتعاد عن استغلال الفرص بطريقة تضر بالغير.

لكن الثقة المطلقة ينظر إليها بعض الأخصائيين المؤيدين لنظرية تكلفة المعاملات كفرصة للانتهازية لا تخدم تطوير العلاقات على المدى البعيد، كما أنه بإمكان عامل الثقة المساعدة على التحكم في الوضع إذ كان بإمكانه التقليل من مخاطر الغش والممارسات الانتهازية.

- ✓ **الالتزام المتبادل:** يعني إيمان كل طرف بأن العلاقة القائمة بينه وبين الطرف الآخر هي بمثابة علاقة هامة، بحيث يبذل الجهد اللازم لبقائها واستمرارها، وهذه الرغبة تتبع من كل الأطراف المتحالفة، ولاستمرار ونجاح التحالف الإستراتيجي يجب توضيح التزامات كل شريك، مع ضرورة تحسين القدرة التنافسية للتحالف وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة إليه.[16]

- ✓ **التكافؤ الثقافي بين أطراف التحالف الإستراتيجي الدولي:** يعني تقاسم المتحالفين وجهات نظر متشابهة، تظهر في شكل توافق في طرق التسيير، لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يجب أن يكون المتحالفون متقاربي القوة المتوفرة لكل منهم، حتى لا يطغى طرف على طرف آخر، هذا التكافؤ والتوافق له الأثر الكبير خلال مختلف مراحل التحالف الإستراتيجي، ففي مرحلة التفاوض يسمح التوافق الفلسفي للمتحالفين بالوصول إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن، بالطرق التي ترضي الأطراف المختلفة، كما يظهر أثر التوافق الثقافي خلال مرحلة تنفيذ بنود هذا التحالف الإستراتيجي، وانعكاس ذلك على فعاليته في شكل قوة أداء تظهر من خلال تنامي عنصر الثقة بين الأطراف المتحالفة، والذي يتجسد في النهاية في تحقيق الأهداف المسطرة بأقل التكاليف الممكنة.

- ✓ **تبادل المعلومات:** إن نجاح التحالف الإستراتيجي وتمكنه من بلوغ الأهداف المرسومة يقتضي تبادل المعلومات بين الأطراف المتحالفة، من خلال الاتصال المستمر بينهم، واتخاذ القرارات المختلفة التي تهم المتحالفين، باعتماد أسلوب

الإجماع في الاجتماعات المختلفة، وبهذا سيتسنى لكل طرف التحكم في نشاطه ودوره، الأمر الذي ينعكس في الأخير على تقليص الوقت، التكاليف وتحسين الأداء.[18]

- ✓ **العمل كمتساوين**: إن تصرف أطراف التحالف الإستراتيجي كأطراف متساوين حتى وإن لم يكونوا كذلك من أهم عوامل نجاح التحالف، حيث أن الفكرة الجوهرية هي روح التعاون، والاهتمام المتبادل لكل الأطراف في التحالف الإستراتيجي، فشعور أحد الأطراف أنه غير مهم يؤدي إلى فشل التحالف.[19]

إن العوامل المؤثرة على نجاح التحالفات في المجال المحلي هي نفسها المؤثرة عليها في المجال الدولي، ولكنها في المجال الدولي أكثر تعقيدا.

خلاصة:

بعد دراستنا لطرق وأساليب اختراق الأسواق الدولية نرى أنه ونتيجة لازدياد شدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية من أجل السيطرة على الأسواق والموارد، ونتيجة اقتناع الأطراف من عدم جدوى المنافسة التي قد تتسبب في فاقد اقتصادي عظيم، فإن التحالفات تعتبر كبديل وكخيار استراتيجي من أجل إما اقتسام الأسواق أو الموارد أو الاستفادة من إمكانيات وخبرات الغير.

ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن الوصول إلى مجموعة نتائج عامة جاء ذكرها من باب التأكيد على أهميتها، وذلك على النحو التالي:

- ✓ المنافسة في الأسواق الدولية تتطور بالتطورات الحاصلة في جميع الميادين سواء كانت اجتماعية اقتصادية بيئية وذلك لمسايرة هذه التطورات عن طريق استحداث معايير وطرق حديثة مثل أسلوب التحالفات الإستراتجية
- ✓ إن التحالفات الإستراتجية أصبح اليوم أسلوب فعال للمؤسسات الاقتصادية وخاصة منها الصغيرة والمتوسطة لاختراق الأسواق الدولية ومناهضة العولمة

✓ إن من أهم الأسباب التي أدت إلى سيادة بعض المؤسسات - حتى الصغيرة والمتوسطة منه- للأسواق العالمية هو قيامها بتحالفات إستراتجية واندماجها في شكل عناقيد صناعية.

الهوامش:

1- توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، دار الفكر العربي، مصر، ص: 348.
2- أبي سعيد الديوه جي، تيسير محمد العجارمة، التسويق الدولي، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص:135.
3- نفس المرجع السابق، ص ص.136-137.
4- محمود جاسم الصميدعي، إستراتيجيات التسويق مدخل كمي وتحليلي، دار الفكر العربي، الأردن، 2003، ص: 288.
5- عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص:52.
6- عمرو خير الدين، التسويق الدولي، بدون دار النشر ، مصر، 1996، ص: 134.
7- موسى بوكريف: الاستراتيجية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، شعبة علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص.134.
8- أمال بوسمينة: استراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، مذكرة ماجيستير، شعبة علوم اقتصادية، أم البواقي، 2007، ص.194.
9- قصي سالم السالم، سعيد عبد الله محمد، التحالفات الإستراتيجية كسلوك ريادي في منظمات الأعمال العراقية، المؤتمر العلمي السنوي العاشر بعنوان الريادة في مجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-29 نيسان 2010، ص: 14.
10- Patrick clert- girard, Alliances entre PME /PMI industrielles- Bonnes Pratiques-, Conférence « Stratégies D'alliances- partenariats dans les PME, Chambre de commerce et d'industrie de lyon, France, janvier 2005, P :03
11- Richard M.Steers, Luchiana Nardon,Managing in the global Economy, Prentice Hall, new Delhi, 2006, P :288 .
12- Martina Menguzatto-Boular, Alejandro Escribe-Esteve,Luz Sanchez-Peindo, Les accords de coopération : Une stratégie pour toutes les entreprises ?, 12éme conférence de l'Association International de Management Stratégique, les cotes de carthage, 3-6 juin 2003.P :05.
13- إسماعيل علي بسيوني، رفعت السيد العوضي، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بدون بلد نشر، 2007، ص:359.
14- أحمد علاش، منصوري الزين، التحالف الإستراتيجي كضرورة للمؤسسات في ظل العولمة، المؤتمر العلمي الثالث حول إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، 27-29 نيسان 2009، ص: 6.
15- أحمد علاش، منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص: 7.
16- سعد غالب ياسين، الإدارة الاستراتيجية ، دار اليازوري، عمان، الأردن، ص: 71.
17- محمد أمين بن عزة ، التحالفات الإستراتيجية كآلية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد السادس والعشرون، 2011،ص ص: 229، 230.
18- أحمد زغدار ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، 2005/3، ص ص: 164، 165.
19- إسماعيل علي بسيوني، رفعت السيد العوضي، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

فعالية التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية - "دراسة حالة الجزائر"

د. عبد القادر خليل--- جامعة المدية – الجزائر.
أ. محمد مداحي --- جامعة سكيكدة – الجزائر.

ملخص:

إن مشكلة نضوب مصادر الطاقة التقليدية الناشئ عن شراهة الدول الصناعية في حرق النفط والفحم، ناهيك عن ارتفاع أسعارهما وما ترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية لدول العالم النامي، لمن أهم ما يدعونا إلى ضرورة الالتفات إلى ما أنعم الله به على بلادنا من مصادر للطاقة المتجددة، وضرورة استغلالها وذلك باستخدام تكنولوجيا حديثة تسمى التكنولوجيا الخضراء، فتشير التوقعات إلى أن الطاقات المتجددة ستلعب دورا متزايدا في المستقبل، وعليه فإن الدول ستواصل الاهتمام بالتطورات العلمية التي يتم تحقيقها في مجال تلك الطاقات، والتي من شأنها دون شك أن تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصادياتها.

الكلمات المفتاحية: الطاقة، الطاقات المتجددة، التكنولوجيا الخضراء، مشروع ديزرتيك.

Abstract:

The problem of the depletion of conventional energy sources created by the greed of industrialized nations in the burning of oil and coal, not to mention rising their prices and the economic problems of the developing world, for whom the most important reason we need to pay attention to what God blessed on our country's renewable energy sources, and the need to be exploited by using modern technology called green technology. Expectations indicate that renewable energy will play an increasing role in the future. Therefore, the states will continue to concern scientific developments that are achieved in these energies, and that will undoubtedly play a leading role in achieving the sustainable development of their economies.

Keywords: energy, renewable energies, green technology, the Desertec project.

مقدمة.

تعتبر الطاقة مطلب ضروري للتطوير الاقتصادي والاجتماعي المستدام، حيث يمثل توفير وتأمين الوصول لمصادرها من القضايا الهامة على مستوى العالم.

مشكلة الدراسة.

من خلال هذه الورقة البحثية سوف نعالج إمكانية وأهمية التوجه إلى صناعة الطاقات المتجددة والتكنولوجيا المرافقة لها "الاستثمارات الخضراء" كجانب إيجابي وضروري في ظل عدم انعكاس ذلك على المتغيرات البيئة، وهذا من خلال عرض واقع وآفاق الطاقات المتجددة في ألمانيا، مصر والجزائر، لذا سنحاول في هذه الورقة البحثية دراسة الإشكالية التالية:

هل يعتبر التوجه للاستثمار في الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي ذو بعد بيئي أم أنه ضرورة حتمية في ظل احتمال نفاد الطاقات الأحفورية وفرضية فرض ضريبة الكربون؟ ما واقع ذلك في الجزائر؟

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الإجابة على الإشكالية المطروحة، التي جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد الاقتصادية للطاقات المتجددة، وكمحاولة جديدة لتسليط الضوء على القيمة المضافة التي تتحصل عليها الدول من جراء تطوير الموارد الطاقوية المتجددة بما يتوافق وأهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في استخلاص واقع وآفاق تطوير الطاقة المتجددة من أجل المحافظة على موارد الطاقة القابلة للنفاذ وهذا ببلوغ معدلات نمو تسهم مستقبلا على إنشاء مشاريع تنموية تعمل بالطاقة المتجددة، ولمعالجة الموضع سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

المحور الأول: الطاقة المتجددة بين نقاط القوة ونقاط الضعف.
المحور الثاني: صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر.
المحور الثالث: مشاريع الطاقة المتجددة وانعكاساتها على التنمية.

المحور الأول: الطاقة المتجددة بين نقاط القوة ونقاط الضعف.

أولا: مفهوم الطاقة المتجددة.

تتميز مصادر الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك الموارد التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري.[1] كذلك نعني "بالطاقة المتجددة" الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة،[2] أو هي تلك المصادر الطبيعية الغير ناضبة والمتوفرة في الطبيعة سواء كانت محدودة أو غير محدودة إلا أنها متجددة، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي.[3]

أي أن الطاقة المتجددة هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار.[4] وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار، وهي نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئي نسبيا، ومن أهم هذه المصادر الطاقة الشمسية التي تعتبر في الأصل هي الطاقة الرئيسية في تكونّ مصادر الطاقة وكذلك طاقة الرياح وطاقة المد والجزر والأمواج.[5]

ثانيا: خصائص مصادر الطاقة البديلة.

المقصود بالمصادر الحالية للطاقة تلك المصادر التي تزود البشر بالجزء الأساسي والأكبر من احتياجاتهم من الطاقة.[6] وأهم هذه الخصائص تتمثل في:[7]

- ✓ إن مصادر الطاقة البديلة هي مصادر دائمة طويلة الأجل ذلك لأنها مرتبطة أساسا بالشمس والطاقة الصادرة عنها.
- ✓ إن مصادر الطاقة البديلة رغم ديمومتها على المدى البعيد إلا أنها لا تتوفر بشكل منتظم طول الوقت وعلى مدار الساعة.
- ✓ إن شدة الطاقة في المصادر البديلة ليست عالية التركيز.
- ✓ تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة البديلة الأمر الذي يتطلب استعمال تكنولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة البديلة.
- ✓ إن ضعف تركيز الطاقة في بعض المصادر البديلة والطاقة الشمسية بالذات يتفق مع كثافة الطاقة المطلوبة في العديد من نقاط الاستهلاك.

ثالثاً: أنواع مصادر الطاقة البديلة:

يمكن تصنيف أنواع مصادر الطاقة البديلة إلى:

1. **الطاقة الشمسية:** تعتبر الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق شعار "الشمس أم الطاقات".[8]
2. **الطاقة المائية:** تعتبر الطاقة المتولدة من المساقط المائية أرخص موارد الطاقة ولكن استخدامها يتطلب ظروف طبيعية خاصة تتعلق بالمجرى المائي وكمية المياه والمناخ السائد والتضاريس وخلافه، هذا إلى جانب ظروف اقتصادية تتعلق بقرب هذه الموارد من السوق وعدم وجود منافسة من الموارد الأخرى للطاقة، وغير ذلك من العوامل.[9]
3. **طاقة الهيدروجين:** تعتبر خلايا الوقود تكنولوجيا واعدة للعمل كمصدر للحرارة والكهرباء في المباني والسيارات، لذا تعمل شركات تصنيع السيارات علي تصنيع وسائل نقل تعمل بخلايا الوقود والتي تحتوي علي جهاز كهروكيميائي "*Electrochemical*" يفصل الهيدروجين والأكسجين لإنتاج كهرباء يمكنها إدارة موتور كهربائي يتولى تسيير العربة.[10] إلا أن استخدام الهيدروجين في الوقت الراهن سوف يؤدي إلي استهلاك قدر كبير من الطاقة اللازمة لإعداد بنية تحتية "*Infrastructure*" تشمل إنشاء محطات التزود به وغيرها من التجهيزات الضرورية لهذه المحطات.[11]
4. **الطاقة الهوائية:** الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح، واستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور، سواء في تسيير السفن الشراعية، وإدارة طواحين الهواء لطحن الغلال والحبوب، أو رفع المياه من الآبار وتستخدم وحدات الرياح في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات.[12]
5. **طاقة الكتلة الحيوية:** الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية منها، وهو أحد أهم مصادر الطاقة المتجددة، على خلاف غيرها من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم الحجري وكافة أنواع الوقود الأحفوري والوقود النووي.[13] ويعرف أيضا بأنه أي وقود يحتوي على 80% كحد أدنى بالحجم

من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه.[14]

6. **الطاقة الجوفية (طاقة حرارة الأرض الجوفية)**: توصف طاقة حرارة باطن الأرض بأنها أحد أهم مصادر الطاقة، ويري العلماء أنها تكفي لتوليد كميات ضخمة من الكهرباء في المستقبل[15].

رابعا: مزايا استخدام الطاقة المتجددة.

إن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يحقق العديد من المزايا التالية:[16]

1. **تنويع مصادر الطاقة**: تحقيق وفر في المصادر التقليدية للطاقة، توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق فائض في المستقبل من الطاقة الكهربائية المنتجة من المصادر المتجددة للتصدير إلى الخارج.
2. **تحسين البيئة**: تعتبر مصادر الطاقة المتجددة مصادر نظيفة لا تؤثر على البيئة، لذلك فإن استخدام هذه المصادر يساعد على تقليل انبعاث الغازات الناتجة عن إنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام المصادر التقليدية والمسببة للتلوث البيئي.
3. **توفير الطاقة الكهربائية**: يمكن إنشاء العديد من مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية في المناطق النائية والريفية، حيث يتوافر العديد من مصادر الطاقة المتجددة في هذه المناطق، مثل طاقة الرياح، الحرارة الشمسية.
4. **رفع مستوى المعيشة**: يساعد إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة في العديد من المناطق النائية والريفية في تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتوفير احتياجات هذه المناطق من الكهرباء بالتكلفة المناسبة لهم

المحور الثاني: صناعة الطاقة المتجددة في الجزائر.

أولا: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر.

تتميز الجزائر بميزة أساسية راجعة لموقعها وقدراتها الطاقوية:

جدول رقم 01: توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر.

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة	04	10	86
معدل مدة إشراق الشمس(ساعات/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلواط ساعي $م^2$ /سنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم: "دليل الطاقات المتجددة"،الجزائر، طبعة 2007، ص:39.

أثبتت تقانة التحويل الكهروشمسي كفاءتها نظراً لنضوجها ووفرة الإشعاع الشمسي في العالم، وقد أثبتت التجارب المحلية في هذه التقانة، أن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة منها في أنظمة الضخ والري وأنظمة الاتصالات.[17]

وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط.[18]

- ✓ 169440 تيرا واط ساعي/السنة.
- ✓ 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- ✓ 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر (15) المقدرة بـ 3000 تيرا واط ساعي/السنة.

أما طاقة الرياح؛ فيعتبر هذا المورد الطاقوي متغير من مكان لأخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع،بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما: المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، هذه الأخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6 م/ثا من منطقة أدرار.

وبالنسبة للطاقة الجوفية: فيتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118 سنتغراد في عين ولمان و119 سنتغراد في بسكرة.

ثانيا: حصيلة استغلال الطاقة المتجددة.

في إطار التعاون والبحث والانجاز الذي قام به فريق المهندسين والمختصين في مجال الطاقة المتجددة التي تتصف بالاستدامة والمساهمة الفعالة في الميزانية الوطنية للطاقة في المستقبل، والتي تعوض الطاقة التقليدية، وهذه السياسة المتبعة يجب أن تغطي

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من جراء استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى طاقة الرياح، وسنوضح من خلال الجدول التالي توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر.

جدول رقم 02: توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر.

تطبيقات	الاستطاعة (كيلواط كربت)	
تزويد بالكهرباء	1353	
ضخ	288	
إنارة عمومية	48	
اتصالات	498	
أخرى	166	
المجموع	73 (مصدر ريحي)	2280 (مصدر شمسي)
	2353	

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم: "**مرجع سابق**"، ص ص:53-54.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 57% وجهت للتزويد بالكهرباء و21% للاتصالات،أما عمليات ضخ المياه فقد بلغت الاستطاعة الموجهة لها بـ 288 كيلواط ساعي أي بنسبة 12% حضيت مشاريع الإنارة العمومية ومجالات أخرى سوى 09% من مجموع الاستطاعة.

فلهذه الاستطاعة موردين أساسا فقد بلغت 97% من الاستطاعة المتأتية من مورد شمسي،بينما لا تتعدى مساهمة المورد الريحي سوى 3% وهذا ناتج عن ميزات موقع الجزائر وما لها من ثروة شمسية هائلة، بالأخص المناطق الصحراوية. إذ سمحت هذه الميزة خلال العشرية الأخيرة بتنمية تكنولوجيات الطاقة الشمسية الفوتوفولطية ووسائلها التطبيقية في الإنتاج الصغير لتوفير الكهرباء، ويظهر أساسا في البرنامج الخاص بإيصال الكهرباء لـ 18 قرية نائية في الجنوب ذات المعيشة القاسية والبعد على الشبكة، بحيث يصعب إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية، كالبترول وهذه القرى المعنية متواجدة في ولايات الجنوب(تندوف،تمنراست،أدرار،إليزي).[19]

ثالثا: آفاق استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر.

إن السياسة الطاقوية المتبعة تهدف إلى أن تكون الطاقة المتجددة تشكل نسبة 6% من الحصيلة الوطنية من إنتاج الكهرباء في أفق 2015، للوصول لهذه النسبة تسطر الجزائر برنامج خاص بكل صنف من هذه الطاقة تم تلخيصه في الجدول التالي:

جدول رقم 03: آفاق استغلال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر.

الوحدة: ميغاواط.

السنوات		2006	2007	2008	2009	2010
الطاقة الشمسية الحرارية	ميغاواط	0	0	30	30	100
	ميزانية الإنتاج %	0.000	0.000	.0149	0.140	0.442
طاقة الرياح	ميغاواط	0	0	20	40	40
	ميزانية الإنتاج %	0.000	0.000	0.099	0.187	0.176
الموارج الجديدة	ميغاواط	0	50	100	150	200
	ميزانية الإنتاج %	0.000	0.937	1.767	2.508	3.178
الطاقة الفوتوفولطية	ميغاواط	0.3	1.1	1.6	2.1	2.6
	ميزانية الإنتاج %	0.002	0.006	0.008	0.010	0.011
المجموع	**ميغاواط**	0.3	51.1	151.6	222.1	342.6
	ميزانية الإنتاج %	0.002	0.943	2.023	2.844	3.808
السنوات		2011	2012	2013	2014	2015
الطاقة الشمسية الحرارية	ميغاواط	100	100	100	170	170
	ميزانية الإنتاج %	0.413	0.384	0.369	0.572	0.532
طاقة الرياح	ميغاواط	60	80	80	80	100
	ميزانية الإنتاج %	0.247	0.307	0.295	0.268	0.312
الموارج الجديدة	ميغاواط	250	300	350	400	450
	ميزانية الإنتاج %	3.732	4.183	4.714	4.911	5.156
الطاقة الفوتوفولطية	ميغاواط	3.1	3.6	4.1	4.6	5.1
	ميزانية الإنتاج %	0.013	0.014	0.015	0.015	0.016
المجموع	**ميغاواط**	413.1	483.6	534.1	654.6	725.1
	ميزانية الإنتاج %	4.402	4.888	5.392	5.766	6.016

المصدر: مداحي محمد: **"التوجه للطاقات المتجددة كخيار إستراتيجي في ظل المسؤولية عن حماية البيئة – حالة الجزائر"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بالعلوم الاقتصادية، جامعة شلف، دفعة 2010-2011 ، ص ص: 165.

من خلال الجدول نستنتج أن مساهمة الطاقة المتجددة في ميزانية الطاقة الوطنية تعتبر نسبة ضعيفة جدا بالمقارنة مع الإمكانيات المتاحة للوطن من هذه الطاقات بالخصوص الطاقة الشمسية، إذ تساوي 60 مرة استهلاك بلدان الاتحاد الأوروبي وهو يضم 15 بلد، حوالي 04 مرات استهلاك العالم وتتوفر على مساحات واسعة لوضع الألواح الشمسية المستعملة في تخزين الطاقة.

المحور الثالث: مشاريع الطاقة المتجددة وانعكاساتها على التنمية.

أولا: الآثار الاقتصادية لمشروع ديزرتيك لكهربة الطاقة الشمسية على التنمية والتنمية المستدامة.

يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية الموجودة ومنها قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع التجارة، قطاع البناء.....الخ.

1. **القطاع الزراعي**: وتتمثل أعمال هذا القطاع من خلال:

أ- المكننة الزراعية: وتتكون من عنصرين أساسين هما؛ الري والدرس.

أ1- **الري**: في القرى التي ينخفض فيها منسوب المياه عن مستوى الأراضي الزراعية فان الأمر يستلزم رفع المياه من الترع أو الآبار الارتوازية وغيرها لري هذه الأراضي وعملية الرفع هذه تتم بوسائل بدائية كالسقاية أو وسائل حديثة باستخدام آلات الري وهذه الآلات تدار بالوقود حيث لا يتوفر التيار الكهربائي ولكن حينما يدخل التيار إلى الريف فإنه يمكن التمييز بين نوعين من آلات الري التي تدار بالكهرباء،[20] **الأولى**: وهي تلك الآلات التي كانت تدار بالوقود ثم تحولت إلى الإدارة بالكهرباء ونتج عنه انخفاض سعر الرية الواحدة فيمكن قياس الآثار الاقتصادية التي تترتب على تحويل آلات الوقود إلى كهرباء، الانخفاض الذي يتحقق فتكلفة الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض تكلفة الري، **والثانية**: وهي الآلات المستخدمة المصممة أساسا لتدار بالتيار الكهربائي ويمكن قياس الآثار الاقتصادية التي تترتب على استخدام هذه الآلات في الري انخفاض في تكلفة الإنتاج الزراعي نتيجة الفرق بين الري بهذه الآلات وبين تكلفته بالوسائل السابقة التي كانت تروي الأراضي الزراعية.

أ2- **الدرس**: حينما يدخل التيار الكهربائي إلى الريف فإنه يمكن قياس الآثار الاقتصادية من هذا التحول من الوقود إلى الكهرباء بمقدار انخفاض تكلفة الدرس بالنسبة لكل آلة.

ب- الإنتاج الحيواني.

ب1- **فرز الألبان**: عن طريق:

الأولى: الفرازات التي تدار يدويا ثم تحولت إلى الكهرباء، وهذا التحول ترتب عليه نتيجتان:

- ✓ خفض سعر الوحدة المنتجة.
- ✓ انخفاض التكلفة الناشئة عن زيادة كمية الإنتاج لهذه الفرازات نتيجة تحولها من يدوية إلى كهربائية.

الثانية: أما الفرازات المستخدمة والمصممة أساسا لتدار بالكهرباء، فإن قدرتها الإنتاجية تزيد مقارنة بالأولى.

ب2- **التفريخ**: إن أهم آلات الإنتاج الحيواني والتي يمكن أن تدار بالكهرباء هي الفرازة وأجهزة التفريخ وتشغيل هذه الآلات بالكهرباء سيكون أرخص نسبيا من تشغيلها بالوسائل المألوفة في الريف.

2. **قطاع الصناعة.**

أ- النسيج: سواء كان نسيج الأقمشة أو السجاد فإن دخول الكهرباء إلى الريف يؤدي إلى التحول مصانع النسيج اليدوية إلى مصانع آلية تدار بالكهرباء.

ب- تصنيع المنتجات الزراعية: التي من شأنها تحقيق ما يلي:

- ✓ تعليب الخضر والفواكه مثل عصير الطماطم والخضر المعلبة.
- ✓ صناعة المربى مثل المشمش، التين والعنب، وكذا مربى التمر.
- ✓ تجفيف الفواكه.

ج- تصنيع مشتقات الحليب: الأمر الذي يرفع من الدخل المنتج كما يترتب عليه تشغيل أيدي عاملة أي زيادة حجم العمالة في الصناعة وبالتالي زيادة الدخول والقيمة المضافة نتيجة تصنيع الألبان.

د- صناعة الخبز: قبل دخول الكهرباء كانت صناعة الخبز داخل بيوت الفلاحين تقوم به نساء الأسر، وبوصول الريف إلى مستوى معين من الحضارة وتغيير الهيكل المهني بها تحولت نسبة معقولة من سكان الريف من العمل في الزراعة إلى العمل في القطاع الصناعي والخدماتي، مما لزم وجود مخابز عامة في الريف تعمل بالكهرباء تحل محل الأفران التي كانت تعمل بالوقود السائل.

3. **قطاع التجارة.**

معنى ذلك فإن الآثار الاقتصادية والاجتماعية بإدخال التيار الكهربائي في الريف سينعكس على النشاط التجاري بها، في صورة زيادة المعاملات التجارية سواء من حيث الكم أو النوع.

ويرجى اليوم استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة في تطبيقات كثيرة على نطاق صغير وعلى أساس تجاري، كما تستخدم في مشروعات أكبر نطاقا لتوليد الكهرباء، وفيما يتعلق بالبلدان النامية على وجه الخصوص، تمثل الطاقة الشمسية مصدرا وفيرا ومغريا من الناحية البيئية ويبشر بآمال اقتصادية كبيرة.[21]

خاتمة.

إن الطاقات المتجددة ستكون في المستقبل القريب مصدرا لطاقاتنا المحركة، فالعلماء يلجون كل يوم بابا من أبوابها، وإذا لم يعثروا على بغيتهم في باطن الأرض أو أعماق البحار، فإن لهم طرقهم الرائعة في استخلاصها من الشمس والرياح والمياه. ومن مواد ما كلن الإنسان ليظن أن لها نفعا-كفضلات الحيوانات-، أو أنها ستصبح يوما ينبوعا لثروات جديدة وحياة هنيئة.

فالطاقة المتجددة بأنواعها من طاقة شمسية وطاقة رياح وطاقة هيدروليكية وطاقة عضوية وغيرها من الطاقات "الطبيعية" تعتبر بالفعل الأمل في توفير الطاقة في المستقبل، من ناحية لأنها طاقات لا تنضب، ومن ناحية أخرى تعتبر كمكمل لقطاع المحروقات، بالإضافة إلى ذلك، تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر فرص عمل متعددة للأفراد.

الاقتراحات والتوصيات:

- ✓ تشجيع تطبيق الطاقة المستدامة كجزء لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للطاقة.
- ✓ تشجيع تكنولوجيا الطاقة المتجددة من خلال الاستثمارات الأجنبية والشراكة.
- ✓ التبادل والتعاون في ميدان اقتصاديات الطاقة المستدامة بين كل من الدول المتقدمة والمتخلفة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الاستفادة من الموارد الطاقوية المتجددة خصوصا الشمسية منها للوصول إلى نمو دائم مما يسمح برفع المستوى المعيشي.

الهوامش:

[1]- زرزور إبراهيم: **"المسألة البيئية والتنمية المستدامة"**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة،معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية 17-7- 2006، ص: 06.

[2]- هاني عبيد: **"الإنسان والبيئة:منظومات الطاقة والبيئة والسكان"**، دار الشروق، عمان، سنة 2000، ص:205 .

[3]- محمد مصطفي الخياط، إيناس محمد إبراهيم الشيتي: **"استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة: دراسة حالة "مصر"**، نشر في المؤتمر العلمي السابع عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة، مصر، فبراير 2010، ص: 04.

[4]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **"وكالة الطاقة":" الترجمة العربية لدليل إحصاءات الطاقة الدولية"**، مارس 2009، ص: 121.

[5]- معهد الأبحاث التطبيقية -القدس(أريج): **"مشروع الإنارة باستخدام بالطاقة الشمسية"**، بمساهمة مالية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*UNDP*، مرفق البيئة العالمي/مشروع المنح الصغيرة، مؤسسة هينرش بل الألمانية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، سنة 2010، ص:03.

[6] *-Mc Mullan.,J,T, Morgan, R.Murray, R.B.Energy Resource and sopply john wiley and sans. London Energy 1976;pp:66-93.*

[7]- سعود يوسف عياش: **"تكنولوجيا الطاقة المتجددة"**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990، سنة 1981، ص ص: 275-280.

[8]- محمد مصطفي الخياط: **"الطاقة البديلة .. تحديات وآمال"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، المجلد 41، أفريل 2006.

[9]- كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك: **"الموارد واقتصادياتها"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1986، ص:134.

[10]- محمد مصطفي الخياط، ماجد كرم الدين محمود : **"الطاقة المتجددة .. الحاضر ومسارات المستقبل"**، ورشة عمل عن أنواع الطاقة المتجددة، برعاية مؤسسة هانس زايدال الألمانية، القاهرة- مصر، أوت 2007.

[11]- محمد مصطفي الخياط: **"الطاقة البديلة وتأمين الطاقة"**، مداخلة نشرت في مؤتمر "البترول والطاقة ... هموم عالم واهتمامات أمة"، جامعة المنصورة، كلية الحقوق،2 - 3 أبريل 2008، ص: 05.

[12]- محمد ساحل، محمد طالبي: مقال مقدم ضمن مجلة الباحث بعنوان: "**أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة من أجل التنمية المستدامة –عرض تجربة ألمانيا –**"، مجلة محكمة علميا تصدر عن جامعة قاصدي مرباح بورقلة، العدد 06، سنة 2008، ص: 204.

[13]- موسى الفياض، عبير أبو رمان: "**الوقود الحيوي، الأفاق والمخاطر والفرص**"، المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة 2009، ص: 01.

[14]- فريق من خبراء الشركة: "**الوقود الحيوي**"، الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف، طرابلس، ليبيا، سنة 2007، ص:07.

[15]- دونالد اتكين: "**التحول إلي مستقبل الطاقة المتجددة**"، المنظمة الدولية للطاقة الشمسية، سنة 2005، ترجمة هشام العجماوي.

[16]- الأمم المتحدة: "**تنمية استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة**"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، 26 سبتمبر 2002،
http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/wssd/pdf/

[17]- آصف دياب وآخرون: "**استشراف مستقبل العلم والتقانة في سورية حتى 2025** "، التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع "سورية 2025"، محور التقانة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، ص: 60.

[18]- وزارة الطاقة والمناجم: "**دليل الطاقات المتجددة**"، طبعة 2007، ص:13.

[19]- للمزيد أكثر أنظر إلى الشكل الموجود في: **المصدر**: وزارة الطاقة والمناجم: "**المرجع السابق**"، ص: 57.

[20]- حسين إبراهيم عيد: "**دراسات في التنمية الاجتماعية**"، دار المعرفة الجامعية، سنة 1948.

[21]- دنيس أندرسن، كلثوم أحمد: "**أين نحن من الطاقة المتجددة**"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 30، العدد 02، جوان 1993، ص:40.

أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية.

د. جبار بوكثير ---------- جامعة أم البواقي- الجزائر.
أ. مصطفى عوادي ---------- جامعة الوادي - الجزائر.

ملخص.

تهدف الدراسة إلى الوقوف على، مختلف أساليب المحاسبة الإبداعية التي يمكن استخدامها للتلاعب في القوائم المالية، وهذا في ظل المتغيرات الجديدة التي أضحت تسود البيئة المحاسبية الجزائرية.

حيث يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة بالنظر إلى ما حدث ويحدث من انهيارات لشركات عالمية كبرى، لأسباب تتقدمها ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في عرض وتقديم القوائم المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن، ممارسة المحاسبة الإبداعية تشتمل على استغلال أساليب مختلفة لتحقيق أهداف قصيرة المدى من خلال إظهار صورة لا تمثل حقيقة القوائم المالية للشركة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، المحاسبة الإبداعية، القيم المحاسبية، البيانات المالية.

Résumé.

L'étude vise à cerner les différentes méthodes de la comptabilité créative pouvant être utilisées pour se jouer des états financiers, et ce, dans le cadre des nouvelles donnes qui dominent l'environnement comptable algérien.

Le thème revêt une importance significative si l'on se réfère aux évènements passés et en cours concernant l'effondrement de sociétés multinationales, où la pratique de la comptabilité créative pour élaborer et présenter des états financiers, est l'une des principales causes.

L'étude en est arrivée à conclure que la pratique de la comptabilité créative exploite différentes méthodes pour réaliser des objectifs à court terme, et ce, par le biais d'une présentation falsifiée en quelque sorte, des états financiers de la société.

Mots clés: Etats financiers, Comptabilité créative, Valeurs comptables, Données financières.

مقدمة.

إنّ ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، يعتبر من ضمن أهم أسباب إنهيار كبريات الشركات في العالم، خاصة في ظل النمو الهائل لإقتصاديات الاعمال واكتسابها للصبغة العالمية، أين أصبحت المحاسبة بشتى فروعها تمثل مصدر رئيسي للمعلومات التي تشكل مركز إتخاذ القرار، وأضحت مختلف القوائم المالية للشركة ذا اهمية بالغة في تحديد مستقبلها، وفي ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية أمست تلك المعلومات المستقاة من القوائم المالية لشركة ما تساهم بشكل لا متناهي في تحديد مسار ومستقبل كل المتعاملين الاقتصادين مع الشركة وغيرهم ليس فقط على المستوى المحلي بل وأيضا على المستوى العالمي.

بيد أنّ، القوائم المالية للشركات تشهد العديد من عمليات التلاعب والتحريف المتعمد من قِبل القائمين على إعدادها وعرضها وهذا دون خرقٍ للقوانين، التشريعات وحتى الأعراف المحاسبية المعمول بها، ذلك ما يجعل المعلومات المحصّلة من القوائم المالية مصدر خطر يستوجب الاعتماد عليه في اتخاذ القرار.

إشكالية الدراسة.

في ظل ما سبق، ومع تعدد المصطلحات التي تشير إلى المحاسبة الإبداعية وتحسن من صورتها كالمحاسبة التجميلية، الهندسة المالية، تلطيف الدخل... وبالنظر إلى مستجدات البيئة المحاسبية الجزائرية خاصة منها التحول إلى الإعتماد على المعايير المحاسبية الدولية، تُطرح اشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي؛

ماهي الأساليب المحاسبية القانونية التي يمكن استخدامها للتلاعب بالقوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية؟

للإجابة على هذه الاشكالية سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية هي؛

المحور الاول: ماهية القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية؛

المحور الثاني: المحاسبة الإبداعية ومبررات استخدامها من قِبل إدارة الشركات؛

المحور الثالث: أهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بالقوائم المالية.

أولاً: ماهية القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية.

استنادا إلى ما ورد في المعايير المحاسبية الدولية، حول الإطار النظري للقوائم المالية، خاصة من حيث تحديدها، عرضها وشروط إعدادها، سيتم فيما يلي التطرق إلى تعريف القوائم المالية، ومختلف أهدافها، إضافة إلى شروط إعدادها وطرائق عرضها.

1. تعريف القوائم المالية.

من التعاريف الصادرة في شأن القوائم المالية من منظور المعايير المحاسبية الدولية نستعرض ما يلي:

- ✓ القوائم المالية، هي التي تهدف إلى تقديم بيانات ومعلومات تكون مفيدة للمستخدمين بشكل ومضمون صحيحين لمساعدتهم في اتخاذ القرار.[1] يركز هذا التعريف على ضرورة اتسام القوائم المالية بالمصداقية والموثوقية من حيث شكلها ومضمونها مما يتيح لمستخدميها استغلالها في اتخاذ القرارات بشكل دقيق؛
- ✓ القوائم المالية، هي التي تظهر الأثار المالية للعمليات والأحداث الاخرى حيث تعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعا لخصائصها الاقتصادية.[2] يركز هذا التعريف على وجوب عمل مختلف القوائم المالية على تحميع ثم تصنيف حركة الأموال وفقا لمعايير اقتصادية محددة ليتسنى لمستعملها تحديد الأثار الناشئة عن كل حركة؛
- ✓ القوائم المالية، هي الوسائل التي بموجبها يتم تزويد الإدارة والأطراف المعنية بصورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمنشأة الإقتصادية.[3] يركز هذا التعريف على أنّ القوائم المالية تشتمل على جملة الأدوات التي يمكن من خلالها إعطاء صورة مختصرة حول نشاط الشركة ووضعيتها المالية.

نستخلص من التعاريف السابقة أن؛

القوائم المالية، هي المرآة التي تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للشركة، شريطة أن تتميز هذه الصورة بالاختصار، الدقة والوضوح، وهذا ما يجيز لمستخدميها اتخاذ القرارات المناسبة حول مستقبل الشركة وعلاقتهم بها وذلك على كل المستويات.

2. شروط إعداد القوائم المالية.

إنّ تحقيق القوائم المالية للأغراض التي وُجدت من أجلها، خاصة ما يتعلق بضمان جودة المعلومات المالية لمستخدميها، يتطلب إعدادها بمراعاة جملة من الشروط أهمها؛[4]

- ✓ التحقق من توافر الشروط الشكلية لإعداد هذه القوائم، كالحرص مثلا على إيضاح إسم الشركة بالكامل وشكلها القانوني وتاريخ إعداد هذه القوائم وكذلك الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم؛
- ✓ الحرص على إعدادها بموجب المفاهيم والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها؛
- ✓ أن يتم تصنيف وعرض المعلومات التي تتشتمل عليها تلك القوائم على أسس منطقية تسهّل مهمة المحلّل المالي في اشتقاق المؤشرات الملائمة ومن ثَم تفسير هذه المؤشرات؛
- ✓ أن يُراعى في عملية دمج بنود هذه القوائم مبدأ الأهمية النسبية، بحيث يتم الإفصاح في بند منفصل عن كل معلومة تعتبر مادية أو جوهرية من وجهة نظر مستخدِمي هذه القوائم؛
- ✓ أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بالكيفية التي تيسّر قابليتها للمقارنة، وهو ما يتطلب تعديل في عناصر قائمتي الدخل والمركز المالي بمقدار التغير الحاصل في القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك من خلال الفترات المالية التي تسودها معدلات مرتفعة من التضخم الإقتصادي؛
- ✓ التأكد من المعلومات التي تعرضها هذه القوائم من ناحية توافر الخصائص النوعية الأساسية فيها.

إنّ إعداد القوائم المالية وفقا للشروط السالفة الذّكر يؤدي، زيادة على توحيد بنود البيانات المالية التي تكشف عليها كل الشركات، إلى تسهيل مختلف عمليات المقارنة بين هذه الاخيرة من قبل المتاعملين الاقتصاديين، كما يضمن إلى حدٍ مقبول جودة المعلومات المصرّح بها.

3. أصناف القوائم المالية.

تشتمل القوائم المالية التي نصت عليها معايير المحاسبة الدولية على: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وذلك ما سنجيزه فيما يلي.

أ. قائمة المركز المالي.

تتضمن العناصر المتعلقة بقياس المركز المالي للشركة، ألا وهي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، وتعرف هذه العناصر بما يلي:[5]

- ✓ **الأصل**: وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة؛
- ✓ **الالتزام**: وهو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية؛
- ✓ **حق الملكية**: وهو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات.

وتتسم قائمة المركز المالي العديد من المزايا من أهمها:[6]

- ✓ بيان المركز المالي للمنشأة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن حقوق والتزامات المنشأة؛
- ✓ تقييم القدرة الإئتمانية للمنشأة؛
- ✓ التعرف على مدى مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع؛
- ✓ التعرف على مدى قدرة المنشأة على التمويل الذاتي؛
- ✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها عن طريق التعرف على إتجاه نمو الشركة من ناحية إجمالي أصولها وحقوق ملكيتها.
- ✓ القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي وغيرها؛
- ✓ بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أنّ ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية؛

- ✓ معرفة سياسات المنشأة تجاه استثماراتها المالية.

ب. قائمة الدخل.

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محدّدة، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يُمَكِّنُهم من معرفة الكفاءة الإقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل.[7]

وتوضح قائمة الدخل نتيجة أعمال المؤسسة، وهي تتضمن جميع بنود الإيرادات والمصاريف الخاصة بالمؤسسة.

كما تهدف قائمة الدخل إلى:[8]

- ✓ تزويد مستخدِمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمنشأة؛
- ✓ تقديم معلومات مُفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال المنشأة بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الايرادية)؛
- ✓ توفير معلومات حقيقية وتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الإقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الايرادية؛
- ✓ التقرير عن أنشطة المشروع التي تُؤَثِر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها، والتي تكون ذات أَهَمِيَّة بالنسبة للأهداف المُحَدَّدَة والموضوعة مسبقا؛
- ✓ تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المنشأة؛
- ✓ معرفة المُلاَّك لنتائج استثماراتهم في المنشأة.

ج. قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

نصت معايير المحاسبة الدولية على، وجوب إعداد الشركات لقائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة عن القوائم المالية الأخرى، وهي تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين بداية الفترة ونهايتها، إضافة إلى الأرباح والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

وتهدف هذه القائمة المالية إلى التعرف على:[9]

- ✓ مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛
- ✓ التغيرات التي تحدث لحقوق االملكية خلال الفترة؛
- ✓ بنود الأرباح والخسائر التي تَم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر االمتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

د. قائمة التدفقات النقدية.

تخصّص المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) في قائمة التدفقات النقدية، وهي القائمة التي تُعنى بعرض معلوماتٍ عن التغيرات التاريخية للمحصّلات والمدفوعات النقدية الخاصة بمنشأة ما.

ويتجلى الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية في ما يلي:[10]

- ✓ توفير معلومات ملائمة عن المحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة مستقبلا؛
- ✓ الوقوف على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على سداد التوزيعات المعلنة وكذلك حاجتها للتمويل الخارجي؛
- ✓ كما يساعد الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية الفائدة في تقييم سيولة المنشأة ومرونتها المالية وربحيتها والمخاطر المتعلقة بها؛
- ✓ بيان التدفقات النقدية المتعلقة بالتدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- ✓ معرفة أسباب وجود فروق بين صافي الدخل من جهة والمحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بتلك الفروق من جهة أخرى؛
- ✓ تقييم أثر عمليات التمويل والاستثمار النقدية وغير النقدية خلال السنة المالية على المركز المالي؛
- ✓ تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل، ومعرفة درجات عدم التأكد المحيطة بها.

ثانياً: المحاسبة الإبداعية ومبررات استخدامها من قِبل إدارة الشركات.

للإلمام بمختلف مبررات استخدام المحاسبة الإبداعية، سيتم التطرق إلى ماهية المحاسبة الإبداعية، ومن ثم تحديد مختلف دوافع استخدامها.

1. تعريف المحاسبة الإبداعية.

إن مصطلح المحاسبة الإبداعية ذو تعاريف متعددة ومختلفة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوايا المنظور منها إلى مختلف عمليات التحايل والتلاعب في المعلومات المالية للشركة، ومن أبرز التعاريف المقدمة للمحاسبة الإبداعية نجد.

عرّف Ian Grifflith المحاسبة الإبداعية بأنها، " مجمل الإجراءات التي تمارسها منشآت الأعمال بهدف التقليل من أرباحها أو زيادتها من خلال حساباتهم التي تم تشكيلها والتلاعب بها بشكل هادئ وبطريقة خفية للتغطية على المخالفات والجرائم باعتبارها عملية خداع كبرى".[11] يركز هذا التعريف على أنّ المحاسبة الإبداعية هي مجموعة من الإجراءات التي تهدف من خلالها الشركة إلى طمس حقيقة أرباحها، وذلك لتغطية الجرائم التي يتم ارتكابها، ومثل البتجنب الضريبي الذي يحرم المجتمع من أموال كانت ستوجه لتمويل التنمية.

كما عرّف Michael Jameson المحاسبة الإبداعية بأنها " المحاسبة التي تشمل التعامل مع العديد من القضايا التي تتطلب إصدار أحكام، وحل المشكلات بين الأساليب المحاسبية المختلفة لتقديم عرض لنتائج الأحداث و العمليات المالية، حيث إن المرونة التي تتمتع بها الأساليب المحاسبية توفر فرصا للتلاعب و إظهار صورة غير حقيقية لحالة المنشأة، وهذه النشاطات والممارسات والتي يرافقها القليل من عناصر الشك في مهنة المحاسبة، يطلق عليها المحاسبة الإبداعية.[12] يركز هذا التعريف على أنّ المحاسبة الإبداعية هي شكل من أشكال استغلال الهفوات الموجودة في مختلف الأساليب والانظمة المحاسبية بهدف التلاعب بالعلومات المالية وإظهار صرورة للشركة لا تمثل في الأساس حقيقتها.

أما **كمال ناصر** فقد عرّف المحاسبة الإبداعية بأنها " عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية الى صورة مرغوبة، حيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للمنشأة دون المس بأي من المبادئ و القواعد المحاسبية.[13] يركز هذا التعريف على أنّ المحاسبة الإبداعية هي كل ما يفيد في تحسين صورة المؤسسة من تحويلٍ لحساباتها إلى غير الحقيقة دون المساس بالقواعد المحاسبية المعمول بها.

وعرّف كلا من **جمال عمورة** و **أحمد شريفي** المحاسبة الإبداعية او الإبداع المحاسبي على أنه " القدرة على إيجاد أشياء جديدة قد تكون أفكارا أو حلولا أو منتجات أو خدمات أو طرق أو أساليب عمل مفيدة من خلال استخدام المحاسب لمهاراته وخبرته الشخصية الإبداعية في استنباط أساليب محاسبية جديدة أو توصله إلى حلول محاسبية تواجه التنظيم المحاسبي بالاعتماد على التحليل المنهجي المنطقي الهادف.[14] يركز هذا التعريف على أنّ المحاسبة الإبداعية تشتمل على عنصر الإبتكار من أجل المواجهة لبلوغ كل ما يفيد الشركة بالاعتماد على المهارة والخبرة.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنّ المحاسبة الإبداعية لا تمثل منهجا جديدا في مجال العمل المحاسبي، وإنما هي أسلوب مراوغة يعمل على طمس الحقائق المحاسبية، وتحويلها إلى الشكل الذي يخدم الشركة وملاكها، كما أنّ المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليها من وجهتين، إحداها إيجابية والأخرى سلبية.

فمن الناحية الإيجابية، نجد أنّ المحاسبة الإبداعية تساهم في حل مختلف المشكلات المحاسبية التي تتعرض إليها إدارة الشركة وذلك ما يزيح العوائق التي قد تعترض مسار نموها وتقدمها، كما تعمل على التوفيق بين النقاط المتعارضة، وتساعد على اتخاذ القرارات، إضافة إلى ذلك فالمحاسبة الإبداعية يمكن أن تساهم في تجديد وتحديث وتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية.

أما من الناحية السلبية، فالمحاسبة الإبداعية تعمل على إستعمال كل الأساليب المتاحة كإتباع الحيل وأساليب التغليط و التضليل و الإيهام والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة.[15]

كما تعتبر المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والإحتيال بشكل قانوني في مهنة المحاسبة، خاصة وأنّ ممارسي هذه المهنة يمتلكون قدرات وكفاءات مهنية عالية تسمح لهم بالتلاعب بالقوائم المالية وتحويلها إلى الشكل المرغوب فيه.

إضافة إلى ذلك، تهدف المحاسبة الإبداعية إلى تغيير البيانات المحاسبية الحقيقية إلى بيانات غير حقيقية، من أجل تحقيق هدف معين، في إطار المبادئ والمعايير والقواعد

المحاسبية المتعارف عليها وبالتالي فهي تعتبر ممارسات قانونية بالرغم من تداعياتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

2. دوافع استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

تختلف الدوافع وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل التلاعب بالقوائم المالية، باختلاف مدى استقرار دخل المنشأة وتماشيه مع توقعات مستخدمي القوائم المالية، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين الإدارة والملاك ومساهمتهم في رأسمال المنشأة وغيرها من العوامل الأخرى المتعلقة بالمناخ العام الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي بالدولة، ويمكن تصنيف الدوافع وراء التلاعب بالبيانات المالية إلي نوعين من الدوافع يمكن تلخيصها كالتالي:[16]

أ. دوافع داخلية.

يقصد بالدوافع الداخلية تلك الدوافع التي تنبع من داخل المنشأة، ولذا ترتبط هذه الدوافع بكل من حجم المنشأة وربحيتها وهيكل أصولها ومديونيتها والعلاقة بين الإدارة والملكية، ويمكن استعراض هذه الدوافع كما يلي:

- ✓ **حوافز الإدارة:** يقوم هذا الدافع على فكرة أن إدارة المؤسسة سوف تختار المبادئ والطرق المحاسبية والإجراءات و التي تسفر عن تحقيق ميزة إيجابية للمنشأة.
- ✓ **حجم المنشأة:** تعمل المنشآت كبيرة الحجم إلى اختيار المبادئ والطرق المحاسبية والإجراءات وبدائل القياس والتقييم المحاسبي التي تؤدي إلى تخفيض أو تأجيل الأرباح، من أجل تجنب التدخل الحكومي والرأي العام، و من أجل كذلك تحقيق وفورات ضريبية.

أما بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم فهي تتفادى اختيار الطرق المحاسبية التي تخفض الأرباح، حتى تستطيع زيادة رأسمالها بالحصول على القروض والامتيازات الأخرى.

ومنه نستخلص أنه كلما زاد حجم المنشأة كلما زادت الدوافع وراء قيام الإدارة باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.

- ✓ **هيكل التمويل**: تستخدم المنشآت التي تعتمد على الديون في تمويلها أساليب المحاسبة الإبداعية أكثر من تلك التي تعتمد على حقوق الملكية، و ذلك من أجل تضخيم الأرباح وتحسين نسب الربحية والسيولة، وبالتالي تحسين قيمتها السوقية، بسبب الاتفاقيات المقيدة والموجودة في عقود الاقتراض، حيث تلزم هذه الاتفاقيات بتحقيق نسب معينة من السيولة والربحية و عدم توزيع الأرباح وغيرها.
- ✓ **التجنب الضريبي**: يعتبر تفادي دفع الضريبة من أهم الأسباب التي تدفع الإدارة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تحقيق وفورات ضريبية أو تأجيل دفعها، مثل عدم تقييد الإهتلاكات في سنوات العجز بحجة عدم استغلال التثبيتات بشكل كامل، وتقييدها في سنوات تحقيق الأرباح، أو القيام باسترجاع الرسم على القيمة المضافة على المشتريات أكثر من الرسم على القيمة المضافة على المبيعات في كل فترة تصريح.
- ✓ **ربحية المنشأة**: إن تحقيق أرباح متتالية لعدة سنوات يعد من الأسباب التي تدفع الإدارة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، بغرض تخفيض الدخل، أما عند تحقيق خسائر متتالية فيصعب على المؤسسة استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية إلا في مجالات محدودة، كتحسين صورة المنشأة مع الأطراف ذوى العلاقة، لأن عدم التدخل في مثل هذه الظروف قد يدفع الموردين إلى عدم التعامل الآجل مع المنشأة وأيضا إحجام المقرضين عن إقراضها.

إضافة إلى ذلك تبرز الدوافع الداخلية التالية:

- ✓ **التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق**: تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل تحسين الأداء المالي للمنشآت والتي لا تسمح ظروفها الاستغلالية أو الاستثمارية من تحقيق هذا التحسن بشكل طبيعي دون تدخل إدارة المنشأة، إذا لم يحدث ذلك التدخل من قبل إدارة المنشأة فإن سمعتها تتأثر سلبا وخصوصا أمام مساهميها ودائنيها.[17]
- ✓ **الحصول على التمويل اللازم**: تستخدم إدارة المنشأة أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل الحصول على قروض تمويل، أو المحافظة عليها، وذلك من خلال تكييف

القوائم المالية وإظهارها في صورة أنها قادرة على تسديد القرض والفوائد المترتبة عنه في آجاله المحددة، عن طريق رفع نسب الربحية والسيولة في المنشأة.[18]

- ✓ **التصنيف المهني**: تستخدم المنشآت أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل الحصول على تصنيف مهني متقدم على منافسيها في القطاع، والذي تجريه بعض المؤسسات الدولية والمحلية، من خلال تكييف وتحسين القوائم المالية وفق شروط ومعايير التقييم التي تضعها تلك المؤسسات.[19]
- ✓ **تدعيم فرص استفادة الإدارة من المعلومات الداخلية**: أحيانا تسمح قوانين بعض الشركات أعضاء الإدارة بتداول أسهم المنشأة بحرية كباقي المساهمين، عندئذ سيقوم هؤلاء المدراء باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية للحؤول دون وصول المعلومات الحقيقية إلى السوق المالي، مما يدعم فرصتهم من الاستفادة بالمعرفة الداخلية لأخبار المنشأة.[20]
- ✓ **الحصول على مكافآت كبيرة للمديرين**: يستخدم المديرون أساليب المحاسبة الإبداعية من أجل زيادة الأرباح، خصوصا إذا كانت الحوافز والمكافآت الخاصة بهم مرتبطة بمستوى الأرباح.[21]

ب . دوافع خارجية.

تتمثل الدوافع الخارجية في العوامل والظروف الخارجة عن إرادة المنشأة والتي تدفع الإدارة إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ويمكن تلخيصها كما يلي:

- ✓ **المرونة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية**: لقد أصبحت المرونة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية المتعارف عليها أمرا طبيعيا، وواقعيا تقبله جميع الجهات المهنية، لأن عدم السماح بها يعتبر تجاهل للظروف المختلفة المحيطة بالمنشآت و التي لا تسمح باستخدام ممارسات محاسبية متماثلة حتى لو كانت هذه المنشآت داخل قطاع واحد و تسمح المرونة فى تطبيق المبادئ المحاسبية للمنشأة باختيار أو تطبيق سياسة محاسبية معينة دون غيرها لظروفها المحيطة، فهي تعطى الفرصة أمام إدارة المنشأة لممارسة التلاعب بالمعلومات، و لكن دون أن ننس أنّ الهدف من المرونة فى تطبيق المبادئ المحاسبية ليس دائما تقديم قوائم مالية مضللة

وإنما يتعين أن يتم تقديم قوائم مالية ذات جودة عالية لتكون أكثر إفصاحا وشفافية.

- ✓ **طبيعة محيط المنشأة**: يعتبر المحيط الاقتصادي و السياسي والاجتماعي، من العوامل التي تدفع الإدارة إلى التلاعب والتحايل أو التضليل في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وبصفة خاصة عندما يكون هناك تدخل حكومي وسياسي في بعض أعمال الشركات كبيرة الحجم ذات التأثير على النشاط الاقتصادي مما يجعل هذه الشركات محط أنظار الجهات الحكومية الرسمية والرأي العام بشكل دائم.
- ✓ **عدم وجود المنظمات المهنية و الهيئات الرقابية**: إن عدم وجود منظمات مهنية وهيئات رقابية تسهر على تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية والتشريعات المحاسبية وتحافظ على المصالح الاقتصادية للمنشآت والمجتمع ككل، يعطي فرصة كبيرة لإدارة المنشأة بالتلاعب بالمعلومات المالية وإستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية.[22]

ثالثاً: أهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة للتلاعب بالقوائم المالية.

إنّ التلاعب بالقوائم المالية وبالرغم من اختلاف الأهداف الدافعة إلى ذلك، يمثل جوهر المحاسبة الإبداعية، هذه الأخيرة التي تمارس بأساليب تختلف وتتنوع بتنوع الظروف المحيطة بكل شركة، وعلى العموم يمكن تقسيم مختلف أساليب المحاسبة الإبداعية في التلاعب بالقوائم المالية وفقا لأصناف هذه الاخيرة إلى:

1. أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة المركز المالي.

يمكن أن نجمل أهم ممارسات المحاسبة الإبداعية التي قد تتم على قائمة المركز المالي فيما يلي:

- ✓ **الأصول المعنوية**: حيث يتم المبالغة في تقييم الأصول المعنوية مثل العلامات التجارية، أو الاعتراف بشهرة المحل غير المشتراة بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن المعايير المحاسبية الدولية، أو القيام بتغيير طرق الإطفاء بشكل غير مبرر في تخفيض هذه الأصول.[23]

- ✓ **الأصول الثابتة**: مثل عدم الالتزام بالتكلفة التاريخية في تقييم الصول الثابتة، أو تغيير طريقة الإهتلاك و معدلات الإهتلاك بشكل غير مبرر.[24]
- ✓ **الإستثمارات المتداولة**: حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، أو القيام بإجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات إنخفاض الأسعار.[25]
- ✓ **النقدية**: يتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
- ✓ **الذمم المدينة**: وذلك يتم عن طريق عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، مثل تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.[26]
- ✓ **الإستثمارات طويلة الأجل**: تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الإستثمارات طويلة الأجل بشكل غير مبرر.
- ✓ **الموجودات الطارئة**: حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيه.
- ✓ **المطلوبات المتداولة**: مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة.
- ✓ **المطلوبات طويلة الأجل**: مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف إستخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.
- ✓ **المخزونات**: حيث يتم تضمين بضاعة راكدة و متقادمة في كشوفات الجرد، إضافة إلى التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير طريقة تقييم المخزونات بشكل غير مبرر.
- ✓ **حقوق المساهمين** : مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة، الى صافي ربح العام الحالي، دون إدراجه ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، بإعتباره بندا من بنود سنوات سابقة.

2. أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة الدخل.

يمكن أن نجمل أهم أساليب التلاعب في قائمة الدخل فيما يلي:[27]

- ✓ تسجيل الإيرادات قبل تحققها بشكل فعلي.
- ✓ تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.
- ✓ زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة.
- ✓ نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.
- ✓ الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للإلتزامات.
- ✓ نقل الإيرادات الجارية الى فترة مالية لاحقة.
- ✓ تسجيل المصروفات المستقبلية في الدورة الحالية.

3. أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة التدفقات النقدية.

تشتمل أهم ممارسات المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

- ✓ يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية بإعتبارها نفقات إستثمارية أو نفقات تمويلية، ويمكن كذلك تصنيف التدفقات النقدية التمويلية بإعتبارها تدفقات نقدية تشغيلية، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.
- ✓ إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب، و يتم القيام ببعض الممارسات التي تندرج تحت باب المحاسبة الإبداعية من خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الإستثمارات، وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، وكذلك تتم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية.
- ✓ كذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة حيث أنها تؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية

التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها يتم اعتباره ناجما عن نشاطات استثمارية، لذلك و أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

- ✓ التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، لإزالة البنود غير المتكررة، و كذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسهما تجارية، حيث يمكن تصنيفها كاستثمارات جارية أو غير جارية اعتمادا على فترة الاحتفاظ بها.

4. أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الوصل بين قائمة الدخل و قائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها، ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، حيث أن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية من خلال القيام بتغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، كذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.[28]

خلاصة.

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ ممارسي مهنة المحاسبة المبدعين يستطيعون أن يلعبوا دورا إيجابيا لمصلحة المؤسسة، من خلال استغلال مهاراتهم وخبراتهم في إعداد القوائم المالية، كما يمكنهم أن يلعبوا دورا سلبيا عن طريق التلاعب بالبيانات المالية وتكييف وتحوير القوائم المالية.

كما خلصت الدراسة إلى أنّ موضوع المحاسبة الإبداعية من المواضيع الهامة التي يمكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية ومنه موثوقيتها، خاصة وأنها قد تشكل أحد الأسباب الرئيسية لانهيار شركات كبرى وإحداث أزمات مالية في دولة أو مجموعة من الدول.

ومنه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ إصدار تشريعات ولوائح تنظيمية لتنظيم عمل المدققين، ليتمكنوا من تنفيذ عملية التدقيق باستقلالية و مهنية عالية دون ضغوطات.
- ✓ إصدار تشريعات رادعة لحالات التلاعب و التحريف في القوائم المالية.
- ✓ إقامة تنظيمات مهنية مستقلة للمحاسبين و المراجعين لحمايتهم من ضغوطات الإدارة.
- ✓ إقامة تربصات دورية للمحاسبين والمدققين لمتابعة مستجدات وأساليب المحاسبة الإبداعية للحد منها.
- ✓ إقامة ندوات علمية لتبيان التأثيرات السلبية لأساليب و إجراءات المحاسبة الإبداعية ودورها في انهيار الشركات العالمية و إحداث الأزمات المالية.

الهوامش

[1]: حنان حلوة رمضان: تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة للنشر، الأردن، 1997، ص. 85.

[2]: طارق عبد العال حماد: دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الحديثة، الدر الجامعية، مصر، 2006، ص. 99.

[3]: تع. أحمد حامد حجاز: المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، السعودية، 2003، ص. 132.

[4]: محمد مطر: تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح، مجلة دراسات العلوم الانسانية، الأردن، العدد الثاني، ص. 116.

[5]: الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين: معايير المحاسبة المصرية، 2006، ص. 25.

[6]: خالد الجعرات: معايير التقارير المالية الدولية، دار إثراء، الأردن، 2007، ص.ص. 113.114.

[7]: محمد أبو نصار، جمعة حميدات: معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية، دار وائل، الأردن، 2014، ص. 44.

[8]: خالد الجعرات: مرجع سابق، ص. 46.

[9]: خالد الجعرات: مرجع سابق، ص. ص. 126. 127.

[10]: حنان حلوة رمضان: مرجع سابق، ص. 321.

[11]: Oriol A. John B. Jack D.: The Ethics of créative accounting, http://ideas.repec.org/p/upf. Le28/04/2014.

[12]: Idem, Le28/04/2014.

[13]: Idem, Le28/04/2014.

[14]: جمال عمورة، أحمد شريفي: دور وأهمية الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، مداخلة في ملتقى دولي، جامعة البليدة، يومي 18-19ماي 2011، ص. 9.

[15]: جمال عمورة، أحمد شريفي: مرجع سابق، ص. 9.

[16]. محمد زيدان إبراهيم: السلوك الأخلاقي للإدارة عند قياس الدخل المحاسبي بمنظمات الأعمال - دراسة اختبارية، جامعة المنوفية، مصر، 2006، ص.ص. 12.11.

[17]. عماد الأغا: دور حوكمة الشركات في الحد من التاثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، 2011، ص.83.

[18]. عصام أحمد الجنايدة: أثر التجارة الإلكترونية في زيادة إستخدام تقنيات المحاسبة الإبداعية، مذكرة ماجستير، جامعة آل البيت، 2008، ص. 90.

[19]. محمد مطر، ليندا حسن: دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، الأردن، 2009، ص. 10.

[20]. عماد الأغا: مرجع سابق، ص. 85.

[21]. عماد الأغا: مرجع سابق، ص. 85.

[22]. محمد زيدان إبراهيم: مرجع سابق، ص. 14.

[23]. محمد مطر، ليندا حسن: مرجع سابق، ص. 12.

[24]. محمد مطر، ليندا حسن: مرجع سابق، ص. 12.

[25]. عماد الأغا: مرجع سابق، ص. 86.

[26]. محمد مطر، ليندا حسن: مرجع سابق، ص. 12.

[27]. محمد مطر، ليندا حسن: مرجع سابق، ص. 12.

[28]. جرار عدي: تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لإستخدام المحاسبة الإبداعية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان الأردن،2006، ص.ص. 64.65.

واقع اليقظة الاستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري – حالة ولاية قسنطينة.

د. أحمد توفيق بورحلي --- جامعة أم البواقي – الجزائر.
أ. صراح بن لحرش--------- جامعة أم البواقي – الجزائر.

ملخص:

تلعب اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي دورا هاما في توفير المعلومات اللازمة ومعالجتها وتحليلها، ثم نشرها إلى المسؤولين وأصحاب القرار لاتخاذ الإجراءات المناسبة والقرارات المتعلقة بمستقبل المؤسسة الاقتصادية بشكل عام والمؤسسة البنكية بشكل خاص، وذلك من أجل ضمان استمراريتها ومحافظتها على مركزها التنافسي.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع استخدام اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى القطاع البنكي في الجزائر، حيث قمنا بدراسة ميدانية على مستوى البنوك المتواجدة في ولاية قسنطينة.

الكلمات المفتاحية:

اليقظة الإستراتيجية، الذكاء الاقتصادي، المعلومة، القطاع البنكي.

Abstract

Strategic vigilance and business intelligence have an important role in providing the informations, processing, analysis, and then posted to the officials and decision-makers to take the appropriate actions and decisions concerning the future of the company in general and banks in particular.

This study aims to know the reality of using the strategic vigilance and business intelligence in banking sector, where we studied the field of banks located in the state of Constantine.

Keywords:

Srategic vigilance, business intelligence, The information, Banking sector.

مقدمة.

في ظل التطورات التكنولوجية أصبح العالم يمثل قرية واحدة، تشتد فيها المنافسة بين الأفراد والمؤسسات والدول من أجل بلوغ الرّيادة والصمود. كما أن بيئة الأعمال أصبحت تتميز بعدم التأكد والتغير المستمر، وهو مافرض على المؤسسات الاقتصادية ضرورة تبني آلية مناسبة وفق أطر ونظم علمية لتنمية وتقوية قدرتها التنافسية.

في ظل هذه التغيرات الاقتصادية تعمل البنوك في معظم دول العالم على تقوية مركزها التنافسي بإتباع عدة أساليب؛ كتحسين جودة الخدمات، الإبداع، العمل بالتكنولوجيا الحديثة، واعتماد مبدأ الحيطة والحذر، وذلك بتطبيق نظام لليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي عن طريق جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها ومن ثم اتخاذ القرارات المستقبلية.

إشكالية البحث

من خلال ما سبق فإنه يتجلى لنا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري؟

وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي اليقظة الإستراتيجية؟
- ✓ ماهو الذكاء الاقتصادي؟
- ✓ ماهي أهمية اليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي؟ وماهي مجالات استخدامهما؟
- ✓ هل يستخدم القطاع البنكي الجزائري اليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي؟

أهمية البحث

تظهر أهمية هذا البحث بشكل مواز للأهمية المتزايدة التي تشهدها اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في مختلف دول العالم، وذلك لما لهما من دور أساسي

ومهم في تنمية وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية بشكل عام والمؤسسة البنكية بشكل خاص، فالبنوك تعتبر عصب الحياة الاقتصادية وذلك لما تقدمه من دور أساسي في تطور الاقتصاد؛ من تمويل، وساطة، وجذب للاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، هذا من جهة.

أما من جهة ثانية تكمن أهمية هذا البحث في قيامنا بدراسة ميدانية للوقوف على واقع تطبيق اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى القطاع البنكي الجزائري.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إزالة الغموض وشرح مفهوم اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، وإبراز أهميتهما ومجالات استعمالهما.

كما يهدف أيضا إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة وهي معرفة واقع استخدام اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري من خلال قيامنا بدراسة ميدانية.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لكونه يتماشى مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال تحليل وتفسير نتائج الاستبيان والمقابلة، كما اعتمدنا منهج دراسة الحالة إثر قيامنا بدراسة ميدانية على مستوى القطاع البنكي في ولاية قسنطينة.

الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان بشكل أساسي كوسيلة لجمع البيانات، حيث وزّع على مدراء الفروع البنكية المتواجدة في ولاية قسنطينة، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المقابلة مع مديري هذه الفروع البنكية قصد جمع بيانات جديدة وفهم وجهات نظرهم بدقة أكبر، وكذلك من اجل شرح وإزالة أي غموض ممكن في أسئلة الاستبيان بهدف الحصول على نتائج صحيحة ومعبرة عن الواقع.

عينة الدراسة

يوجد في الجزائر 20 نوعا (اسما) من البنوك التجارية، منها بنوك تجارية عامة وأخرى خاصة، من بين هذه البنوك يوجد 12 بنكا له فرع أو عدة فروع في ولاية قسنطينة (وهي البنوك التي أخذت في دراستنا)، وبالتالي فعينة الدراسة تمثل 60% من المجتمع الكلي أي بالنسبة لكل البنوك المتواجدة في الجزائر، وتمثل 100% من أنواع البنوك المتواجدة في ولاية قسنطينة. تجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للبنوك التي لها عدة فروع في ولاية قسنطينة، فقد تم أخذ فرعا واحدا في دراستنا ممثلا عن هذه البنوك، ذلك لان هذه الأخيرة تتبع نفس النظام ونفس القوانين الداخلية في كل فروعها، وهو ما أكد لنا من قبل مدراء فروع البنوك التي أخذناها محل دراستنا. أيضا ما تجدر الإشارة إليه هو أننا قمنا بهذه الدراسة في ديسمبر 2013.

خطة البحث

قمنا بتقسيم البحث إلى أربع محاور رئيسية؛ ثلاثة محاور نظرية ومحور تطبيقي، قدمنا في المحورين الأول والثاني مفهوم اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، حيث عرضنا فيهما عدة تعاريف مختلفة لبعض الاقتصاديين. أما المحور الثالث فتحدثنا فيه عن أهمية اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي ومجالات استخدامهما. وأما المحور الرابع وهو المحور التطبيقي في هذه الدراسة، عرضنا فيه نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها على مستوى القطاع البنكي في ولاية قسنطينة. وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة بتقديم نتائج وتوصيات.

المحور الأول: مفهوم اليقظة الإستراتيجية

عرفت اليقظة الإستراتيجية من قبل العديد من الاقتصاديين، نذكر من بينهم:

عرفها Emmanuel Pateyron على أنها "هي السيرورة المعلوماتية التي عن طريقها تبحث المؤسسة عن معلومات ذات طابع توقعي تحتوي تطور بيئتها الاجتماعية، الاقتصادية، بهدف خلق الفرص وتقليص التهديدات".[1]

وعرفها F. Jakobiak بأنها "اليقظة هي تحليل البيئة ثم النشر الجيد للمعلومات المختارة ومعالجتها للاستعمال في اتخاذ القرار".[2]

عرفها Ribault أنها "المراقبة والمتابعة العامة والذكية لمحيط المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية".[3]

وعرفها Crine Cohen على أنها "هي مجموع اليقظات المختلفة، التي تشمل في اليقظة على الإستراتيجية، وهذه الأخيرة تعني المجهودات التي تبذلها المؤسسة حتى تقوم بمعرفة وبحث للبيئة، وهي تقوم عامة على مختلف أشكال اليقظة: اليقظة التجارية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة التنافسية، اليقظة السياسية، لتصل اليقظة في الأخير إلى استغلال الفرص والتنبؤ بالتهديدات الممكنة".[4]

من خلال مجمل التعاريف السابقة يمكن تعريف اليقظة الإستراتيجية على أنها: سيرورة متواصلة، تهدف من خلالها المؤسسة إلى حراسة محيطها الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، القانوني، ...الخ، من اجل جمع، معالجة، ونشر المعلومات التي تمكن المؤسسة من اتخاذ قرارات فعالة في استغلال الفرص وتجنب التهديدات.

المحور الثاني: مفهوم الذكاء الاقتصادي

استخدم مصطلح الذكاء الاقتصادي لأول مرة في عام 1958 في مقالة لـ Hans Peter Luhn وهو أحد الباحثين العاملين في شركة IBM، إذ عرفه على أنه القابلية لفهم العلاقات المتبادلة للحقائق المعروضة بطريقة ترشد العمل نحو الهدف المرغوب، فالذكاء الاقتصادي هو ليس فقط مصطلح تكنولوجي كمخزن البيانات Warehouse Data أو تحليلات الأعمال Business Analytical مثلا، بل هو في حقيقته يخص فهم الأوجه المختلفة للمنظمة وبما يمكّن من قيادتها باتجاه أهداف محددة مثل زيادة الحصة السوقية وتحسين رضا العملاء.[5]

وفي عام 1994 عرّف الذكاء الاقتصادي من طرف Martre Henri بأنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة إستراتيجياتهم".[6] أي أن الذكاء الاقتصادي هو مجموعة من الأنشطة المنسقة فيما بينها من أجل التحكم في المعلومات الإستراتيجية للمؤسسة والحفاظ على تنافسيتها.

كما عرف من طرف Alice Guilhon على أنه "الذكاء الاقتصادي هو سيرورة جمع، معالجة، حماية ونشر المعلومة لخلق في النهاية معارف ومنتجات جديدة".[7]

وقد عرفه الاقتصاديين Besson B. Pessin J.C أنه "هو القدرة على إيجاد أجوبة على التساؤلات المطروحة من طرف المؤسسة من خلال المعلومات المخزنة من طرفها".[8]

من خلال ما تطرقنا له من تعاريف لمختلف الاقتصاديين فانه يمكننا تلخيص مفهوم الذكاء الاقتصادي في التعريف التالي؛ الذكاء الاقتصادي عبارة عن عمل دفاعي وهجومي في شكل سيرورة متواصلة لجمع، معالجة، تفسير ونشر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة لمختلف الأعوان الاقتصاديين، لمعرفة الفرص واقتنائها والتهديدات لتجنبها، ومن ثم اتخاذ القرارات المثلى التي تضمن استمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

ومن خلال ماسبق يمكن استنتاج أن الذكاء الاقتصادي هو امتداد لليقظة الإستراتيجية، وهو أشمل وأوسع منها، فحسب Yves-Michel Marti و Bruno Martinet فهما يعتبران أن "اليقظة هي أحد وظائف الذكاء الاقتصادي،"[9] فاليقظة تتعلق بجمع المعلومات من مختلف المصادر ومعالجتها من خلال الفرز والتحليل والتقييم، ومن ثم نشر المعلومات وإيصالها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب، ليأتي بعدها دور الذكاء الاقتصادي والذي يقوم إضافة إلى ما سبق بترجمة هذه المعلومات كمؤشرات لاتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تتعلق بمستقبل المؤسسة وبما يخدم أهدافها.

المحور الثالث: أهمية اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي ومجلات استخدامهما

تسعى المؤسسات إلى الاستمرارية ورفع مستوى قدرتها التنافسية من خلال تقديم الخدمات والمنتجات ذات النوعية الجيدة والمبتكرة، مما يحتم عليها الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل واحتواء الضغوط التي تواجهها في هذه البيئة الديناميكية، لذا أصبحت اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي حاجة أساسية في العديد من المؤسسات خاصة تلك التي لديها حجم كبير من البيانات، فهما يزودان متخذي القرار بالمعلومات الملائمة والدقيقة وبأدوات التحليل المناسبة لصناعة القرار، ومن هنا تأتي أهمية اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي حيث يساعدان المؤسسة على استيعاب الوضع السائد في البيئة المحيطة، التي تتصف بشدة المنافسة والتعقيد وسرعة التغير بواسطة المراقبة المستمرة وتوقع الاتجاهات المستقبلية لمجال العمل وتحديد الفرص

الممكنة واستغلالها وكذلك المخاطر وتجنبها. ويمكن تطبيق اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في العديد من المجالات منها البنوك، التسويق، الاتصالات، ...الخ.

ويمتاز نشاط البنوك بالتغيرات السريعة نتيجة عوامل عديدة كالعولمة وعمليات إعادة التنظيم والاندماجات وحدة المنافسة والابتكارات التكنولوجية. وتستخدم اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في مجال البنوك لغايات عديدة نذكر من بينها: تحديد مصادر التمويل، معرفة أكثر العملاء ربحية وتحديد أفضل الطرق لجذبهم والاحتفاظ بهم، تحديد المنتجات المصرفية والقروض الأكثر طلبا من قبل العملاء، معرفة أكثر المنتجات ربحية وتحديد ماهية الخدمات التي يمكن تسويقها، إدارة المخاطر، مكافحة تبييض الأموال، والكشف عن العمليات المشبوهة، تحليل ربحية العملاء، التحليل الزمني للبيانات من اجل وضع الاستراتيجيات للعمليات المستقبلية ومؤشرات الأداء الرئيسية.

المحور الرابع: واقع اليقظة الإستراتجية والذكاء الاقتصادي في القطاع البنكي الجزائري.

لقد تم تقسيم أسئلة الاستبيان إلى أربعة أقسام رئيسية؛ القسم الأول يتعلق بمعلومات عن البنك المدروس، أما القسم الثاني فقد شمل معلومات تتعلق بمحيط البنك؛ كدرجة المنافسة، واختراق السوق، وكذلك عدد المنافسين، أما القسم الثالث فشمل المعلومات داخل البنك؛ كنوع المعلومات المجموعة، ومصادرها، وطرق انتقالها...الخ، وأما القسم الرابع فقد شمل أسئلة عن اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في البنك. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استرجاع كافة قوائم الاستبيان التي وزعت على مدراء الفروع البنكية. وسنعرض فيمايلي أهم الإجابات عن الأسئلة التي تخص موضوع بحثنا.

أولا: بالنسبة لدرجة المنافسة:

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): نوع المحيط التنافسي الذي تعمل فيه البنوك.

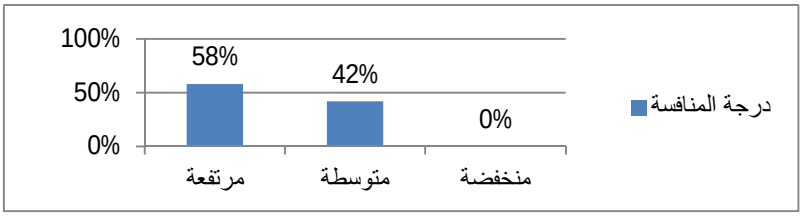

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أن القطاع البنكي يعمل في محيط تنافسي مرتفع وهذا ما مثلته نسبة 58%، ويرجع ذلك إلى زيادة عدد البنوك المنافسة في الآونة الأخيرة، ثم تليها نسبة 42% من أفراد العينة الذين يعتبرون أن المحيط التنافسي متوسط، وهي في معظمها عبارة عن بنوك عامة نذكر من بينها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP الذي يقر مديره بأنه يحتل الرّيادة في مجال سوق العقار، أما الإجابة على أن المحيط التنافسي هو منخفض فقد كانت معدومة أي بنسبة 0 %. أي ان المنافسة في القطاع البنكي تتراوح مابين متوسطة ومرتفعة.

ثانيا: بالنسبة للعمال المكلفين بجمع البيانات:

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (02): نسبة البنوك التي تكلف عمال بجمع المعلومات.

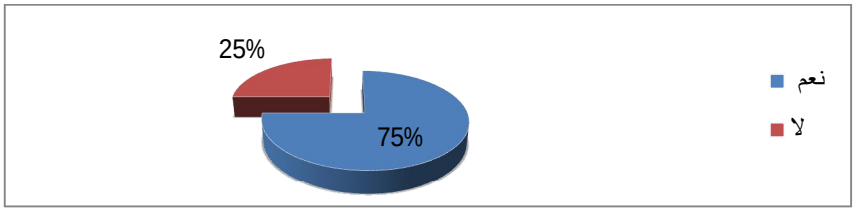

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل يتضح أن أغلبية المدراء كانت إجابتهم نعم بنسبة 75%، هذه الأغلبية هي متكونة من بنوك عامة إضافة إلى بعض البنوك الخاصة التي فتحت فروعا لها بالمنطقة، تجدر الإشارة أيضا إلى أن البنوك العامة تبذل مجهودات كبيرة في هذا المجال فهي

تحرص بشدة على فروعها من أجل رفع تقارير دورية، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بدورات تدريبية لعمالها وخاصة منهم المدراء والمسؤولين في مجال الإدارة والتسويق ...الخ. أما نسبة 25% المتبقية فهي عبارة عن بنوك خاصة يقرون بأنه ليس لديهم عمال مكلفون بجمع المعلومات، وإنما هذه الوظيفة يقوم بها مدير البنك اجتهادا منه.

ثالثا: بالنسبة لطبيعة المعلومات المحصل عليها:

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03): يمثل طبيعة المعلومات المحصل عليها.

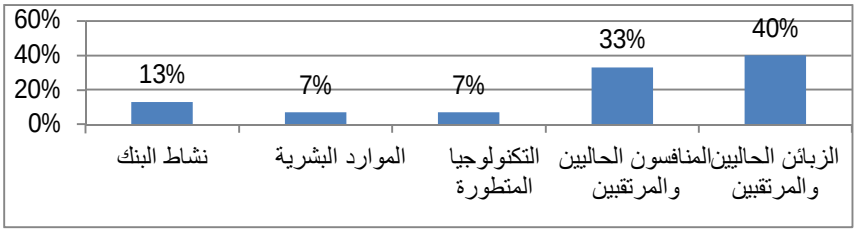

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

يتضح من خلال الشكل أن معظم المعلومات المحصل عليها تخص الزبائن الحاليين والمرتقبين بنسبة 40% ثم تليها المعلومات حول المنافسين الحاليين والمرتقبين بنسبة 33%، ليأتي فيما بعد المعلومات حول نشاط البنك بنسبة 13%، ثم المعلومات حول التكنولوجيا المتطورة والموارد البشرية فهما لا يحظيان باهتمام كبير حيث مثلت نسبتهما 7%، ويمكن تفسير ذلك من طبيعة نشاط البنك فهو يهتم كثيرا بزبائنه ليضمن استمراريته، لذلك يسعى دائما لمعرفة احتياجات زبائنه ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة من اجل الحفاظ على الزبائن الحاليين وجذب زبائن جدد، أما بالنسبة للمعلومات حول المنافسين فيقر معظم مدراء البنوك بأنهم يسعون دائما لمعرفة نقاط قوتهم وضعفهم واستغلال هته الأخيرة للتأثير بها على الزبائن وجذبهم للتعامل مع بنكهم، وهنا يمكن أن نذكر بعض النقاط التي أقر بها معظم مدراء البنوك والتي يؤثرون بها على الزبائن لجلبهم وهي: السرعة في إجراء المعاملات، انخفاض التكاليف، جودة الخدمات المقدمة، الاهتمام بالزبائن، التسهيلات والامتيازات المقدمة، وكذلك وجود موقف سيارات محمي خاص بالبنك.

رابعا: بالنسبة للمسؤولين عن دراسة وتحليل المعلومات:

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (04): يمثل المسؤولين عن دراسة وتحليل المعلومات المحصل عليها

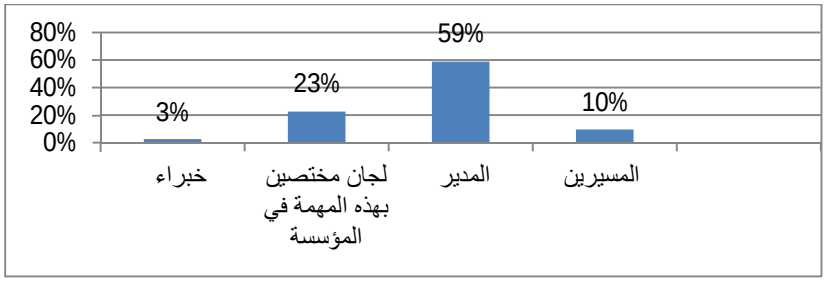

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن المديرين هم من يقومون بدراسة وتحليل المعلومات المجموعة بغالبية إجابات مثلت نسبة 59%، وهو ما يدل على أن البنوك تعتمد بشكل كبير على مدرائها، كما أن هناك بعض البنوك كانت إجاباتها بأنها تستعين بلجان مختصين بهذه المهمة بنسبة 23%، ثم يليها المسيرين بنسبة 10%، وأما اعتمادها على الخبراء فهي تكاد تكون معدومة بنسبة 3%. تجدر الإشارة انه من خلال إجرائنا للمقابلة مع مدراء الوكالات البنكية، لاحظنا أن المديرين والمسيرين وخاصة في الوكالات الخاصة يبذلون مجهودات كبيرة في جمع المعلومات وتحليلها بالاعتماد على قدراتهم الشخصية.

خامسا: بالنسبة لمصادر المعلومات المحصل عليها:

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (05): يمثل مصدر المعلومات المحصل عليها

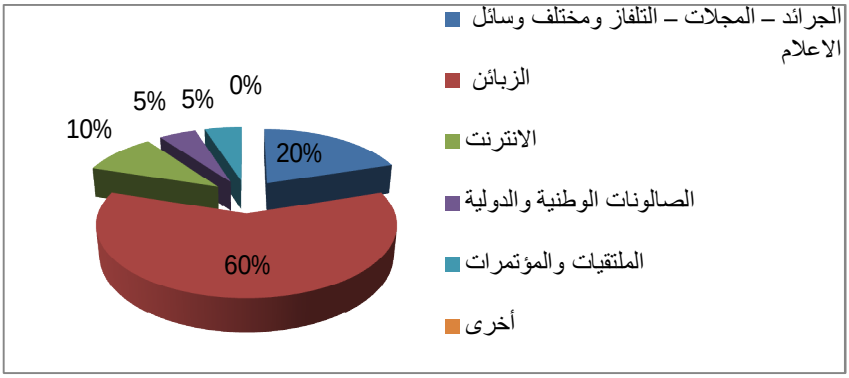

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن أهم مصدر تعتمد عليه البنوك لجمع المعلومات هو الزبائن بنسبة 60%، ثم يليها الاعتماد على الجرائد والمجلات والتلفاز ومختلف وسائل الإعلام بنسبة 20%، وتعتمد أيضا على شبكة الانترنت بنسبة 10% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة اعتمادها على الزبائن، أما باقي المصادر فالاعتماد عليها ضعيف جدا فهي 5% لكل من الصالونات الوطنية والدولية والملتقيات والمؤتمرات.

سادسا: بالنسبة لمعرفة معنى اليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي

وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (06): يمثل المدراء الذين يعرفون معنى اليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي

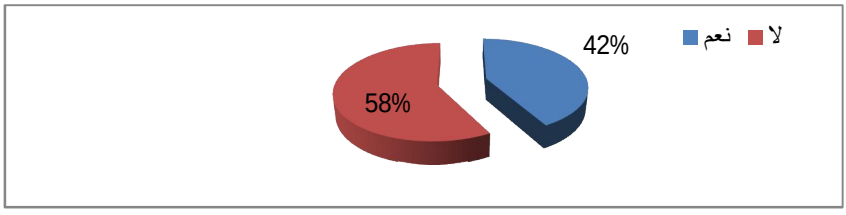

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية مدراء البنوك أجابوا بلا؛ أي عدم معرفتهم لمعنى اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي بنسبة 58 %، أما بالنسبة للبنوك الباقية والذين أجابوا بنعم فقد مثلت نسبتهم 42% من مجموع الإجابات. هنا كان جديرا بنا أن نقوم بشرح وتفسير معنى اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي لمدراء البنوك الذين كانوا يجهلون معنى المصطلحين، أما بالنسبة للمدراء الذين أجابوا بنعم فقد لاحظنا انه بعد الحديث معهم بأن لديهم معلومات سطحية وليست دقيقة، حيث قدمنا لهم شرح أوسع وأدق للمصطلحين.

شكل رقم (07): استخدام معلومات اليقظة الاستراتيجية.

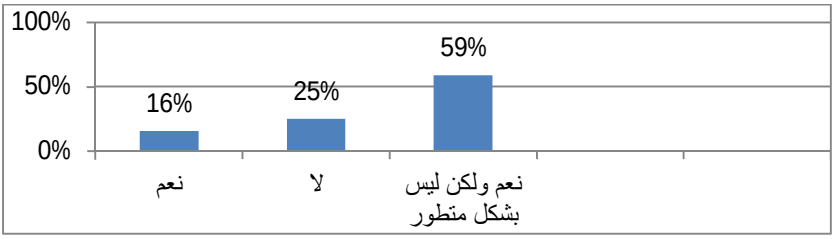

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبيان وباستخدام برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية الإجابات كانت بنعم ولكن ليس بشكل متطور حيث مثلت هذه الأخيرة نسبة 59%؛ هنا ما تجدر الإشارة إليه أنه بعد الحديث مع مدراء الفروع البنكية اكتشفنا أن وظيفة التيقظ والحذر هي عبارة عن اجتهاد يقوم به مدراء هذه البنوك فقط لا غير، حيث يقومون بجمع المعلومات ومن ثم تفسيرها وبالتالي اتخاذ قرارات مستقبلية على أساسها. ثم تليها الإجابة بلا أي عدم قيام البنك باليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى البنك بنسبة 25%، وفي الأخير تليها نسبة 16% المعبرة عن قيام البنك باليقظة الإستراتيجية و الذكاء الاقتصادي على مستوى البنك؛ هنا ما تجب الإشارة إليه أن هذه البنوك عبارة عن بنوك خاصة، ولكن ما علمناه أنه لا يتم دراسة وتحليل المعلومات على مستوى الفرع الموجود في ولاية قسنطينة، وإنما ترسل التقارير والمعلومات إلى الفرع الرئيسي أو المديرية الرئيسية، أين يتم تحليل المعلومات ومن ثم اتخاذ القرارات المستقبلية التي تطبقها هذه الفروع التابعة لها. أما بالنسبة لسؤالنا عن ما إذا كانت هذه البنوك مزودة بقسم خاص باليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي فقد كانت

كل الإجابات بالنفي أي بنسبة 100 %، كما صرح مدراء البنوك بأنه لا توجد ميزانية مخصصة لليقظة والذكاء الاقتصادي على مستوى كل الفروع المدروسة.

نتائج وتوصيات

من خلال انجازنا لهذه الورقة البحثية، وقيامنا بدراسة ميدانية على مستوى قطاع البنوك في ولاية قسنطينة، توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي يساعدان البنك على أخذ القرارات المستقبلية من خلال المراقبة والتحليل ورصد كل تغيراته، التقاط الفرص واستغلالها وكذلك معرفة التهديدات وتجنبها.
- ✓ مازال القطاع البنكي في الجزائر بعيدا كل البعد في مجال تطبيق اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، علما أن بوادر الاهتمام بهذين المفهومين ظهرت فقط في شكل مؤتمرات وملتقيات، إضافة إلى عدد قليل من المؤسسات الاقتصادية التي استحدثت قسما خاص باليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي.
- ✓ يعتمد القطاع البنكي في غالبيته على المديرين في جمع وتحليل ودراسة المعلومات، ففي معظم البنوك يعتبر القيام بهذه الوظيفة عبارة عن اجتهاد من قبل المديرين، إلى جانب ذلك بعض البنوك لديها لجان مختصة بهذه المهمة في المديرية أو الفرع الرئيسي للبنك ، ولا تولي أهمية كبيرة لاستدعاء الخبراء لتحليل ومعالجة المعلومات.
- ✓ مصدر المعلومات التي تجمع في قطاع البنوك هي في معظمها من الزبائن، إذ يسعى معظم مدراء البنوك إلى معرفة نقاط القوة والضعف للبنوك الأخرى، ثم يستغلون هذه الأخيرة كمصدر قوة بالنسبة للبنك الذي يعملون فيه، وهو ما يساعدهم على جذب الزبائن إليهم.

أما التوصيات التي خرجنا بها من خلال هذا البحث تتمثل فيما يلي:

- ✓ ضرورة إنشاء قسم خاص باليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي على مستوى كل البنوك، يكون مجهزا بالإمكانيات المادية والبشرية الضرورية، من أجل مراقبة محيط البنك ومتابعة كل تغيراته، وخاصة في ظل تزايد المنافسة.
- ✓ ضرورة مشاركة جميع العاملين بكافة مستوياتهم في جمع المعلومات ورصد محيط البنك، إذ أن اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي هي عملية جماعية تتكامل فيها جهود جميع العاملين.
- ✓ ضرورة الاستعانة بخبراء عند تحليل ومعالجة المعلومات، وذلك من أجل اتخاذ قرارات مستقبلية صائبة تزيد من نمو وتطور نشاط البنك.

قائمة الهوامش:

[1] Emmanuel Pateyron, la veille stratégique, ed economica, 1998, Paris, P 13.
[2] F. Jakobiak, Lintelligence économique en pratique, comment batir son propre système d'intelligence économique, ed organisation, 2001, Paris, P 65.
[3] Laurent Hermel, Maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique, ed afnor, 2eme édition, France, 2007, P 2.
[4] Corine Cohen, veille et intelligence stratégique, ed l'avoisier, France, 2004, P 56.
[5] Jones, Don, Achieving Business Intelligence in Midsize Companies, Realtime Publishers, Inc., 2010 p 1.
[6] François Jakobiak, L'intelligence économique : la comprendre, l'implanter, l'utiliser, ed organisation, 2004, Paris, p 82.
[7] Alice Guilhon, l'intelligence économique dans la PME : vision éparse, paradoxes et manifestations, ed l'harmattan, Paris, 2004, p 23.
[8] Besson B Pessin J.C., dix ans d'intelligence économique en France, intelligence économique et gouvernance compétitive la documentation française 2006, p 36.
[9] Bruno Martinet, Yves-Michel Marti, Lintelligence économique, les yeux et oreilles de l'entreprise, ed organisation, Paris, 1995, P-P 28, 29.

الجباية البيئية، عرض تجارب دولية

د. مصباح حراق --- المركز الجامعي ميلة – الجزائر.

ملخص: من أهم إفرازات الحياة المعاصرة هو الاهتمام بقضايا البيئة ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة أحد أهم التحديات والرهانات الاستراتجية للمؤسسة تجسيدا لمفهوم الاقتصاد والنمو الأخضر الذي تبلور على المستوى الكلي الهادف الى توفير سوق للمنتوجات والخدمات الخضراء ، وبناءا عليه فان ادخال المعطيات البيئية لم تعد معيارا فقط للاختيار ، بل تشكل وظيفة قائمة بذاتها ونظاما فرعيا للمؤسسة وهو ما يجعل من البيئة تشكل ثنائية (وظيفة ، نظام) للمؤسسة .

تعد الجباية البيئية من بين أهم الأدوات الرئيسية المستعملة على نطاق واسع لتحقيق التأهيل البيئي للمؤسسة ، هذا النوع من الأدوات الاقتصادية يركز على الضرائب والرسوم ومختلف الأشكال الفنية الأخرى **كالقرض الضريبي والمحفزات الضريبية الأخرى** لتشجيع المؤسسة على اعتماد الممارسات النظيفة ، وانتهاج سلوك مسؤول تجاه البيئة ، وبالتالي منح أفضلية للمؤسسات التي تدمج الاعتبارات البيئية ، ومن ثم يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح الشركات التي التي تحترم البيئة بحيث تحصل على ميزة تنافسية تجاه الشركات الملوثة .

الكلمات المفتاح: الجباية ، البيئة ، تصاريح التلوث القابلة للتداول ، نظام الدفع والرد ، الضريبة على المنتجات ، الضريبة على النفايات ، الضريبة على الطاقات التقليدية.

Abstract:

One of the most important outcomes of modern life is the fact of paying more importance to environmental and ecological issues in the policy making of any firm.Hence,these latter,have turned to be amongest the main priorities and challenges in the strategy making of any firm in order to concreticise the notion of economy and green development which has been formed globally and aims primarely at creating a market for green products and services.

As a result,the putting in of ecological and environmental data have not been only a criteria of selection or choice but rather an independently existing function and a secondary branch of a company and which makes the ecological and environmental issues a dual principle(function,sytem) for a company.

nvironmental/ecological taxation has become one of the main tools used widely to attained the ecological rehabilitation for a company,this kind of economical tools concentrate mainly on custom fees,taxes and other different technical forms such as tax loan and other incentives to encourage the company to shift to clean tendencies and practices,adopt a responsable behaviour towards environment.By consequence,favoring more the companies that include environmental considerations in their accounts to push for a change of the traditional competitiveness rules to firms or companies that show more respect to the environment preservation,thus,they gain more competitiveness over polluting comapnies.

Keywords :Taxation, environment, wastes taxing,taxing the traditional energies, tax-reward system, anticipated destruction system

مقدمة.

إن الاهتمام بقضايا جباية البيئة حديث نسبيا ، إذ يعود ظهور أول معالمها إلى نظرية الآثار الخارجية **لأرثر بيجو** (ARTUR PIGOU) سنة (1920)، الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على المؤسسات في (شكل تعويضات) مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه المؤسسات ، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (les taxes pigouviennes) ، ويستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (**الملوث يدفع** pollueur payeur) ، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة (1972م) من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تمهيدا لارساء معالم الاقتصاد العالمي الأخضر.

انطلاقا من هذه المقاربة المبدئية فان ورقتنا البحثية سوف تعتمد على الاشكالية التالية :

ماهي أهم الأدوات الجبائية المستعملة ضمن الممارسات الدولية الكفيلة بتحقيق الالتزام البيئي للمؤسسة ؟ وكيف يمكن للمؤسسة الجزائرية الاستفادة من هذه التطبيقات ؟

سنحاول من خلال هذا المقال التركيز على العناصر الجوهرية التالية :

أولا: الاطار العام للبيئة والتلوث.
ثانيا: المعالجة الجبائية للتلوث.
ثالثا : الممارسات الدولية للجباية البيئية.
رابعا : بعض الدروس المستخلصة من التجارب البيئية الدولية.

أولا : الإطار العام للبيئة والتلوث.

1.تعاظم أهمية البيئة والتلوث.

عرف العالم في العقود الأخيرة اهتماما كبيرا بمشاكل البيئة، من خلال الاهتمام الجدي بالوسائل والأساليب التي تحول دون تدهورها على المستويات المختلفة، وذلك بالتدقيق في الآثار السلبية التي تحدثها أنشطة الأفراد والمؤسسات على عالم البيئة.

إذا كانت البيئة شاملة في محتواها ،حيث أنها تتضمن كل شيء على الأرض ، وفي باطنها، و ما يحيط بها، فان المعالجة العلمية الدقيقة لها يجب كذلك أن تعتمد على مختلف المعارف و العلوم التي توصل إليها الإنسان، إضافة إلى أن المشاكل البيئية ذات أبعاد عالمية من الواجب معالجتها في أطر إقليمية وعالمية، فالبيئة بهذا المفهوم مشكلة المجتمع الدولي كله.

إن التلوث وما له من خصائص كيميائية، وبيولوجية يؤثر سلبا على الحياة السائدة فوق كوكب الأرض، إلا أنه أمر حتمي في ظل الظروف السائدة، لأن إمكانية القضاء عليه تماما أمر غير ممكن عمليا واقتصاديا، فالبيئة قادرة على استيعاب جزء من هذا التلوث ذاتيا دون أن يمثل خطرا على الحياة، ويطلق على هذا الجزء من التلوث بالتلوث غير الضار، أو المعدلات المقبولة للتلوث، وبناءا عليه فان التحدث عن معالجة التلوث، أو إيجاد حلول ملائمة يعني تخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة عالميا.[1]

2. تعريف البيئة.

أول من صاغ كلمة ايكولوجيا(ECOLOGIE) العالم "هنري ثورو"عام 1858م، لكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعادها، أما العالم الألماني المتخصص في علم الحياة "ارنست هيكل"، فقد وضع كلمة ايكولوجي بدمج كلمتين يونانيتين "المنزل أو المكان الموجود، والعلم"

يعرف الباحث ريكادوس البيئة "أنها مجموعة العوامل الطبيعية المحيطة التي تؤثر على الكائن الحي، أو التي تحدد نظام حياة مجموعة من الكائنات الحية المتواجدة في مكان ما، إذ تألف وحدة ايكولوجية مترابطة."

يمكن تعريف البيئة" المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء، هواء، فضاء، تربة كائنات حية، ومنشئات أقامها الإنسان لإشباع حاجاته".[2]

تعرف أيضا على أنها "مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان، وبالمساحات التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان، اتجاهاته، وتؤثر في سلوكه ونظام حياته...الخ".

أما مؤتمر ستكهولم (1972) فقد عرف البيئة "هي كل ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق، سواء كان من صنع الطبيعة أو من صنع الإنسان".

3. تعريف التلوث.

يعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير مرغوبة فيها ،التي تحيط بالإنسان كليا أو جزئيا نتيجة أنشطة الإنسان، من خلال حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان ونوعية الحياة التي يعيشها.

فالتلوث هو الطارئ غير مناسب الذي يدخل في التركيبة الطبيعية والكيميائية والفيزيائية والبيولوجية للأرض والهواء والمياه، مما يؤدي إلى تغيير أو فساد أو تدني في نوعية الكائنات الحية وإتلاف الموارد الطبيعية.

التلوث هو إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو البيولوجية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة، بمعنى آخر كل ما يحتمل أن يسبب أضرار بالصحة العامة، أو سلامة الحيوانات والطيور، وكذلك الأسماك والموارد الحية والنباتات.[3]

أما المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) فإنها تعرف التلوث " قيام الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة، يترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان إلى الخطر، أو يمس الموارد البيولوجية، أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة ".

كما عرف التلوث على أنه " التغير الذي يطرأ على مكونات البيئة والموارد الطبيعية مثل الماء ،الهواء، التربة، وجعلها غير صالحة للاستخدامات المحددة لها "، وعليه فان التلوث سوف يتواجد فقط عندما يتحقق الضرر البيئي، سواء كان الضرر يتعلق بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو بأي مظهر من مظاهر الطبيعة.

لقد أصبح تلوث البيئة ظاهرة محسوسة، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، إذ اختل التوازن بين عناصر ومكونات البيئة، وأصبحت هذه العناصر والمكونات غير قادرة على تحليل مخلفات الإنسان، أو استهلاك النفايات الناتجة من نشاطاته المختلفة، كما أصبح جو المدن ملوثا بالدخان المتصاعد من عالم السيارات والمصانع، إضافة إلى تلوث التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية.

لقد صاحب التقدم الصناعي الهائل ظهور مواد كيميائية جديدة، وتصاعدت الغازات الضارة بالإنسان، الحيوان، النبات، وأسرف الإنسان في استخدام المبيدات الحشرية واستعمال المخصبات الزراعية، وهو ما أدى إلى تلوث البيئة وزيادة مساحة الأراضي التي جردت من الأحراش والغابات ، وارتفاع أعداد الحيوانات والنباتات المنقرضة كل عام، كما أن النشاط الاقتصادي والإفراط في استعمال التكنولوجيا أصبح مصدرا رئيسيا لتلوث البيئة، وهكذا فان العالم يسجل يوميا إنتاج تريليونات طن يوميا من ملوثات الهواء، وتريليونات طن يوميا من النفايات الصلبة، مما أدى إلى ظهور أنواع عديدة من التلوث البحري، التلوث الحراري، التلوث الإشعاعي، تلوث الهواء، التلوث البيولوجي، التلوث الكيميائي....الخ.

4. تكاليف التحكم في التلوث.

هي تلك التكاليف التي تتحملها الدولة أو الوحدة الاقتصادية أو الاثنين معا في حدوث التلوث، ومن ثمة تجنب وقوع آثاره على أفراد المجتمع، ففي حالات عدة تتضمن العديد من التشريعات نصوصا تجبر الوحدة الاقتصادية أو المستثمر، على تحمل تلك التكلفة مع تقديم بعض الحوافز الضريبية وغير الضريبية، والتي تمثل مساهمات من قبل الحكومات في تحمل تكلفة التحكم في التلوث.

في حالات عديدة يوجد العديد من القيود على شراء العتاد والآلات اللازمة للإنتاج ،حيث لا يتم السماح باستخدام تكنولوجيا ملوثة للبيئة، واشتراط أن تتم عملية الإحلال والتجديد استنادا إلى تكنولوجيا غير ملوثة للبيئة، من خلال إجبار بعض المصانع والوحدات الاقتصادية على استخدام معدات وأجهزة حديثة لمعالجة النفايات، سواء الصلبة منها أو السائلة، وبصفة عامة فان تكاليف التحكم في التلوث البيئي تتم في نطاق ما يسمى بإستراتيجية (الاستثمارات النظيفة).

في مثل هذه الحالة فان التكلفة الخاصة بالمنتوج سوف تتضمن على الأقل جزء من التكلفة الخارجية المتوقعة للتلوث، وبالتالي على الوحدات الاقتصادية إدخال تلك التكلفة ضمن تكاليف تكوين السعر مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار الخاص.[4]

ثانيا: المعالجة الجبائية للتلوث.

1. تعريف وأهداف الجباية البيئية.

تعرف الجباية البيئية بأنها" تلك الضرائب والرسوم المفروضة من طرف المشرع الجبائي بهدف التعويض على الضرر الذي يسببه الملوث وذلك وفق التأسيس الضريبي التالي:

- ✓ الضريبة على المنتوجات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي.
- ✓ الضريبة على النفايات الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة ،و القيام ببعض الأفعال.

وهناك من يعرف الجباية البيئية على أنها تلك الضرائب والرسوم الشاملة لما يلي :

- ✓ ضرائب الانبعاثات التي تحدد نسبتها وفقا لكمية الانبعاثات المطروحة " ضرائب بيجو"
- ✓ ضرائب غير مباشرة على مدخلات الإنتاج، أو السلع الاستهلاكية التي يمكن أن يؤدي استخدامها إلى تعريض البيئة للدمار(مثل رسوم الإنتاج المفروضة على البنزين)
- ✓ أحكام الاهتلاك المعجل، والمعاملات الضريبية الأكثر انخفاضا للمعدات، وأساليب الإنتاج التي توفر الطاقة وتحد من التلوث.

إن الاهتمام بقضايا جباية البيئة حديث نسبيا، إذ يعود ظهور أول معالمها إلى نظرية الآثار الخارجية لأرثر بيجو (ARTUR PIGOU) سنة (1920)، الذي دعى إلى فرض ضرائب ورسوم على الوحدات الاقتصادية (شكل تعويضات)، مقابل آثار الانبعاثات التي تتركها هذه الوحدات، وعليه تدعى الضرائب البيئية باسم (les taxes pigouviennes).[5]

يستند أساس فرض الجباية البيئية إلى المبدأ العالمي (**الملوث يدفع** pollueur payeur)، وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة (1972م) من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، ينص هذا المبدأ على أن " **الملوث يجب أن تقتطع منه السلطات العمومية المبالغ الخاصة بالإجراءات الرامية إلى الحفاظ على البيئة في حالة مقبولة**"، يستند هذا المبدأ على شقين:

- ✓ **الشق الاقتصادي**: بحيث أن ضبط قيمة هذا الرسم تسمح بوضع سياسة مالية لمكافحة التلوث والتقليل من آثاره عن طريق ضبط سوق التلويث.
- ✓ **الشق المالي**: والمتمثل في التعويض الذي يستند إلى الفعل المسبب للضرر" التلويث"

إن سعر الضريبة يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، أي عند النقطة التي يتعادل فيها كلفة الضرر الحدي الذي يسببه الملوث مع التكاليف الحدية لمكافحة التلوث، وعليه فان الضريبة يجب أن تساوي تكلفة تفادي الضرر، أو تكلفة إزالة الضرر.

تهدف الجباية البيئية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن ذكر بعضها فيما يلي:[6].

- ✓ المساهمة في إزالة التلوث.
- ✓ تحقيق تنمية سريعة قائمة على بيئة نظيفة.
- ✓ إيجاد مصادر مالية جديدة.
- ✓ المساهمة في تطبيق مبدأ تغريم الملوث.
- ✓ تغيير سلوك المستهلكين لصالح المنتوجات والمواد الأنظف.
- ✓ تغيير سلوك المنتجين لصالح النشاطات الصديقة بالبيئة.
- ✓ تسمح بزيادة الإيرادات الضريبية.
- ✓ تحسين النفقات البيئية باستعمال موارد الجباية البيئية في النفقات التي تحد من التلوث.
- ✓ خفض الضرائب على اليد العاملة، رأس المال، والمدخرات.
- ✓ العمل على تشجيع الابتكار لصالح المنتوجات الأنظف.

2. أدوات الجباية البيئية.

أ. **الضريبة على المنتجات(output tax)**: يقصد بهذا الشكل من الضرائب قيام الحكومة بفرض ضريبة قيمية ونوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي تصاحب إنتاجها أو نشاطها تلوث البيئة، وذلك يهدف تخفيض حجم الإنتاج، ومن ثم

تخفيض حجم الملوثات الناتجة إلى المستويات المقبولة اجتماعيا، وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية داخل نفس الصناعة أو النشاط يلوث إنتاجها البيئة المحيطة بمستويات متباينة، حيث تختلف التكاليف الخارجية الناتجة عن ممارسة النشاط من وحدة إنتاجية إلى أخرى، نتيجة لاختلاف العمر الإنتاجي للأصول والمعدات واختلاف طبيعة العمليات الإنتاجية داخل كل وحدة إنتاجية، فان فرض ضريبة موحدة على إنتاج مختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية المقبولة اجتماعيا، ولن يكون كافيا لتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد داخل تلك الوحدات الإنتاجية، بل من المتوقع أن يصاحب استخدام هذا الشكل من الضريبة اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات، وفي غير صالح البعض الآخر، ليس استنادا إلى اعتبارات اقتصادية أو موضوعية بل لاختيار شكل غير ملائم للضريبة .

إن فرض ضريبة الإنتاج الموحدة التي تفرض بمبلغ ثابت على كل وحدة من وحدات الإنتاج التي يترتب على إنتاجها أو استهلاكها آثار سلبية على البيئة، لا ترتبط بحجم وقيمة الآثار الضارة المصاحبة لإنتاج كل مشروع يعمل داخل نفس الصناعة يقوم بإنتاج نفس المنتجات، حيث أن حجم وقيمة الملوثات لكل وحدة منتجة داخل نفس الصناعة سوف تختلف من مشروع لآخر، ومن منطقة إلى أخرى ،وفي نفس المنطقة ولنفس المشروع من فترة زمنية لأخرى، وفقا لاختلاف العديد من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، وعليه فان الضريبة الموحدة على الإنتاج أو الاستهلاك لن تكون فعالة في القضاء على الآثار السلبية للتلوث البيئي، ولكن من المؤكد أن حجم الملوثات الكلية الناتجة عن ممارسة النشاط الإنتاجي سوف تنخفض بعد الضريبة مقارنة بالوضع قبل الضريبة.

ب. ضريبة النفايات والانبعاثات EMISSION TAX: تختلف ضريبة النفايات والانبعاثات عن ضريبة الإنتاج السابق ، في أن هذه الضريبة تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية ، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث، فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.[7]

وفقا لهذه الضريبة فان المنتجين سوف يتحملون تكاليف البيئة مما يدفعهم إلى تخفيض هذه الانبعاثات، من خلال مجموعة من الإجراءات مثل إجراء تغييرات في العملية

الإنتاجية أو تغيرات في نوعية المدخلات المستخدمة، أو التحول إلى إنتاج منتجات أقل تلويثا للبيئة، ومن ثمة فان جوهر استخدام هذا الشكل من ضرائب معالجة التلوث، هو إعطاء الحرية للمنتجين الذين يمارسون أنشطة إنتاجية ملوثة للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى المستويات المقبولة في هذا المجال .

وبصفة عامة يمكن القول أن فرض الضريبة سوف يترتب عليه ما يلي:[8]

- ✓ إجبار المنتج على دفع تكلفة تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة سوف يحفز المنتج على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج ،حتى لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية التي تمثلها الضريبة والتي تتعادل مع تكلفة التخلص من النفايات بطريقة آمنة، أو معالجتها بأسلوب ملائم، وفي القطاع الخاص سوف يقارن المنتج دائما بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث للمستوى المرغوب (استثمار في معدات وأجهزة جديدة)، وبين تكلفة التخلص من المخلفات والنفايات، التي تعكسها الضريبة المفروضة .
- ✓ طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية هو تخفيض التكاليف وتعظيم الربح، فان هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم في التلوث مع معدل الضريبة على النفايات، فالمنتج سوف يقارن دائما بين مقدار الضريبة المفروضة على كل وحدة من الانبعاثات مع التكلفة الحدية التي يمكن أن تتحملها في سبيل تخفيض حجم الانبعاثات، سواء من خلال تغيير الأسلوب المستخدم في الإنتاج، أو تغيير نوعية المدخلات الإنتاجية، أو تخفيض حجم الإنتاج من الأنشطة الملوثة للبيئة، وبالطبع سوف يتوقف المنتج أو المؤسسة عن تخفيض حجم الملوثات عندما تتساوى التكلفة الحدية للتخفيض مع معدل الضريبة، وطالما أن هناك منافسة في الصناعة، فان المؤسسات في هذه الحالة سوف تسعى دائما إلى تخفيض تكاليف إنتاجها لعجزها عن رفع السعر في السوق، وسوف تجد في هذه الحالة أن تخفيض التلوث إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف، أما في حالة الاحتكار فان قدرة المنتج أو المؤسسة على نقل عبء ضريبة الانبعاثات إلى المستهلكين سوف تكون كبيرة، ومن ثمة سوف يقل تأثير الضريبة على سلوك التكاليف، ويقل أيضا تأثيرها الايجابي على معدلات التلوث البيئي، وبالتالي يقل

دور ضريبة الانبعاثات في معالجة مشكلة التلوث البيئي، ويتعين البحث عن أشكال أخرى من الضريبة، أو أشكال أخرى من الحوافز تكون أكثر قدرة وفاعلية في معالجة التلوث البيئي الناتج عن ممارسة النشاط الإنتاجي.

- ✓ إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات الناتجة عن ممارسة النشاط الإنتاجي بصفة عامة والنشاط الصناعي منه بصفة خاصة، سوف تجعل المنتج أو المؤسسة ينظر إلى تلك المخلفات على أنها مدخل إنتاجي، وعلى المنتج أن يبحث عن التوليفة المثلى من المدخلات الإنتاجية بما فيها المخلفات أو النفايات المعالجة التي تعمل على تخفيض تكاليف إنتاجه بما فيها الضريبة إلى أدنى مستوى ممكن، وبصفة عامة فان الضريبة على النفايات والتي تفرض على كل وحدة من الملوثات التي يتم التخلص منها، يجعل هناك سعرا لاستخدام البيئة، أي أن الحكومة تضع حقوقا لملكية موارد البيئة يتعين الدفع مقابلها، وبذلك تكون المشروعات ملزمة بأخذ قيمة هذه الموارد في الاعتبار كتكاليف إضافية للقيام بأنشطتها، وهكذا فان فرض الضرائب أو الرسوم على الملوثات سوف تحث الوحدة الاقتصادية أو المشروع على البحث عن بدائل أخرى أقل تكلفة للوصول بمعدلات التلوث البيئي إلى المستويات القياسية المقبولة محليا ودوليا.

استنادا للتحليل السابق ،من المتوقع أن ينجم عن استخدام هذا الشكل من الضريبة (ضريبة النفايات) العديد من المزايا منها:

- ✓ إن فرض الضريبة على نفايات أو مخلفات المشروع المتسبب في التلوث سوف يشجعه على البحث في إيجاد طرق أقل تكلفة للسيطرة على مستويات التلوث ، وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجة النفايات بطرق ملائمة، كل ذلك من أجل تخفيف العبء الضريبي الذي يمكن أن يتحمله إذا لم تنخفض الانبعاثات المصاحبة للنشاط إلى المستوى القياسي، ومع ارتفاع سعر الضريبة سوف تسعى الوحدة الإنتاجية إلى اقتناء أساليب تكنولوجية جديدة تتمكن من خلالها تحقيق وفورات في التكلفة، حيث يؤدي اكتشاف و تطبيق أساليب تكنولوجية جديدة في مجال التلوث إلى تخفيض التكاليف الحدية لمعالجة التلوث، بل قد تصبح تلك

التكاليف أقل من مقدار الضريبة المفروضة على وحدة التلوث، مما يشجع المشروع على زيادة إنتاجه بدون دفع أية ضرائب إضافية.(9)

- ✓ بالإضافة إلى ما سبق فان البعض من مؤيدي إتباع نظام ضرائب التلوث في مواجهة المشاكل البيئية، يرى أن هذا النظام يتميز بسرعة الاستجابة من جانب الوحدات الاقتصادية المسببة للتلوث بمحاولة السيطرة على معدل التلوث إلى المستوى المرغوب، وأنه نظام لا يتأثر مباشرة بالتغيرات السياسية، هذا إلى جانب أنه يعتبر أكثر فاعلية في تحقيق هدفه مقارنة بأساليب الضغط الحكومي المؤدية للسيطرة على التلوث بأساليب مباشرة مثل التهديد بالغرامة أو السجن.
- ✓ إن فرض ضرائب الانبعاثات بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزا قويا للوحدات الإنتاجية على الابتكار والتجديد ، والحصول على التكنولوجيا الحديثة الأقل تلوثا للبيئة، بل من المتوقع أن تقوم الوحدات الإنتاجية الضخمة باستثمار جزء من أموالها في البحوث والدراسات المتعلقة سعيا في ابتكار وسائل تكنولوجية تسمح بتخفيض معدلات التلوث إلى المعدلات المقبولة بتكلفة منخفضة نسبيا.

بالرغم من المزايا السابقة فإن استخدام ضريبة النفايات للحد من التلوث البيئي يواجه ببعض الصعوبات والانتقادات من بينها:

- ✓ لا يسمح استخدام هذه الضريبة بالوصول بحجم الإنتاج ومستويات التلوث إلى المستوى الأمثل اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة، وسوف ينجم عن ذلك أن معدلات التلوث الناتجة عن النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية ، سوف تكون أكبر من المعدلات القياسية المقبولة اجتماعيا للتلوث ففي ظل المنافسة غير الكاملة فان المنتج سوف ينجح في نقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات والمخلفات .
- ✓ إن فرض ضريبة على كل وحدة من وحدات التلوث بالنسبة لكافة المشروعات بغض النظر عن طبيعتها أو حجم نشاطها أو معدل تلوثها للبيئة، سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد أو انخفاض الأرباح، فالسيطرة على الملوثات تخضع لوفرات الحجم، حيث تنخفض تكاليف السيطرة على التلوث بالنسبة للمشروعات الكبيرة، فمثلا تعتبر مصهرات الزنك و الرصاص

الصغيرة التي تقذف بمستويات ضئيلة من ثاني أكسيد الكبريت في وضع أضعف بكثير بالنسبة للسيطرة على تدفقات هذا الغاز ،مقارنة بالمصهرات الكبيرة التي يمكن أن تحول هذا الغاز إلى حامض كبريتيك.

ج. **نظام الدفع والرد:** هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم ضريبية على المتسببين في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة، على أن يتم رد هذه الرسوم لدافعها في حالة قيامهم بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث، وبالتالي فان هذا الأسلوب يحفز المتسببين في التلوث على التخلص من الملوثات بطريقة مشروعة، بعكس ما كان يحدث في نظام ضرائب النفايات والتي يترتب على استخدامها قيام بعض المتسببين بالتلوث بالتخلص من الملوثات بطرق غير مشروعة وغير آمنة على البيئة كإحدى الطرق لتجنب دفع الضريبة .

يعد أسلوب الدفع والرد، أداة اقتصادية تجمع بكفاءة بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط، وبين ضمان رد تلك الرسوم مقابل المحاولات الايجابية للتقليل من التلوث، وقد أستخدم هذا الأسلوب في البداية كأداة لتقليل الاختلاف بين التكاليف الخاصة، والتكاليف الاجتماعية للتخلص من النفايات.[10]

تعد من أكثر التطبيقات لهذا النظام تلك التي استخدمت لتشجيع التخلص الصحيح من عبوات المشروبات، ففي ولاية متشيجان الأمريكية سجلت معدلات الرد 95% في أول سنة تالية لتطبيق هذا النظام، كذلك فان فنلندا والنرويج وهولندا والسويد سجلت معدلات رد على عبوات المشروبات تراوحت بين 70%،90% .

د. **تصاريح التلوث القابلة للتداول:** إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثون، من خلال إنشاء سوق خاص بشهادات حقوق التلوث، وفكرة هذا السوق قائمة على أساس ضمان عدم تخطي الملوثين للمستوى المعياري الذي تحدده السلطات، ويتم ذلك في إطار إصدار تصاريح التلوث القابلة للتداول، وهنا يلعب التسعير دورا رئيسيا حيث يمكن للحكومة أن تستخدم علاقة (السعر-الكمية) في تحديد أسعار التصاريح ويتم ذلك عن طريق:

د1. إصدار عدد من تصاريح التلوث على أن تكون كمية التصاريح المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده السلطات.

د2. السماح بتسويق (تبادل) تلك التصاريح بين مسببي التلوث.

جوهر هذا الأسلوب يتمثل في أن تصاريح التلوث توجه السعر في السوق حيث يزيد طلب المتسببين في التلوث عليها، وسوف يسمح ذلك لهم ببيع أو شراء التصاريح مع بعضهم البعض، فإذا كان سعر التصاريح يفوق تكاليف التحكم في التلوث فسوف يقوم المتسبب في التلوث باستخدام مجموعة أخرى من الأدوات، أو إجراء عمليات تدوير للحد من التلوث، وذلك على حساب تخفيض الكمية المشتراة من تصاريح التلوث.

أما إذا كانت أسعار هذه التصاريح أقل من تكاليف التحكم في التلوث فان المتسبب في التلوث سوف يشتري تصاريح التلوث، ولا يتحمل أية تكلفة للتخلص من الانبعاثات أو الملوثات، لأن ذلك يعد بديلا أفضل له من أن يجري المعالجات الخاصة بتقليل مستويات التلوث البيئي، بما يتماشى مع المستويات القياسية .

سوف يتحدد سعر هذه التصاريح بتفاعل قوي بين الطلب على التصاريح ،والعرض منها والذي يكون عديم المرونة، لأنه محدد من جانب الحكومة وفقا لمستوى التلوث المعياري المحدد، كما أن هذه التصاريح سوف تكون قابلة للتداول بين الوحدات الإنتاجية الملوثة للبيئة مع بعضها البعض، فان السعر سوف يتجه للتغير نتيجة لدخول مشروعات جديدة إلى هذا النظام حيث تكون تلك المشروعات في حاجة إلى هذه التصاريح للتخلص من نفاياتها الملوثة للبيئة، هذا فضلا عن خروج بعض المشروعات من هذا النظام إما نتيجة لتصفية النشاط، أو التحول إلى أسلوب بديل أقل تكلفة في الحد من التلوث الزائد، مما يخفض طلبها على تلك التصاريح، ومن ثمة تخفيض تكلفة الاعتماد عليها في الحد من مشكلة التلوث البيئي.[11]

من خلال طلبات وعروض هذه المشروعات يتحدد السعر الجديد لهذه التصاريح، ومن المحتمل أن يتجه سعر تصاريح التلوث للارتفاع مع الزمن، نتيجة للنمو الاقتصادي والتقدم الصناعي وتنامي الصراعات بين الأفراد والدول، وإذا فشل السعر المحدد لتصاريح التلوث من خلال قوى العرض والطلب في أن يحقق المستوى المعياري للتلوث، فان الحكومة سوف تتدخل في سوق تصاريح التلوث سواء بالبيع أو الشراء لهذه التصاريح لتغير

من معدل أو مستوى التلوث ،ليصل به للمستوى المعياري فإذا كان السعر أقل من السعر المطلوب لتحقيق المستوى المعياري للتلوث فان الحكومة سوف تشترى التصاريح، وبالتالي يرتفع السعر والعكس صحيح، حيث يتم الوصول بمستوى التلوث إلى المستوى المعياري.

أما إذا وجدت الحكومة أسعار التصاريح أعلى مما يجب وبشكل يعوق النمو الاقتصادي، وأن مستوى التلوث أقل من المستوى المعياري، فإنها سوف تصدر تصاريح تلوث إضافية يترتب عليها تخفيض أسعار تلك التصاريح.

هـ. أشكال أخرى من الجباية البيئية: تتضمن هذه الأدوات أشكالا متعددة و متنوعة من أهمها :

هـ1. السماح للوحدات الإنتاجية التي تقتنى آلات ومعدات وتكنولوجيا جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاهتلاك المعجل، ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاهتلاك، الأمر الذي يترتب عنه تحقيق وفورات ضريبية تمثل حافزا لتلك المشروعات على تخفيض مستويات التلوث إلى مستويات القياسية.

هـ2. إعفاء العتاد و الآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات، ومن ثمة تخفيض تكلفة الحصول عليها.

هـ3. السماح بخصم أقساط قروض تمويل تكنولوجيا التلوث البيئي من وعاء ضريبة الدخل بالإضافة إلى خصم الفوائد بدون حد أقصى.

ثالثا: الممارسات الدولية للجباية البيئية.

زاد الاهتمام في العقود الأخيرة بالضرائب البيئية،"الجباية الخضراء"، وهو ما تجسد من خلال دفاع الاتحاد الأوروبي خلال اجتماع "كيوتو" على فرض الضرائب والرسوم من أجل حماية البيئة، ومقاومة الاحتباس الحراري، وعليه سعت الدول الأوروبية إلى جعل الجباية البيئية (ECOTAX) أحسن وسيلة معاصرة لحماية البيئة وتعتبر الآن الجباية أهم أداة من أدوات الاتفاقيات المتعددة الأطراف لحماية البيئة عن طريق تبني التعاون الجبائي البيئي.

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الرخص القابلة للتداول (TRADABLE PERMITS)، الأداة المفضلة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحتل فيه مكانا بارزا في برامج حماية البيئة، وتستخدم معظمها في مكافحة الانبعاثات الملوثة للهواء، يتم تصميم نظام الرخص بطريقتين:

- ✓ وضع حد أقصى للانبعاثات الكلية، يسمح بحق التبادل التجاري بقدر معين من الانبعاثات وهو النظام المعروف باسم نظام "وضع الحد الأقصى والإيجار (CAP-AND - TRAD)
- ✓ النظام القائم على الرصيد (crédit –based-system)، حيث يسمح فيه بالإتجار بالرصيد عندما يثبت الشخص أنه قام بتخفيض الانبعاثات دون مستوى معين.

في الولايات المتحدة الأمريكية تتراوح البرامج الناجحة للرخص القابلة للتداول بين برامج تطبق في كافة أنحاء البلاد، وبرامج مقصورة على منطقة جغرافية واحدة، أو عدد ضئيل من المناطق الجغرافية ،ويمكن تفسير ذلك على أساس المفاضلة بين رفع الكفاءة الذي قد يسفر عنه التوسع في سوق الرخص وخطر خلق نقاط ساخنة بيئية، أي أماكن يتركز فيها التلوث البيئي من جراء زيادة الاتجار بالرخص.[12]

سمحت معظم أنظمة الرخص القابلة للتداول في الولايات المتحدة الأمريكية بعملية حفظ الرصيد (banking)، وهو ما يحدث عندما يقوم حملة الرخص بتخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب، وحفظ الرصيد الفائض لاستخدامه، أو بيعه في المستقبل، ويبدوا هذا الطابع المرن مهما بشكل خاص في الحالات التي يتم فيها تخفيض الملوثات على مراحل زمنية كما في حالة البنزين الخالي من الرصاص، ويمكن أن يؤدي تخفيض الانبعاثات إلى ما دون المستوى المطلوب في المراحل الأولى من البرنامج ،عندما تكون الانبعاثات في أعلى مستوياتها إلى زيادة المنافع التي تعود على البيئة.

وقد أنشأت مؤسسات خاصة لتسيير عملية الاتجار بالرخص، وتوفير المعلومات عن السوق وقد تبلور دور سماسرة الرخص فأصبحوا أطرافا مشاركة مهمة يمكنها تخفيض التكاليف الكلية لمعاملات الاتجار بالرخص القابلة للتداول، وزيادة حجم الرخص المتداولة،

وتحقيق وفورات من تكاليفها الكلية ،مما أدى إلى انفرادهم بالجانب الأكبر من عمليات بيع وشراء الرخص المسموح بها ضمن برنامج انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت.

2. تجربة الإتحاد الأوروبي.

إضافة إلى ما سبق، لجأت بعض الدول الأوروبية إلى تدعيم تشريعها الجبائي ببعض الرسوم الجبائية نذكر بعضها على سبيل المثال:

أ. فرنسا: نظام الرسم – المكافأة (Bonus-malus)

فرض رسوم (Malus) على المركبات الأكثر تلويثا، وذلك ابتداءا من السيارات التي تصدر انبعاثات لغاز (CO_2)، تقدر قيمة هذه الرسوم حسب السلم التالي:

- ✓ 200 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (156 إلى 160 غ) من CO2/كلم.
- ✓ 750 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (161 إلى 195 غ) من CO2/كلم.
- ✓ 1600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (196 إلى 245 غ) من CO2/كلم.
- ✓ 2600 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (أكثر من 245 غ) من CO2/كلم.

الهدف من هذا الرسوم (Malus) هو تخفيض انبعاثات CO_2 إلى متوسط انبعثات يقدر بـ 130 غ/كلم من CO_2، تجسيدا لتحقيق الهدف المنشود والمسمى باسم السيارات الخضراء التي تصدر انبعثات أقل من CO_2.

بالمقابل أنشئ نظام للمكافأة (Bonus) يمول من الرسوم السابقة (Malus) تتراوح قيمة المكافأت بين (100، 5000) أورو للسيارات الأقل تلويثا حسب سلم خاص يتناسب وانبعاثات غاز CO_2 كما يلي:

- ✓ مكافأة 100 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 (116 إلى 125 غ) من CO_2/كلم.

- ✓ مكافأة 500 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (96 إلى 115 غ) من CO2/كلم.
- ✓ مكافأة 700 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO2 (أقل من 95 غ) من CO2/كلم.
- ✓ مكافأة 5000 أورو للسيارات التي تصدر انبعاثات غاز CO_2 (أقل من 50 غ) من CO_2/كلم.

فرض رسوم على المعدات الكهربائية والالكترونية، تستعمل إيراداتها من أجل تمويل (إعادة تدوير واسترداد النفايات من المعدات)، مثل الرسوم على الثلاجات (15.7أورو للثلاجة)، كما تم فرض رسم إضافي على شراء السيارات ابتداءا من انبعثات (161غ) من CO_2 للكلم.

ب. **السويد**: فرض رسم على انبعاثات ثاني اوكسيد الكبريت(SO_2)، بمقدار4500 أورو للطن، على أن تستعمل إيرادات هذا الرسم في بعث الطاقات المتجددة.

ج. **ألمانيا**: فرض ضريبة على الطاقة الكهربائية، تستخدم إيراداتها في تحسين استخدام الطاقة لدى المؤسسات، وجزء منها لمعالجة مشكل شيخوخة السكان، في حين يذهب الجزء المتبقي إلى تنمية الطاقات المتجددة.

إن الجباية البيئية في الإتحاد الأوروبي، قائمة على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

- ✓ جباية الطاقة.
- ✓ جباية النقل.
- ✓ جباية التلوث (ثاني أوكسيد الكاربون، ثاني أوكسيد الكبريت...الخ).

تمثل الجباية البيئية من الطاقة النسبة الكبرى من إجمالي الجباية البيئية، بحيث تمثل تقريبا ثلاثة أرباع (4/3) إيرادات الضرائب البيئية بنسبة تقدر بـ 72 % (سنة 2006)، ثم الجباية البيئية المتأتية من النقل بنسبة (23 %)، تليها جباية التلوث بحصة متواضعة لا تتعدى (5 %) من إجمالي الجباية البيئية، وهو ما يوضحه الشكل رقم (01).[13]

شكل رقم (01): توزيع حصص الجباية البيئية داخل منطقة الإتحاد الأوروبي (سنة 2006)

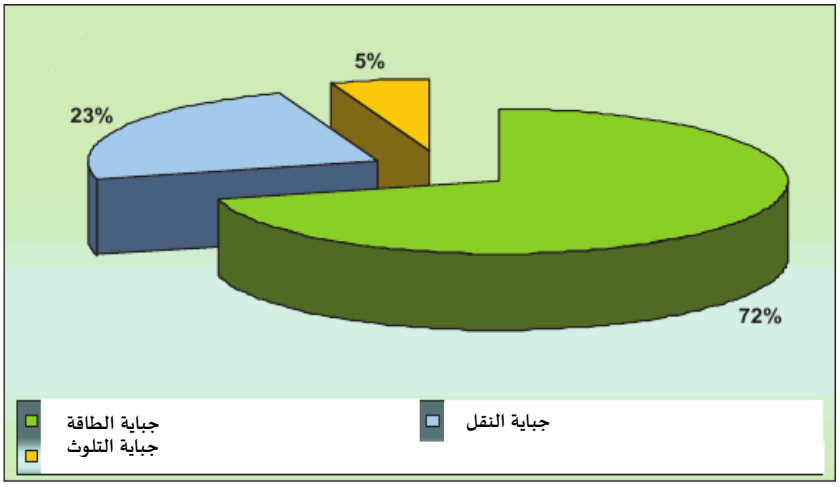

المصدر: WWW.EUROSAT .ORG

تبقى حصة الجباية البيئية ضعيفة جدا، بالنسبة لجميع دول الإتحاد الأوروبي (UE_{27})، فهي تمثل في المتوسط ما قيمته (2.7 %) من الناتج المحلي الإجمالي (Pib)، تمثل منها جباية الطاقة ما يعادل (1.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا خاص بسنة (2006).[14]

تسجل الدانمارك أعلى نسبة في الجباية البيئية، بحيث تصل إلى مستوى (6 %) من الناتج المحلي الإجمالي (Pib)، تليها هولندا، ثم بلغاريا، في حين سجلت أخفض نسبة بلتوانيا، بحيث لا تتعدى حصة الجباية البيئية بهذا البلد بنسبة 1.8 من (Pib) وهو ما يوضحه الشكل رقم (02):

شكل رقم (02): نسبة الجباية البيئية، وجباية الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي(2006)

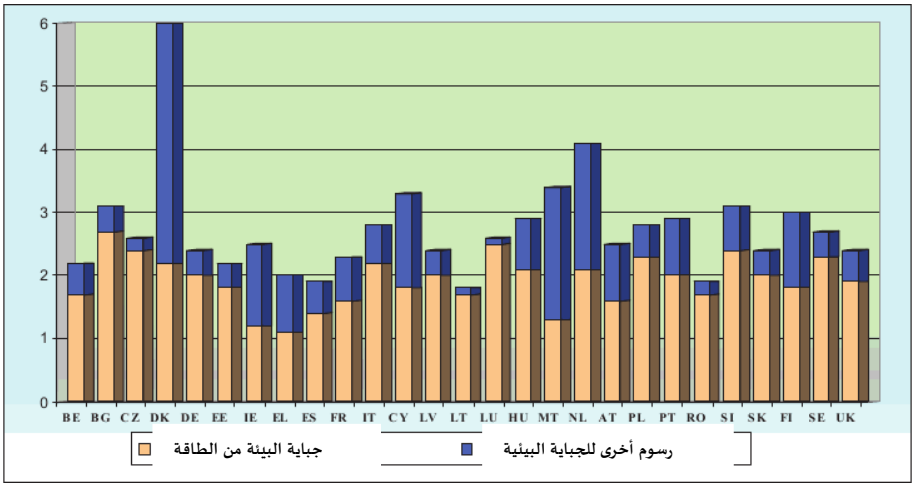

المصدر: WWW.EUROSAT.ORG

بالنسبة لحصة الجباية البيئية على الطاقة (والتي تهيمن على إجمالي الجباية البيئية بـ 72%) سجلت حصة متواضعة بالنسبة لمجموع الإيرادات الجبائية فهي تمثل ما قيمته 5.5 % من مجموع الإيرادات الجبائية وذلك سنة (2006) كمتوسط حسابي داخل دول الإتحاد الأوروبي، متراجعة بذلك عن النسبة المحققة سنة 2005 والمقدرة بـ 5.2 % من إجمالي الإيرادات الجبائية.[15]

بلغت حصة الجباية البيئية على الطاقة أعلى نسبة لها في بلغاريا بنسبة قدرت بـ 7.9 % (من إجمالي الإيرادات الإجمالية)، في حين سجلت أخفض نسبة ببلجيكا (2.2 % من إجمالي الإيرادات الجبائية) وهو ما يوضحه الشكل رقم (03):

شكل رقم (03): نسبة الجباية البيئية من إجمالي الجباية في الإتحاد الأوروبي.

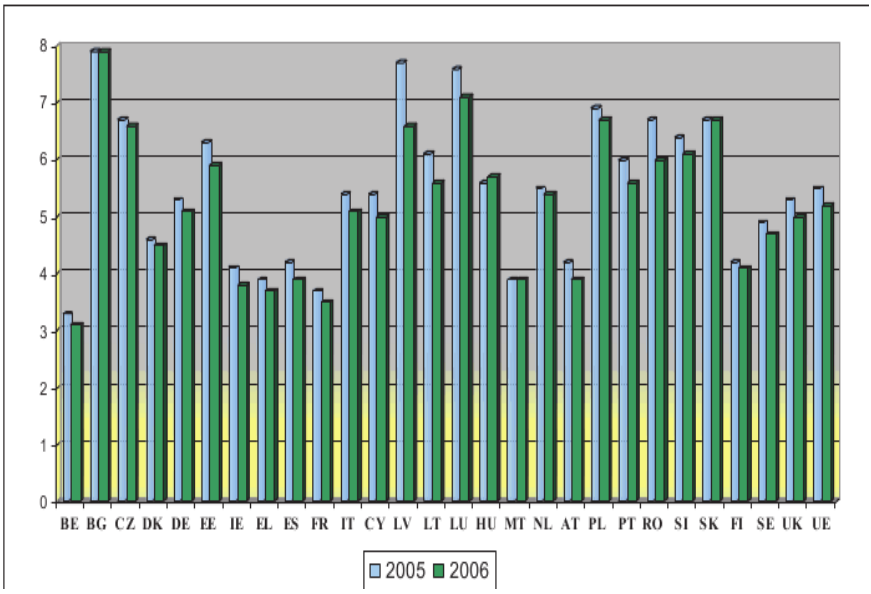

المصدر: WWW.EUROSAT.ORG

إن الجباية البيئية على الطاقة المفروضة على الموارد الطاقوية مثل (الزيوت المعدنية، الغاز، الكهرباء) مثلت ما قيمته 1.8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة (2007)، أي بانخفاض ضعيف عن سنة 2006 (1.9 %) سنة 2006 يمثل منها الرسوم على الوقود (Carburant) الحصة الكبرى بنسبة تقدر بـ 80 % (داخل الإتحاد الأوروبي)

رابعا: بعض الدروس المستخلصة من التجارب البيئية الدولية.

إن استحداث ضرائب انبعثات ثاني أكسيد الكربون هو العنصر الرئيسي المشترك في كافة إصلاحات الضريبة الايكولوجية، لأن ثاني اوكسيد الكربون هو الغاز الغالب ضمن غازات الاحتباس الحراري، لكن نظرا لصعوبة قياس انبعاث ثاني اوكسيد الكربون بدقة فان الضرائب تفرض على المحتوى التقديري من الكربون في المنتجات التي تعتبر مصدرا لانبعاث هذا الغاز، و تتباين المعدلات الضريبية فيما بين رواد الضرائب الايكولوجية وان كانت أعلى المعدلات هي تلك المطبقة في النرويج و السويد.[16]

إن إقرار الضرائب البيئية لم يكن هدفها الرئيسي هو توليد إيرادات ضخمة ،ففي معظم الحالات ترمي إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل في تحسين الظروف البيئية واستخدام الأموال المحققة لتخفيف حدة التشوهات التي أحدثتها الضرائب الأخرى ،لاسيما الضرائب ذات الأثر السلبي على العمالة، مثال ذلك أن فرض الضرائب البيئية أتاح للدانمارك إمكانية تخفيض المعدلات الضريبية على دخل العمالة وقامت السويد كذلك بتطبيق خفض عام كبير على ضرائب الدخل.

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالشمولية والتنسيق الضريبي بين مختلف البلدان ،لأنه في حالة عدم وجود تجانس ضريبي بيئي قد تؤدي الضرائب البيئية إلى الإضرار بالمنافسة الدولية، وهو ما حدث للنرويج التي تأثرت كثيرا جراء ضريبتها على الكربون التي أدت إلى تناقص الاستثمارات في قطاع النفط .

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يتسم بالدراسة المعمقة ،لاسيما الأمر المتعلق بتحديد سعر الضريبة التي يجب أن يحدد وفق المستوى المعياري للتلوث، إلا أن الأدوات المستخدمة في تسعير التلوث يمكن أن يكتنفها بعض الصعوبات والمشاكل، من حيث أن الحكومة قد لا تعرف مسبقا السعر الحقيقي الذي سيحقق الكمية المستهدفة من التلوث البيئي، ونظرا لعدم توافر المعلومات، والبيانات، والتقديرات الدقيقة عن التكلفة المصاحبة للإنتاج في مختلف الوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى صعوبة تقدير الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي لكل وحدة إنتاجية .

إن إقرار نمط الاهتلاك المعجل ومعونات الاستثمار يعد من أحسن وأسهل التحفيزات الجبائية التي يمكن أن تنطوي عليها الضرائب الايكولوجية، حيث أن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا و التجهيزات المنخفضة لمستوى التلوث البيئي ومعالجة أضراره، لذى يتعين إدخال تعديلات على النظم الجبائية في هذا المجال بصورة يمكن من معالجة المشكلة البيئية.[17]

إن إقرار الضرائب البيئية يجب أن يكون في البداية بأسعار منخفضة تشجيعا للأفراد والمؤسسات على التماشي معها دون ردود أفعال سلبية منهم، خاصة في ظل انخفاض الوعي الضريبي من جهة، وصعوبة تقدير تكاليف التلوث من جهة ثانية.

خاتمة.

تعتبر الجباية البيئية إحدى أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق التأهيل البيئي للمؤسسات و المحافظة على البيئة ، إذ أصبحت من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم السياسات البيئية، لما لها من الأهداف (ضمان بيئة صحيحة، توجيه الاستهلاك وتغيير سلوك المستهلكين ، إيجاد مصادر تمويلية جديدة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ ، تحقيق الالتزام البيئي للمؤسسات ، تحقيق النمو الأخضر ، وهو مما يستوجب على الجزائر تعديل نظامها الجبائي بما يسمح باستيعاب التطبيقات الجديدة لضرائب التلوث مثل:

- ✓ ضرائب الانبعاثات (خاصة غاز CO_2)
- ✓ الضرائب غير المباشرة على مدخلات الإنتاج .
- ✓ ضرائب النفايات .
- ✓ قواعد و أحكام الاهتلاك المعجل على معدات الإنتاج التي توفر الطاقة، وتحد من التلوث .
- ✓ معونات الاستثمار على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث.
- ✓ تصاريح التلوث القابلة للتداول.

المصادر والاحالات :

1- أحمد إسماعيل الابياري" الأخطار التي تواجه البيئة"، معهد علوم البحار، القاهرة، 1982، ص11.
2- عامر محمود طراق" إرهاب التلوث و النظام العالمي"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر،بيروت ،2002، ص 16.
3- نفس المرجع ، ص 18.
4- محمد الصالح الشيخ" الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة"،دار الإشعاع القانوني ،ط1، 2001، ص 17.
5- نفس المرجع ، ص56.
6- نفس المرجع ، ص60.
7- معوض عبد التواب" جرائم التلوث"، منشاة المعارف، الإسكندرية ، 1986م،ص9.
8- كمال بادر الانوس" اقتصاديات البيئة"،دار الأهرام، القاهرة،1997م،ص21.
9-نفس المرجع ،ص103.
10- أحمد فرغلي محمد حسن" قياس تكلفة تلوث البيئة"، مركز البحوث و الدراسات، الرياض، 1983،ص92.
11- حسين فهد البارك " عالم الجباية البيئية"،دار المعارف،الإسكندرية، 2002،ص111.
12-كمال بن دوري إسحاق" النظم الضريبية و البيئة"،دار الإبداع للنشر،بيروت،2000،ص118
13-www.eurosat.org
14- http://ec.europa.eu/taxtrends
15- www.eurosat.org
16- مصباح حراق " تكييف النظام الجبائي الجزائري مع السياسات الاقتصادية الجديدة" ، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011/2010،ص210.
17- نفس المرجع ، ص 211.

دور الجباية في التنمية المحلية - دراسة حالة ولاية جيجل

د. محمود جمام ---------- جامعة أم البواقي – الجزائر.
أ. عبد الحميد بوشرمة ------ جامعة جيجل – الجزائر.

ملخص:

تعتبر الإدارة المحلية في الجزائر صورة من صور اللامركزية الإدارية حسب ماجاء به دستور سنة 1996 م ، حيث تحتل الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية باعتبارهما الخليتين الأساسيتين في هذا التنظيم أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المحلية في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، والتكفل بانشغالات المواطنين وتوفير الحاجات العامة لهم ، وهذا لن يتأتى إلا بتوفر موارد مالية سواء كانت جبائية (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) ، أو غير جبائية (مداخيل الممتلكات والإعانات والقروض...إلخ) ، لهذا سوف نحاول من خلال هذا المقال إبراز وتقييم دور الجباية في التنمية المحلية بولاية جيجل خلال سنتي 2010 م و2011م.

RÉSUMÉ:

Selon la constitution de 1996, l'administration locale en Algérie et l'une des formes de la décentralisation administrative. En fait, les collectivités locales représentées par la commune et la wilaya en tant que deux cellules principales dans cette organisation ont la place primordiale dans la réalisation du développement locale dans ses aspects économiques, sociales, et culturelles, ainsi que la prise en charge des préoccupations des citoyens. Tout cela dépend des ressources financières suffisantes, aussi bien celles provenant de la fiscalité (fiscalité locale, fonds commun des collectivités locales) que les autres sources (revenu de la propriété, subventions, crédits...). Dans cet article nous tentons de présenter et d'évaluer le rôle de la fiscalité dans le développement économique de la wilaya de Jijel entre 2010 et 2011.

مقدمة.

لقد اختارت الجزائر في إطار إستراتجيتها التنموية ، سياسة اللامركزية الإدارية، ويتضح ذلك من خلال تخلي السلطة المركزية عن العديد من الاختصاصات والمهام للجماعات المحلية (الإدارة المحلية) ، الممثلة في البلدية والولاية ، حيث نصت المادة 15 من الدستور الجزائري على أن " الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية ، البلدية هي الجماعة القاعدية " . وانطلاقا مما سبق فقد أصبحت الجماعات المحلية تلعب دورا أساسيا في المجالات الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ودلك من خلال إقرار ومتابعة تنفيد برامج التنمية المحلية ، كالطرق والسكن والتعمير والتجهيزات الصحية والاجتماعية ، والسهر على التكفل بانشغالات أفراد المجتمع كتوفير التعليم والمياه ...إلخ ، إلا أن هذا يتطلب ضرورة توفر هذه الجماعات على موارد مالية تتناسب وهذه المسؤوليات والتحديات ، وتختلف الموارد التي تحصل عليها الجماعات المحلية في الجزائر باختلاف مصادرها والزاوية التي ينظر إليها بين موارد داخلية وخارجية ، أو موارد عادية (غير جبائية) وجبائية ، هذه الأخيرة تعتبر من الموارد الأساسية للجماعات المحلية ، لهذا سوف نطرح التساؤل التالي : ماهو دور الجباية في التنمية المحلية بولاية جيجل ؟

للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين هما :

1- الموارد الجبائية والعادية (غير الجبائية) للجماعات المحلية في الجزائر.

2- دراسة حالة ولاية جيجل وبلديتي جيجل وبرج الطهر.

أولا: الموارد الجبائية والعادية (غير الجبائية) للجماعات المحلية في الجزائر.

تنقسم موارد تمويل الجماعات المحلية حسب مصدر التمويل إلى قسمين؛ هما الموارد المحلية ذات الطابع الجبائي ، وتتمثل في مختلف الضرائب والرسوم، أما الموارد العادية (غير الجبائية) فهي تلك المتأتية من الموارد الخاصة المتعلقة بتشغيل واستثمار المرافق المحلية، إضافة إلى المساعدات المالية التي تمنحها الدولة لدعم ميزانية الوحدات المحلية والقروض والهبات والتبرعات.

1. الموارد الجبائية.

تعتبر الإيرادات الجبائية من أهم مصادر تمويل ميزانية الجماعات المحلية ، كونها تمثل 90 % من الإيرادات المالية المحلية ، وقد حدد المشرع الجبائي أصناف الضرائب العائدة للجماعات المحلة طبقا لما جاء في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 1992م في مادته 197 ، حيث ميز بين الضرائب العائدة كليا للجماعات المحلية ، والعائدة جزئيا.

1.1. الضرائب والرسوم المحصلة كليا لفائدة الجماعات المحلية.

تتمثل الضرائب والرسوم الموجهة كليا لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية في مايلي :

أ. الدفع الجزافي.

يخضع للدفع الجزافي الأشخاص الطبيعيون والمعنويون والهيئات المقيمة بالجزائر، والممارسة بها نشاطها ، وهذا طبقا للمادة 208 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة التي تنص على أنه تخضع للدفع الجزافي المبالغ المدفوعة لقاء المرتبات والأجور ، والتعويضات والعلاوات والمعاشات ، والريوع العمرية بما في دلك قيمة الامتيازات العينية التي تمنح للموظفين والمستخدمين كوسيلة نقل ، الإسكان الوظيفي ...إلخ.[1]

ويوزع ناتج الضرائب المحصلة من الدفع الجزافي لفائدة الجماعات المحلية عن طريق التنظيم كما يلي :

- ✓ 70 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية ؛
- ✓ 30% لفائدة البلديات .

وتوزع حصيلة الجزء المخصص للصندوق المشترك للجماعات المحلية كما يلي:[2]

- ✓ 70% لفائدة البلديات؛
- ✓ 20% لفائدة الولايات؛
- ✓ 10 % لفائدة الصندوق المشترك للتضامن.

وقد كان الدفع الجزافي يمثل موردا هاما في ميزانية الجماعات المحلية ، وتعرض لعدة تخفيضات ابتداء من 2001م (السداسي الاول 6% السداسي الثاني 5 %) ، ثم انخفض إلى 4% سنة 2002م ، ثم 3 % سنة 2003م ، 2 % سنة 2004م 1 % سنة 2005م ، ليصبح 0 % سنة 2006م (تم إلغائه).[3]

ب. الرسم على النشاط المهني.

قبل سنة 1996 كان الرسم على الشاط المهني ممثلا في الرسم على النشاط الصناعي والتجاري ، والرسم على النشاطات غير التجارية ، إلا أنه ابتداء من 1996/01/01 تم توحيد هذين الرسمين ودلك بموجب المادة 21 من قانون المالية لسنة 1996م ، في شكل الرسم على النشاط المهني بمعدل 2.25 %.

تم تعديل هذه النسبة لتصبح 2 %في قانون المالية لسنة 2001 م ، ومازالت هذه النسبة سارية حتى الآن ، ويتم توزيعه كمايلي :[4]

جدول رقم (1): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني.

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.59%	1.30%	0.11%	2%

غير أن الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط لنقل المحروقات بواسطة الأنابيب ، يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كمايلي:[5]

جدول رقم (2): توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني الناتج عن نشاط نقل المحروقات

الرسم على النشاط المهني	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	0.88%	1.96%	0.16%	3%

كما تدفع نسبة 50 % من الرسم المهني العائد على النشاط المهني العائد للبلديات التي تشكل دوائر حضرية تابعة لولاية الجزائر إلى هذه الأخيرة.

ج. **الرسم العقاري.**

والذي يمثل ضريبة سنوية على الممتلكات العقارية وقد أسس بموجب الأمر 67-83 المؤرخ في 02 جوان 1967م ، والمتضمن قانون المالية لسنة 1967م ، والذي عدل بموجب القانون 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991م المتضمن قانون المالية لسنة 1992م ، وقد أسس تعويضا لمجموعة من الرسوم تخص العقار ، وهو ضريبة عينية تمس العقارات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني ، وتعود حصيلته 100 % لصالح البلديات. وينقسم الرسم العقاري إلى صنفين هما:

ج1. **الرسم العقاري على الملكيات المبنية:** وهو ذلك الرسم المفروض على الملكيات المبنية على اختلاف أنواعها ، بغض النظر على عن الموارد التي استعملت في بناءها ومكان تواجدها ، وتخضع له الأملاك التالية :[6]

- ✓ المنشات المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات؛
- ✓ المنشات التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية والموانئ والمحطات السكك الحديدية، محطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة؛
- ✓ أرضية البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولايمكن الاستغناء عنها؛
- ✓ الأراضي غير المزرعة والمخصصة لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يستغلها آخرون مجانا أو بمقابل.

ويتم حساب الرسم العقاري على الملكيات المبنية على أساس القيمة الإيجارية الجبائية لكل متر مربع (م^2) للملكية المبنية في المساحة الخاضعة للضريبة، سواء تعلق الأمر بالمباني السكنية، أو المحلات التجارية والصناعية أو الأراضي الملحقة بالملكيات المبنية.[7]

كما يحدد أساس فرض الضريبة بعد تطبيق معدل تخفيض يساوي 2 % سنويا مراعاة لقدم الملكية المبنية، غير أنه لايمكن أن يتجاوز هذا التخفيض حد أقصى قدره 40% ، أما بالنسبة للمصانع فمعدل التخفيض يحدد بـ 50% كحد أقصى.

ويتم تطبيق هذا الرسم كمايلي:

- ✓ 3% على الملكيات المبنية باتم معنى الكلمة (غير أنه بالنسبة للملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني المملوكة من طرف الأشخاص الطبيعيين والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير مشغولة بصفة شخصية وعائلية أو عن طريق الكراء ، تخضع لمعدل قدره 10%).
- ✓ الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:

← 5% عندما تقل مساحتها أو تساوي 500 م^2 ؛
← 7% عنما تفوق مساحتها 500 م^2 وتقل أو تساوي 1000 م^2؛
← 10% عندما تفوق مساحتها 1000 م^2.

ج2. **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية**: يطبق هذا الرسم على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها ، ماعدا تلك المعفية صراحة من الضريبة.

يتم حساب هذا الرسم على أساس حاصل ضرب القيمة الإيجارية الجبائية للملكيات غير المبنية (حسب مناطق يحددها التنظيم)[8] ، المعبر عنها بالمتر المربع أو الهكتار حسب الحالة[9] في المساحة الخاضعة للضريبة ، ودلك حسب المعدلات التالية :

- ✓ 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية ؛
- ✓ 5% بالنسبة للملكيات غير المبنية المتواجدة في المناطق العمرانية؛
- ✓ بالنسبة للأراضي العمرانية تحدد نسبة الرسم كمايلي:

← 5% عندما تكون مساحة الأراضي أقل من 500 م^2 أو تساويها؛
← 7% عندما تفوق مساحة الأراضي 500 م^2 وتقل أو تساوي 1000 م^2؛
← 10% عندما تفوق مساحة الأراضي 1000م^2.

إلا أنه بالنسبة للأراضي الواقعة في المناطق العمرانية أو الواجب تعميرها والتي لم تنشأ عليها بنايات خلال مدة خمس (05) سنوات فترفع الحقوق المستحقة بصدد الرسم العقاري بنسبة 100 % ابتداء من أول يناير 2002.[10]

د. رسم التطهير.

إضافة للرسم العقاري، تستفيد كذلك الجماعات المحلية وعلى وجه الخصوص البلديات بنسبة 100 % من رسم يسمى رسم التطهير.

وقد أسس هذا الرسم بموجب القانون 80-12 المؤرخ في 31 ديسمبر 1980م، المتضمن قانون المالية لسنة 1981م، وذلك ليعوض الرسوم الفرعية القديمة (الرسم الخاص بالصب في المجاري المائية ورفع القمامات المنزلية).[11]

ويعرف هذا الرسم على أنه رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية على الملكيات المبنية، تستفيد منه البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية، ويؤسس رسم التطهير باسم المالك أو المنتفع ، وفي حالة الإيجار يتحمل المستأجر الرسم ويمكن أن يدفعه تضامنيا مع المالك .يحدد رسم التطهير في كل بلدية بقرار من رئيس المجلس الشعبي البلدي بناء على مداولة المجلس الشعبي البلدي ، وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية كمايلي :[12]

- ✓ مابين 500 دج و1000 دج على كل محل ذي استعمال سكني؛
- ✓ مابين 1000 دج و10000دج على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ماشابهه؛
- ✓ مابين 10000دج و100000دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ماشابهه، ينتج كمية من النفايات تفوق الأصناف المذكورة أعلاه.

ويتم تعويض البلديات التي تمارس عمليات الفرز في حدود 15 % من مبلغ الرسم المطبق على رفع القمامات المنزلية بالنسبة لكل منزل يقوم بتسليم قمامات التسميد و/أو القابلة للاستجاع لمنشأة المعالجة.[13]

هـ. الرسم على الذبح.

تأسس هذا الرسم وفقا للمادة 110 من الامر 69-107 الصادر في 30 ديسمبر 1969م والمتضمن قانون المالية لسنة 1970م ، وهو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح ، ويتميز بطابع الضريبة غير المباشر ، لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية.[14]

يدفع هذا الرسم من قبل مالك الحيوان عند الذبح، أو عند استيراد اللحم من الخارج.

يوزع هذا الرسم بين البلدية وصندوق حماية الصحة الحيوانية، تحت حساب تخصيص خاص 700-302 كمايلي :

- ✓ 70 % لصالح البلدية؛
- ✓ 30 % لصالح صندوق حماية الصحة الحيوانية.

تحدد تعريفة الرسم على الذبح بـ 3.5 دج/كلغ، من اللحم الصافي القابل للإستهلاك، ابتداء من سنة 1995م ، ليتم رفعه إلى 5 دج/كلغ ابتداء من سنة 1997م.

و. الرسم على الإقامة (المتعلق بالفنادق المرقمة).

أعيد تأسيسه سنة 1996م لصالح البلديات المصنفة كمناطق سياحية والحمامات المعدنية والبحرية ، يفرض هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين بالبلدية ولايملكون فيها إقامة دائمة خاضعة للرسم العقاري.[15]

ويتم حساب هذا الرسم على الشخص واليوم الواحد للإقامة، على أن لايقل عن 10 دج ولايتعدى 20 دج لليوم الواحد دون أن يتجاوز 50 دج للأسرة ، ويحصل من طرف أصحاب الفنادق وأصحاب المحلات المستعملة لإيواء السياح والمعالجين بالحمامات المعدنية، ليدفع بعدها وتحت مسؤوليتهم إلى قابضي الضرائب تحت بند مداخيل الجباية المحلية .

2.1. الضرائب والرسوم المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية.

تتمثل مختلف الضرائب والرسوم المحلية المحصلة جزئيا لفائدة الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية فيمايلي:

أ. الرسم على القيمة المضافة.

يعتبر الرسم على القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة، أسست بموجب المادة 65 من قانون المالية لسنة 1991م، قانون المالية لسنة 1997م، وقد ظهرت مع الإصلاحات الجبائية في بداية التسعينات حيث عوضت الرسمين التاليين:

- ✓ الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.
- ✓ الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات.

تخضع للرسم على القيمة المضافة العمليات ذات الطابع الصناعي أو التجاري أو الحرفي، والتي يقوم بها الأشخاص بصفة اعتيادية أو عرضية.

بالنسبة لمعدلات تطبيق الرسم عل القيمة المضافة فقد عرفت عدة تعديلات منذ إنشائه سنة 1991م إلى غاية سنة 2001م وهو مايوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (3) : تطور المعدلات الضريبية للرسم على القيمة المضافة.

السنة / المعدلات	1992	1995	1997	2001
المعدل الخاص المخفض	%7	%7	%7	%7
المعدل المخفض	%13	%13	%14	ملغى
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%
المعدل المرتفع	40%	ملغى	-	-

المصدر: جمام محمود ، مرجع سبق ذكره، ص129.

وحسب المادة 50 من قانون المالية لسنة 2000م المعدلة والمتممة للمادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال ، يوزع ناتج الرسم على القيمة المضافة كمايلي:

- ✓ بالنسبة للعمليات المحققة في الداخل:
  - ← 85 % لفائدة ميزانية الدولة؛
  - ← 5% لفائدة البلديات؛
  - ← 10% لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- ✓ بالنسبة للعمليات المحققة عند الاستيراد:
  - ← 85 % لفائدة ميزانية الدولة؛
  - ← 15 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

ب. الضريبة على الممتلكات.

تم إقرارها بموجب قانون المالية لسنة 1994م،[16] ويخضع لها الأشخاص الطبيعيون الدين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر أو خارج الجزائر، الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر ، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.[17]

وتحسب الضريبة على الأملاك كما يوضحه الجدول التالي.[18]

جدول رقم (4): كيفية حساب الضريبة على الأملاك.

قسط القيمة الصافية من الأملاك الخاضعة للضريبة (دج)	النسبة %
- يقل عن أو يساوي 30.000.000 دج.	% 0
- من 30.000.001 إلى 36.000.000 دج.	% 0.25
- من 36.000.001 إلى 44.000.000 دج .	% 0.5
- من 44.000.001 إلى 54.000.000 دج .	% 0.75
- من 54.000.001 إلى 68.000.000 دج .	% 1
- يفوق 68.000.000 دج .	% 1.5

ويحدد توزيع الضريبة على الأملاك كمايلي:

- ✓ 60 % لميزانية الدولة ؛
- ✓ 20 % ميزانية البلدية ؛
- ✓ 20 % حساب التخصيص الخاص 050-302 بعنوان الصندوق الوطني للسكن.

ج. الضريبة الجزافية الوحيدة.

تم تأسيس الضريبة الجزافية الوحيدة لتحل محل النظام الجزافي للضريبة على الدخل الإجمالي، وتعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة وكذا الرسم على النشاط المهني.[19]

ويتم توزيع ناتج الضريبة الوحيدة الجزافية كما يلي:[20]

- ✓ ميزانية الدولة 48.5 % ؛
- ✓ غرف التجارة والصناعة 1% ؛

- ✓ الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف : 0.02 % ؛
- ✓ غرفة الصناعة التقليدية والمهن : 0.48% ؛
- ✓ البلديات 40% ؛
- ✓ الولاية : 5% ؛
- ✓ الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

د. قسيمة السيارات.

يتحملها كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة خاضعة للضريبة، وتتوزع حصيلة هذه الضريبة كمايلي :

- ✓ 20% للدولة؛
- ✓ 80 % لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية؛

هـ. الضرائب على مداخيل الصيد البحري.

تفرض هذه الضريبة على مداخيل الصيد البحري ويخضع لها كل من البحارة والصيادين وأصحاب المهن الصغيرة في الصيد البحري ، ويوزع ناتجها مابين البلدية والدولة بالتساوي، وتحدد كمايلي :

- ✓ تحدد في كل ثلاثي بقيمة 900 دج لمستغلي المهن الصغيرة ؛
- ✓ تحدد في كل ثلاثي بقيمة 2000دج بالنسبة للصيادين ؛
- ✓ تحدد في كل سنة بقيمة 2000دج بالنسبة للبحارة والصيادين.

2. الموارد العادية (غير الجبائية).

وهي تلك الموارد التي تعود إلى مصادر أخرى غير الجباية، وأهمها مايلي:

1.2. إيرادات الممتلكات.

يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد من أملاك الهيئات العامة، مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها ، وبدلك أصبحت موردا هاما للمحليات.[21] أي هي تلك الإيرادات الناتجة عن كراء تنازل أو بيع المممتلكات التابعة للجماعات المحلية.

2.2. الإعانات الحكومية.

تهدف إلى تكملة الموارد المتاحة للجماعات المحلية وتقليص الفوارق بينها لتحقيق التوازن.

3.2. القروض.

تمثل مورد أخر لتمويل التنمية المحلية، حيث تلجأ الجماعات المحلية إلى الإقتراض لتمويل نفقاتها ، وغالبا مايتم ذلك بإذن من الحكومة.

4.2. الهبات والوصايا.

وهي تلك الموارد الناتجة عن تبرعات الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون لصالح الجماعات المحلية، إما بشكل مباشر للمجالس المحلية، أو بشكل غير مباشر عن طريق المساهمة في تمويل مشاريع معينة.

ثانياً: دراسة حالة ولاية جيجل وبلديتي جيجل و برج الطهر .

من خلال هذه الدراسة الميدانية سنحاول ابراز وتحليل مكونات ايرادات الجباية ومساهمتها في التنمية المحلية في كل من الولاية وبلديتي جيجل وبرج الطهر ، ولقد تم اختيار الولاية باعتبارها حلقة الوصل التي تربط بين السلطات المركزية والجماعات المحلية ، أما بلدية جيجل فباعتبارها أكبر البلديات تحصيلا للجباية ، وبلدية برج الطهر باعتباها من البلديات الريفية التي تتميز بقلة الموارد المالية.

1. مساهمة الجباية في ميزانية الولاية خلال سنتي: 2010، 2011.

1.1. الإيرادات الجبائية.

الجدول الموالي سنوضح من خلاله أولا الإيرادات الجبائية المقدرة خلال الميزانية الأولية، والإيرادات الجبائية المنجزة فعلا والتي تظهر من خلال الحساب الإداري.

جدول رقم (5) : تقدير الإيرادات الجبائية في ميزانية ولاية جيجل خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة : دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على النشاط المهني	274452618.31	293708068.00
الضريبة الجزافية الوحيدة	7833940.00	8850890.00
ممنوحات معادلة التوزيع بالتساوي (ص م ج م)[22]	257046856.00	268799025.00
ممنوحات أخرى (ص م ج م)	179945772.00	185664125.00
المجموع	719279186.31	757022108.00

المصدر: الميزانية الأولية لولاية جيجل خلال السنوات الذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع الإيرادات الجبائية المقدرة في سنة 2011 م عنه في سنة 2010م .

جدول رقم (6) : الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا (الإنجازات) في ميزانية ولاية جيجل خلال سنوات 2010 ، 2011.

الوحدة : دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على النشاط المهني	274452618.31	316234556.48
الضريبة الجزافية الوحيدة	-	-
ممنوحات معادلة التوزيع بالتساوي (ص م ج م)	257046856.00	268799025.00
ممنوحات أخرى (ص م ج م)	179945772.00	185664125.00
المجموع	711445246.31	770697706.48

المصدر: الحساب الإداري لميزانية الولاية للسنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من الجدول رقم (5) والجدول رقم (6) أن الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا (المنجزة) خلال سنة 2010م أقل من التقديرات لنفس السنة، وهذا يعني أن المبالغ المقدرة لم يتم تحصيلها بالكامل بسبب التهرب الضريبي أو عدم قدرة المكلفين على دفعها ...إلخ ، عكس سنة 2011م أين نلاحظ أن الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا أكبر من التقديرات.

2.1. الإيرادات غير الجبائية.

سنعرضها من خلال الإيرادات غير الجبائية المحصلة فعلا فقط.

جدول رقم (7): الإيرادات غير الجبائية المحصلة فعلا (الإنجازات) خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
تأجير العقارات المنقولات والعتاد	4008368.79	4857525.64

المصدر: الحساب الإداري لميزانية الولاية للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدولين 6 و7 نستنتج أن الإيرادات الجبائية لسنة 2010م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) تمثل نسبة 99.43 % من مجموع الإيرادات في ميزانية الولاية خلال هذه السنة ، والباقي 0.57 % للإيرادات غير الجبائية، أما بالنسبة لسنة 2011م فالإيرادات الجبائية تمثل نسبة 99.37 % من مجموع الإيرادات في ميزانية ولاية جيجل خلال هذه السنة، والباقي 0.63 % للإيرادات غير الجبائية.

وبالنسبة للإيرادات الجبائية لسنة 2010 م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) في حد ذاتها فتمثل ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية نسبة 61.42 % والباقي 38.58 % للجباية المحلية. أما بالنسبة لسنة 2011م فحصة ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية من الإيرادات الجبائية تمثل نسبة 58.96%، والباقي 41.04 % للجباية المحلية.

3.1. الإقتطاعات من الإيرادات الجبائية.

هناك نوعين من الإقتطاعات هما:

أ. **الاقتطاع الأول**: وتتمثل في نسبة 2% مساهمة للولاية في صندوق الضمان للضرائب المباشرة، ونسبة 7% توجه إلى قطاع الشبيبة والرياضة على المستوى الوطني، وفيما يلي المبالغ المقتطعة.

جدول رقم (8): المبالغ المقتطعة من الجباية المحلية (2%، 7%) في ميزانية الولاية، خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / النسب المقتطعة	2010	2011
%2	6031426.00	6051179.00
%7	20687991.00	20755544.00

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لولاية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه .

ب. الاقتطاع الثاني: ويقصد بها تلك الإقتطاعات الإلزامية من الإيرادات الجبائية للسنة المالية المعنية والموجهة لقسم التجهيز والإستثمار، والمحددة بموجب القانون بنسبة تتراوح بين 10% و30% بالنسبة للميزانية الأولية، غير أنها قد تتجاوز 30 % لتصل حتى 50% أو أكثر في بعض الحالات التي تحصل فيها البلدية أوالولاية على مداخيل جديدة بعد المصادقة على الميزانية الأولية، حيث يتم تسوية هذه التحصيلات الجديدة بالميزانية الإضافية كزيادة ولا تربط بالنسبة الإلزامية المذكورة سابقا.

جدول رقم (9): المبالغ المقتطعة من مجموع الإيرادات الجبائية والموجهة للتجهيز والإستثمار في ميزانية الولاية خلال سنتي 2010 ، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / المبالغ	2010	2011
المبالغ المقتطعة	353010000.00	438786190.00
النسبة	%51.55	% 58.98

المصدر: الحساب الإداري لميزانية الولاية للسنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول رقم 9 نلاحظ أنه في سنة 2010م تم توجيه أكثر من نصف الإيرادات الجبائية لقسم التجهيز والإستثمار، وبالضبط 51.55% ، لترتفع هذه النسبة سنة 2011 إلى 58.98 % . كما نلاحظ أن المبالغ المقتطعة لنفقات التجهيز والاستثمار ارتفعت سنة 2011 م مقارنة بسنة 2010 م ، وهذا بسبب زيادة الإيرادات الجبائية لسنة 2011 عنها في 2010م ، وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية والاستثمارات المحلية .

4.1. المشاريع الممولة من الاقتطاعات الموجهة للتجهيز والاستثمار(الاقتطاع الثاني):

جدول رقم (10): توزيع المبالغ المقتطعة حسب المشاريع في ميزانية الولاية خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / المشاريع	2010	2011
البنايات والتجهيزات الإدارية	143000000.00	136500000.00
الطرق الولائية	5100000.00	13000000.00
الشبكات المختلفة	8500000.00	38500000.00
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	16000000.00	
التجهيزات الصحية والإجتماعية	-	24500000.00
التعمير والإسكان	68000000.00	94650000.00
برامج البلديات ووحداتها الإقتصادية	-	15000000.00
عمليات أخرى خارجة عن البرامج	121410000.00	106636190.00

المصدر: الحساب الإداري لميزانية ولاية جيجل للسنوات المذكورة أعلاه.

2. مساهمة الجباية في ميزانية كل من بلديتي جيجل وبرج الطهر.

1.2 بلدية جيجل.

تعتبر أكبر البلديات على مستوى الولاية.

أ. الإيرادات الجبائية

وتتمثل في مختلف الضرائب والرسوم وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

جدول رقم (11) : تقدير الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية جيجل خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على القيمة المضافة	32970722.00	35353223.00
رسم الذبح	-	
رسم الإقامة	100000.00	00.0100000
رسم الحفلات	1744500.00	1912500.00
رسوم أخرى غير مباشرة	3630000.00	5000000.00
الرسم العقاري	8774457.00	1786941.00
الرسم على تصريف المياه الجارية	500000.00	
رسم التطهير	2770321.00	71651.00
الرسم على النشاط المهني	17759896.00	210942244.00
الضريبة الجزافية الوحيدة	175150.21	
ضرائب أخرى مباشرة	24713945.00	28289960.00
الرسم على تأجير الأغراض السياحية	66250.00	98000.00
ضرائب أخرى مباشرة	161536.80	35662.08
المجموع	253205842.01	299894892.58
إعانات (ص م ج م)	332885745.00	318160483.00
المجموع الكلي	586091587.01	618055375.58

المصدر: الحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) ارتفاع الإيرادات الجبائية المقدرة في ميزانية بلدية جيجل خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010م .

جدول رقم (12) : الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا (الإنجازات) في ميزانية بلدية جيجل خلال سنوات 2010 ، 2011.

الوحدة :دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على القيمة المضافة	32155188.80	32064929.78
رسم الذبح	-	-
رسم الإقامة	150255.00	2258067.00
رسم الحفلات	1744500.00	1912500.00
رسوم أخرى غير مباشرة	4808807.00	7169788.00
الرسم العقاري	12722159.00	10436055.00
الرسم على تصريف المياه	500000.00	-
رسم التطهير	2770321.00	71651.00
الرسم على النشاط المهني	194187862.42	222067342.11
الضريبة الجزافية الوحيدة	175150.21	4711.50
ضرائب أخرى مباشرة	31593586.29	30052419.72
الرسم على تأجير الأغراض السياحية	66250.00	98000.00
ضرائب أخرى مباشرة	161536.80	35662.08
رسوم أخرى غير مباشرة	130000.00	-
المجموع	299894892.58	306171126.19
إعانات (ص م ج م)	332885745.00	318160483.00
المجموع الكلي	632780637.58	624331609.19

المصدر: الحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدولين رقم 11 و12 نلاحظ ارتفاع الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا في ميزانية بلدية جيجل ، عن تلك المقدرة في الميزانية الأولية بالنسبة لسنتي 2010م و2011م ، كذلك نلاحظ انخفاض الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م.

ب. الإيرادات غير الجبائية.

وهي كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (13) : الإيرادات غير الجبائية المحصلة فعلا(الإنجازات) في ميزانية بلدية جيجل خلال 2010م ، 2011م.

الوحدة: دج

السنة / نوع الإيراد	2010	2011
مجموع الإيرادات غير الجبائية	223313453.60	400745838.83

المصدر: الحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه .

من خلال الجدولين 12 و13 نستنتج أن الإيرادات الجبائية لسنة 2010م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) تمثل نسبة 73.91 % من مجموع الإيرادات في ميزانية بلدية جيجل خلال هذه السنة ، والباقي 26.09 % للإيرادات غير الجبائية . أما بالنسبة لسنة 2011م فالإيرادات الجبائية تمثل نسبة 60.90 % من مجموع الإيرادات في ميزانية بلدية جيجل خلال هذه هذه السنة ، والباقي 39.40 % للإيرادات غير الجبائية .

وبالنسبة للإيرادات الجبائية لسنة 2010 م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) في حد ذاتها ، فتمثل ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية نسبة 52.60 % والباقي 47.40 % للجباية المحلية .أما بالنسبة لسنة 2011م فحصة ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية من الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية جيجل تمثل نسبة 50.96% ، والباقي 49.04 % للجباية المحلية.

ج. الإقتطاعات من الإيرادات الجبائية.

ج1. **الإقتطاع الأول**: وتتمثل في نسبة 2% مساهمة للولاية في صندوق الضمان للضرائب المباشرة ، ونسبة 3% يوجه للجمعيات الرياضية والثقافية للبلديات، 4 % توجه إلى الصندوق الولائي لتدعيم مبادرات الشباب ، وفيما يلي المبالغ المقتطعة:

جدول رقم (14) : المبالغ المقتطعة من الجباية المحلية (2% ، 3% ، 4%) في ميزانية بلدية جيجل خلال سنتي 2010 ، 2011.

الوحدة :دج

السنوات / النسب المقتطعة	2010	2011
%2	4881161.68	5835447.36
%3	6205138.50	7517510.83
%4	8273448.02	10023347.91

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه .

ج2. **الإقتطاع الثاني**: وتتمثل في مجموع المبالغ المقتطعة والموجهة للتجهيز والاستثمار في بلدية جيجل، وهي كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (14) : المبالغ المقتطعة من مجموع الإيرادات الجبائية والموجهة للتجهيز والإستثمارفي ميزانية بلدية جيجل ، خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / الاقتطاعات	2010	2011
المبالغ المقتطعة	155472120.18	200960290.31
النسبة	% 25.83	% 33.16

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الميزانية الأولية والحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدول رقم 14 نلاحظ أنه، في سنة 2010م تم توجيه أكثر من ربع الإيرادات الجبائية لقسم التجهيز والإستثمار ، وبالضبط 25.83% ، لترتفع هذه النسبة سنة 2011 إلى 33.16 % . كما نلاحظ أن المبالغ المقتطعة لنفقات التجهيز والاستثمار ارتفعت سنة 2011 م مقارنة بسنة 2010 م.

د. المشاريع الممولة من الإقتطاعات الموجهة للتجهيز والإستثمار(الإقتطاع الثاني).

وهي المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (15) : توزيع المبالغ المقتطعة حسب المشاريع في ميزانية بلدية جيجل ، خلال سنتي 2010 ، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / المشاريع	2010	2011
البنايات والتجهيزات الإدارية	22000000.00	26000000.00
الطرق الولائية	81490000.00	132011803.40
الشبكات المختلفة	18705651.02	16300000.00
التجهيزات المدرسية والرياضية والثقافية	27276469.16	17500000.00
التجهيزات الصحية والإجتماعية	3000000.00	6648486.91
التعمير والإسكان	3000000.00	2500000.00

المصدر: الحساب الإداري لبلدية جيجل خلال السنوات المذكورة أعلاه.

2.2. بلدية برج الطهر.

تعتبر بلدية برج الطهر من البلديات الريفية ذات الطابع الجبلي والفقيرة من حيث الموارد.

أ. الإيرادات الجبائية.

وتتمثل في مختلف الضرائب والرسوم وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

جدول رقم (16): تقدير الإيرادات الجبائية في ميزانية بلدية برج الطهر خلال سنتي 2010 ، 2011.

الوحدة :دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على القيمة الضافة	154.50	650.00
رسم الذبح		
رسم الإقامة		
رسم الحفلات		
رسوم أخرى غير مباشرة	105000.00	141800.00
الرسم العقاري	296134.00	292742.00
الرسم على تصريف المياه		
رسم التطهير		
الرسم على النشاط المهني	1298921.00	1416505.00
الضرسية الجزافية الوحيدة	37807.00	32325.00
ضرائب أخرى مباشرة		
الرسم على تأجير الأغراض السياحية		
رسوم أخرى غير مباشرة		
المجموع	1738016.50	1884022.00
إعانات (ص م ج م)	52098554.58	45312811.00
الجموع الكلي	53836571.08	47196833.00

المصدر: الحساب الإداري لبلدية برج الطهر خلال السنوات المذكورة أعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 ارتفاع الإيرادات الجبائية المقدرة في ميزانية بلدية يرج الطهر سنة 2011م مقارنة بسنة 2010م.

جدول رقم (17) : الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا (الإنجازات) في ميزانية بلدية برج الطهر، خلال سنوات 2010 ، 2011.

الوحدة : دج

السنوات / نوع الإيراد	2010	2011
الرسم على القيمة المضافة	154.50	650.00
رسم الذبح		
رسم الإقامة		
رسم الحفلات		
رسوم أخرى غير مباشرة	105000.00	141800.00
الرسم العقاري	205743.00	68892.00
الرسم على تصريف المياه		
رسم التطهير		
الرسم على النشاط المهني	1113535.26	173856.09
الضريبة الجزافية الوحيدة	39400.00	44192.15
ضرائب أخرى مباشرة		
رسوم أخرى غير مباشرة		
المجموع	1463832.76	1993880.24
إعانات (ص م ج م)	52098554.58	45312811.00
المجموع الكلي	53562387.34	47306691.24

المصدر: الحساب الإداري لبلدية برج الطهر خلال السنوات المذكورة أعلاه.

من خلال الجدولين رقم 16 و17 نلاحظ انخفاض الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا في ميزانية بلدية برج الطهر عن تلك المقدرة في الميزانية الأولية بالنسبة لسنة 2010م، أي المبالغ المقدرة لم يتم تحصيلها بالكامل بسبب التهرب الضريبي أو عدم قدرة المكلفين على دفعها ...إلخ، في المقابل نلاحظ ارتفاع الإيرادات الجبائية المحصلة فعلا عن تلك المقدرة في الميزانية الأولية لسنة 2011 م.

ب. الإيرادات غير الجبائية.

جدول رقم (18): الإيرادات غير الجبائية في ميزانية بلدية برج الطهر خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنة / نوع الإيراد	2010	2011
مجموع الإيرادات غير الجبائية	30304504.01	42194692.33

المصدر: الحساب الإداري لبلدية برج الطهر خلال السنوات المذكورة أعلاه .

من خلال الجدول 18 و19 نستنتج أن الإيرادات الجبائية لسنة 2010م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) تمثل نسبة 63.86% من مجموع الإيرادات في ميزانية بلدية برج الطهر خلال هذه السنة ، والباقي 36.14% للإيرادات غير الجبائية . أما بالنسبة لسنة 2011م فالإيرادات الجبائية تمثل نسبة 52.85% من مجموع الإيرادات في ميزانية بلدية برج الطهر خلال هذه السنة ، والباقي 47.15 % للإيرادات غير الجبائية.

وبالنسبة للإيرادات الجبائية لسنة 2010 م (الجباية المحلية وممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية) في حد ذاتها ، فتمثل ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية نسبة 97.26 % من مجموع الإيرادات الجبائية ، والباقي 2.74 % للجباية المحلية. أما بالنسبة لسنة 2011م فحصة ممنوحات الصندوق المشترك للجماعات المحلية من الإيرادات الجبائية تمثل نسبة 95.78% ، والباقي 4.22 % للجباية المحلية.

ج. الإقتطاعات من الإيرادات الجبائية.

ج1. الإقتطاع الأول: وهو كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (19): المبالغ المقتطعة من الجباية المحلية (2%، 3%، 4%) في ميزانية بلدية برج الطهر، خلال سنتي 2010، 2011.

الوحدة: دج

السنوات / النسب المقتطعة	2010	2011
%2	32656.24	34831.44
% 3	48006.14	51202.22
% 4	64006.14	68269.62

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية برج الطهر.

ج2. **الإقتطاع الثاني**: والموضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (20): المبالغ المقتطعة من مجموع الإيرادات الجبائية والموجهة للتجهيز والإستثمار في ميزانية بلدية برج الطهر ، خلال سنتي 2010 ، 2011.

الوحدة : دج

السنوات / الاقتطاعات	2010	2011
المبالغ المقتطعة	3482927.57	10521183.58
النسبة	%10	%31.22

المصدر: إعداد الباحثان اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية برج الطهر.

من خلال الجدول رقم 20 نلاحظ أنه في سنة 2010م تم توجيه 10% (ويمثل الحد الأدنى) فقط من الإيرادات الجبائية لقسم التجهيز والاستثمار ، وهذا يعني أن معظم هذه الإيرادات وجهت لتمويل نفقات التسيير بسبب العجز الذي تعاني منه البلدية ، لترتفع هذه النسبة سنة 2011 إلى 31.22 % ، وهذا لايعني أنه لايوجد عجز ، بل السبب في هذا الإرتفاع يعود إلى الفائض المرحل للسنة 2010م والمقدر بـ 39321894.03 دج . كما نلاحظ أن المبالغ المقتطعة لنفقات التجهيز والاستثمار ارتفعت سنة 2011 م مقارنة بسنة 2010 م .

د. المشاريع الممولة من الإقتطاعات الموجهة للتجهيز والإستثمار(الإقتطاع الثاني):

جدول رقم (21): توزيع المبالغ المقتطعة حسب المشاريع في ميزانية بلدية برج الطهر خلال سنة 2010 م.

الوحدة : دج

السنة / المشاريع	2010
دراسة وإنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب	2000000.00
إصلاح الإنارة العمومية	1000000.00
تجهيز البلدية	3000000.00
ترميمات وإصلاحات مختلفة	2000000.00
إصلاح حضيرة البلدية	2521183.58

المصدر: الحساب الإداري لبلدية برج الطهر خلال السنة المذكورة أعلاه.

جدول رقم (22): توزيع المبالغ المقتطعة حسب المشاريع في ميزانية بلدية برج الطهر، خلال سنة 2011 م.

الوحدة: دج

السنة / المشاريع	2010
اقتناء حاويات لرفع القمامة	2000000.00
اقتناء مضخة بملحقاتها	1000000.00
إنجاز نادي الشباب	3000000.00
تجهيزات لمختلف مصالح البلدية	2000000.00
ترميم معلم تذكاري	2521183.58

المصدر: الحساب الإداري لبلدية برج الطهر خلال السنة المذكورة أعلاه.

خاتمة.

من خلال دراستنا لدور الجباية في التنمية المحلية بولاية جيجل توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تساهم الإيرادات الجبائية بالنسبة الأكبر في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، وتختلف نسبة مساهمتها باختلاف هذه الجماعات (مثلا سنة 2010م، تمثل نسبة 99.43% في ميزانية ولاية جيجل، 73.91% في بلدية جيجل، و63.83 % في بلدية برج الطهر).
- ✓ تمثل إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (الضرائب المحصلة مركزيا) النسبة الأكبر من الإيرادات الجبائية لكل من ميزانية الولاية، ميزانية بلديتي جيجل وبرج الطهر، وهذا يدل على تبعية مالية الجماعات للسلطة المركزية (مثلا سنة 2010م، بالنسبة لميزانية الولاية تمثل 61.42%، و 52.60 % بالنسبة لميزانية بلدية جيجل، و97.26% بالنسبة لبلدية برج الطهر).
- ✓ تمثل الجباية المحلية نسبة أقل من مجموع الإيرادات الجبائية وتختلف من جماعة إلى أخرى (مثلا سنة 2011م، في ميزانية ولاية جيجل تمثل هذه النسبة 41.04%، و49.09 % بالنسبة لبلدية جيجل، و 4.22 % فقط بالنسبة لبلدية برج الطهر)، أي أن الجباية المحلية غير كافية لتحقيق الاستقلال المالي لكل من ولاية جيجل وبلديتي جيجل وبرج الطهر، خاصة بالنسبة لبلدية برج الطهر التي تعتمد بصفة مطلقة على إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية، ولاتمثل الجباية

المحلية إلا 2.74% و 4.22% من الإيرادات الجبائية لسنة 2010 م و2011م على التوالي .

- ✓ هناك علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية وتمويل الاستثمارات المحلية، حيث كلما زادت الإيرادات الجبائية زادت المبالغ المقتطعة لقسم التجهيز والإستثمار.
- ✓ عدم عدالة توزيع ناتج عائد الجباية للجماعات المذكورة، حيث نجد أن ولاية جيجل استفادت من مبلغ 179945772 دج، في حين واستفادت بلدية جيجل من مبلغ 332285745 دج، في حين لم تستفيد بلدية ببرج الطهر إلا من مبلغ 52098554.58 دج، وهذا الأمر سيؤثر مباشرة على حجم الإيرادات الجبائية ومن ثم على المبالغ الموجهة لتمويل الاستثمارات المحلية (مثلا نجد مبلغ المشاريع الممولة من اقتطاعات الإيرادات الجبائية في ولاية جيجل يقدر بـ 353010000دج، و155472120.18دج في بلدية جيجل، ولايتعدى 3482927.57 دج في بلدية برج الطهر).
- ✓ إن سبب ضعف الجباية المحلية يعود إلى التهرب الضريبي والإعفاءات، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة الاقتصادية في بعض البلديات.
- ✓ من خلال هذه النتائج نقترح التوصيات التالية:
- ✓ تعزيز مشاركة البلديات والولايات في الجباية المحلية، ودلك عن طريق امتلاكها حق تأسيس الضرائب والرسوم، ومساعدتها على تطوير وسائلها لتحسين مستوى تحصيل الضرائب؛
- ✓ ترقية الأنشطة المحلية، عن طريق تطوير الأنشطة الاقتصادية، السياحة والصناعات التقليدية، واستغلال المناجم والمحاجر، وهذا من شأنه أن يشكل موردا هاما للجماعات المحلية؛
- ✓ استقطاب الاقتصاد غير الرسمي الذي لايخضع للضرائب؛
- ✓ إعطاء أهمية أكبر للموارد غير الجبائية عن طريق مراجعة جميع الإتاوات وحقوق الإيجار والرسوم المتعلقة باستغلالها ومتابعة عمليات التحصيل؛
- ✓ العمل على محاربة التهرب الضريبي بكل الوسائل المتاحة، سواء تعلق الأمر بالجانب التشريعي أو الجانب المتعلق بالإدارة الجبائية؛

- ✓ ترشيد النفقات وتوجيهها التي تعود على مصلحة المجتمع، ودلك لغرس ثقافة أن الضرائب المسددة ستنفق على الصالح العام.

الهوامش:

[1] المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2002 ص 81.
[2] حميد بوزيدة ، التقنيات الجبائية ، ديوان المطبوعات الجبائية ، الجزائر، 2007 ، ص 120.
[3] المادة 13 من قانون المالية 2006م .
[4] المادة 222 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، المديرية العامة للضرائب ، 2012 ، ص 115.
[5] المرجع السابق نفس الصفحة.
[6] وزارة المالية ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2012 ، ص 120.
[7] للمزيد حول كيفية حساب أساس فرض الضريبة على الرسم العقاري أنظر: قانون الضرائب ، 2012 ، مرجع سبق ذكره ، ص 122-123 .
[8] للمزيد أنظر المادة 81 من القانون رقم 88-33 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988م والمتضمن قانو المالية لسنة 1989م.
[9] للمزيد انظر المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، ،2012 ص126 .
[10] المادة 261-ز من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2012م ، معدلة بموجب المواد 16 من قانون المالية لسنة 1998م ، والمادة 10 من قانون المالية لسنة 2002م .
[11] حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 174.
[12] المديرية العامة للضرائب ، قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2012، ص130.
[13] المادة 263 مكرر 4 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة 2012م .
[14] لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 2005/07، ص14.
[15] بسمة عولمي ، تشخيص نظام الإدارة والمالية المحلية في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، عدد 2005/4، ص 271.
[16] المادة 26 من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1994م.
[17] حميد بوزيدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 163.
[18] المادة 281 مكرر8 ، من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2012م ، معدلة بموجب المادتين 26 من قانون المالية لسنة 2003م ، والمادة 14 من قانون المالية لسنة 2006م.
[19] المادة 282 مكرر من قانون الضرائب 2012م ، محدث بموجب المادة 02 من قانون المالية لسنة 2007م. المادة 282 مكرر 5 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة ، 2012 ، معدلة بموجب المواد 11 من قانون المالية لسنة 2008 ، والمادة 19 من قانون المالية لسنة 2009 ، و12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
[20] عبد المطلب عب الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص.82.
[22] الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

أهمية نظام المعلومات المحاسبي الآلي في رفع الميزة التنافسية.

د. يونس زين ---------- جامعة الوادي - الجزائر
أ. عبد الحميد حسياني --- جامعة الجزائر 3 - الجزائر

ملخص.

إن المعلومات المحاسبية والمالية الناتجة عن تطبيق نظام محاسبي ألي تسمح بتسريع وتيرة العمل والمعالجة بدون حتى تدخل أي شخص.

لذا فإن وضع معايير خاصة لمعالجة المعلومات المحاسبية والمالية بطريقة ألية تسمح للمؤسسات بتوصيل الوثائق والمعلومات بطريقة سليمة، وتوفيرها للجميع في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة، ما يسمح بوضع إستراتجية تنظيمية قادرة على المنافسة في سوق تنافسي مهيمن، وكذا توفير الخيارات المساعدة للمؤسسة.

الكلمات الرئيسية: نظام المعلومات المحاسبي، نظام ألي، ميزة تنافسية،.

Résumé .

Automatiser les retraitements comptables et financiers permet de disposer rapidement et sans surplus de travail des données dont la collectivité a besoin et qui ne nécessitent pas obligatoirement l'intervention d'une personne physique.

La création de standards de documents est à relier à cette problématique en donnant accès à un document uniformisé et compréhensible par tous. ce qui a engendrer une stratégie organisationnelle mettant l'entreprise compétitive dans une position concurrentielle dominante et orientant même parfois son option de prestations .

Mots clés: système d'information comptable, Automatisation, avantage concurrentiel.

مقدمة.

إن المعلومات المالية المتأتية من تطبيق النظام المحاسبي، من المفروض أن تتمتع بجودة عالية وفقا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنصوص بها في المعايير المحاسبية الدولية حتى يستطيع مستعملها الاعتماد عليها لأجل اتخاذ القرارات وفقا لحاجتهم المختلفة.

فالمعلومات المحاسبية الآن تعد عنصرا هاما من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المنظمات، لذلك سعت المنظمات إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المنظمات، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتؤدي نظم المعلومات دورا حيويا في دعم الأنشطة للمنظمات سواء كانت أنشطتها تهدف أو لا تهدف إلى تحقيق الأرباح.

والآن ومع تقدم العلم، ودخولنا في عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت جميع المنظمات تسعى وبشتى الطرق للحصول على أحدث ما توصل إليه العلم من تقنيات متطورة عليها تساعدها في الخوض في عالم العولمة، والدخول والمنافسة في الأسواق العالمية، وبات من الضروري أن تحّدث آليات نظم المعلومات المحاسبية بشتى الطرق والوسائل التكنولوجية كي تلبي رغبات أصحاب المصالح بشكل عام، ورغبات الإدارة في الاستثمار بشكل خاص.

لهذا بدأت هذه المنظمات بالعمل على حوسبة أنظمة معلوماتها المحاسبية (عن طريق النظام الآلي) بشكل متسارع ومتطور كي تواكب عالم العولمة، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع رغبة منها في زيادة قدراتها التنافسية بالمقارنة مع منافسيها.

أولا: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

1. مفهوم نظم المعلومات المحاسبية وخصائصه.

تستخدم الإدارة المعلومات المحاسبية في قياس الأداء وذلك من خلال قياس الإنتاجية الفعلية ومقارنتها بما خطط لها. ويتم ذلك خلال نظام معلومات محاسبي يتم تخطيطه وتحليله وتصحيحه مقدما.

والنظام هو " مجموعة من الأجزاء أو العناصر تتفاعل معا وفقا لقواعد محددة لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف ".[1]

أما المعلومات فهي بيانات تم تشغيلها وتؤدي إلى زيادة المعرفة في بيئة القرار.

أما النظام المحاسبي فهو الذي يحول البيانات المحاسبية إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرار.

وعلى ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبي هو " نظاما للمعلومات حيث يقوم بجمع وتشغيل وتخزين البيانات بهدف إنتاج التقارير الرسمية المطلوبة ".[2]

ويمكن تحديد نظم المعلومات المحاسبية من الآتي:[3]

- ✓ نظم اصطناعية لأنها من صنيع الإنسان وتصحيحه.
- ✓ نظم مقترحة تستمد مدخلاتها من البيئة (النظم الأخرى). وتقدم مخرجاتها إليها، ويستحيل أن تكون نظما مغلقة.
- ✓ نظم مادية/ معنوية فهي تتكون من خليط من العناصر المادية مثل الحاسبات الإلكترونية. والمحاسبين العاملين فيها، والعناصر الدفترية الممسوكة فيها، والعناصر المعنوية مثل: المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ونظم العمل واللوائح المحاسبية الداخلية.
- ✓ نظم منضبطة ذاتيا بدرجة كبيرة، إذ لا بد أن تتوفر فيها العديد من الضوابط والأساليب الرقابية التي تحافظ دائما على كفاءة النظام ودقته في تحقيق أهدافه.
- ✓ نظم مركبة (معقدة) إلى درجة ما، وذلك لأنها تتكون من العديد من النظم الفرعية.
- ✓ نظم يمكن التنبؤ بنتائجها بدرجة عالية من الدقة، وذلك أنها نظم محكمة وقياسية.

أ. طبيعة عمل النظم.

يتولى محللي النظم عادة مسؤولية الأداء والمشاركة في دراسات النظم وعادة ما تتكون دراسة النظم من ثلاث جوانب أساسية:[4]

أ1. **تحليل النظم**: عبارة عن صياغة الحلول المتعلقة بمشاكل النظم وتقييم هذه الحلول والتأكد في تحليل النظم يتركز على أهداف النظام الكلي ويمكن تلخيص الأهداف العامة لتحليل النظم في النقاط التالية:

- ✓ تحسين نوعية المعلومات.
- ✓ تحسين الرقابة الداخلية.
- ✓ تخفيض تكاليف أداء النظام.

وقد تتداخل هذه الأهداف مع بعضها البعض وقد تتعارض ولذلك يجب تقييم علاقة المبادلة بين الأهداف باستخدام بعض المواصفات مثل الاقتصادية والفائدة والمنفعة وإقرار إما نظام بسيط أو نظام واقعي ولكن مركب، ويتم تعميم هذه العلاقة المتبادلة بصورة غالبا ما تكون شخصية لأن العوامل التي تدخل في التقييم من الصعب قياسها كميا.

أ2. **تصميم النظم**: وهو عملية تحديد تفاصيل الحل الذي تم اختياره في عملية تحليل النظم ويتضمن تصميم النظم تقييم الفاعلية والكفاية للتصميمات البديلة للنظم في ضوء الاحتياجات الشاملة للنظام.

أ3. **تنفيذ النظم وتطبيقها**: وهو عملية تحديد الإجراءات والطرق المعدلة أو المصممة حديثا ووضعها محل التطبيق، ويتضمن تنفيذ النظم اختيار الحلول قبل تنفيذها، وتوثيق الحل ومراجعة النظام عندما يبدأ العمل الفعلي للتحقق من أن وظائف النظام تتفق مع المواصفات التي تم تصميمها.

ب. منهج النظم.

منهج النظم يعتبر إجراء عام من أجل إدارة مشروع النظام وهو عملية تتكون من عدة خطوات تتحدد كالآتي:[5]

1) تحديد أهداف النظم. 2) خلق البدائل.

3) تحليل النظام. 4) تصميم النظام.

5) تنفيذ النظام. 6) تقييم النظام.

ومنهج النظام مثل أي نظام يتكون من عدة نظم فرعية وبالتالي يمكن أن تكون كل خطوة فيه محلا لمنهج النظم في تطبيق الخطوات الستة السابقة.

ج. خصائص النظم.

خصائص النظم بصفة عامة هي كالآتي:[6]

ج1. **العلاقات المتبادلة والاعتماد المتبادل بين الأجزاء:** فالنظم تتكون من أجزاء تعتمد على بعضها البعض ذلك أن مخرجات بعضها تعتبر مدخلات للبعض الآخر، وذلك ما يخلق العلاقات المتبادلة لهذه الأجزاء.

ج2. **هرمية النظم:** فكل نظام يتكون في داخله من نظم فرعية والنظم الفرعية تتكون من أجزاء وهذه يمكن أن تنقسم إلى أجزاء فرعية ومن ناحية أخرى فالنظام نفسه يعتبر نظاما فرعيا من نظام أكبر منه وهكذا.

ج3. **شمولية النظم.**

إن دراسة وفهم النظام بكفاءة لا يمكن أن تتم إلا إذا نظر للنظام بشكل شامل ذلك أن للنظام في مجمله أكبر من مجرد مجموع أجزائه. وأي دراسة لجزء من أجزاء النظام بمعزلٍ عن النظام كله لن يكون لها أي معنى أو فائدة إلا إذا درس في علاقته بباقي النظام ككل.

ج4. **النظم تكوينات هادفة.**

إن إحدى الخصائص الأساسية بكافة النظم أنها هادفة بل أن وجود الهدف هو سبب وجود النظام.

ح. ميزات المعلومات المحاسبية داخل النظام.

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بوجود إطار نظري يحكم عمله، ويتكون الإطار النظري من ثلاث مستويات رئيسية:[7]

ح1. **المستوى الأول**: الأهداف الرئيسية للنظام وهو إمداد المستفيدين بمعلومات لازمة:

- ✓ لاتخاذ قرارات استثمارية.
- ✓ لتقييم التدفقات النقدية .
- ✓ لتقييم موارد المنشات وما على هذه الموارد من التزامات الوحدة الاقتصادية
- ✓ لتقييم نتائج أعمال الوحدة الاقتصادية.

ح2. **المستوى الثاني**: وهو مستوى المفاهيم الأساسية التي تتعلق بخصائص المعلومات المحاسبية:

- ✓ ملائمة: في توقيتها وقدرة المعلومة على المساعدة في التنبؤ والتقييم.
- ✓ إمكانية الاعتماد عليها: أي قابليتها للتحقيق وموضوعية المعلومة والأمانة في عرض المعلومة .
- ✓ قابليتها للمقارنة.
- ✓ الثبات في طرق اعدادها.

وكذلك مفاهيم تتعلق بعناصر القوائم المالية من : اصول، التزامات، حقوق ملاك، إيرادات، مصروفات، مكاسب، خسائر، استثمارات...

ح3. **المستوى الثالث**: والمتعلق بمفاهيم القياس والتحقيق وينقسم إلى ثلاث مستويات فرعية :

- ✓ مستوى الافتراضات الأساسية:
  - ← استقلال الوحدة الاقتصادية؛
  - ← استمرارية الوحدة الاقتصادية؛
  - ← الفترات المحاسبية ؛
  - ← القياس النقدي .
- ✓ المبادئ المحاسبية:
  - ← التكلفة التاريخية؛

← تحقق الإيرادات؛

← مقابلة المصروفات بالإيرادات؛

← الافصاح الكامل.

✓ محددات النظام؛ مثل:

← التكلفة والمنفعة؛

← الأهمية النسبية؛

← الحيطة والحذر؛

← العرف الصناعي أو التجاري.

2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته.

أ. وظائف نظام المعلومات المحاسبي.

إن نظام المعلومات المحاسبي يقوم داخل المنظمة بعدة وظائف من أهمها:

أ1. **وظيفة تجميع البيانات المحاسبية**: ويتم فيها تجميع البيانات المحاسبية التي تعبر عن أحداث النشاط الاقتصادي في المنظمة المتمثل بالعمليات المالية التبادلية بين المنظمة والأطراف الداخلية كالموظفين والملاك وبينها وبين الأطراف الخارجية كالمستثمرين والحكومة.

أ2. **وظيفة مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية**: يتم فيها التحقق من صحة البيانات المحاسبية قبل إدخالها لعملية المعالجة للتأكد من اكتمالها وصحتها وأن عملية تسجيلها قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة، فمثلا: تراجع فواتير البيع للتأكد من صحة بياناتها ودقة العمليات الحسابية الظاهرة بها.

أ3. **وظيفة معالجة البيانات المحاسبية**: يتم فيها معالجة (تشغيل) البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات تخدم أهداف المنظمة، من خلال عملية الترصيد، التبويب، وحل المعادلات الحسابية كطرق الاهتلاك للأصول الثابتة.

أ4. **وظيفة تخزين المعلومات المحاسبية**: تقوم هذه الوظيفة مقام الذاكرة بالنسبة للإنسان، وبالتالي فهي تعتبر من أهم الوظائف لأنها تقوم بحفظ المعلومات التي يتم

الحصول عليها بعد معالجة البيانات المحاسبية، والتي تمثل تاريخا بالنسبة للنظام الأساسي ككل (المنظمة مثلا) وتغطي كافة جوانبه. لذلك تتم عملية التخزين بطريقة منظمة ومدروسة بحيث يسهل استرجاعها عند الحاجة، ويستفاد من المعلومات المحاسبية المخزنة في إعداد التقارير.

أ5. **وظيفة العرض التلخيصي للمعلومات**: تكون التقارير بأسلوب كمي أو بياني، وتكون إما دورية كميزان المراجعة الذي يعكس أرصدة الحسابات في المنظمة، أو جدول حسابات النتائج الذي يعكس نتيجة أعمال المنظمة، أو الميزانية التي تعكس المركز المالي في تاريخ معين، وإما أن تكون حسب الطلب من الإدارة كتقرير عن المنتجات الأكثر مبيعا، أو تقرير عن المناطق الجغرافية للعملاء، أو تقرير الحالة الائتمانية لأحد العملاء، أو تقرير تحليل المبيعات حسب المنتجات أو حسب المناطق، وإلى غير ذلك من التقارير اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

ب. مكونات نظام المعلومات المحاسبية.

إن تحقيق الأهداف والقيام بوظائف التي قام من أجلها نظام المعلومات المحاسبية يتطلب مجموعة من العناصر أو المكونات نذكرها فيما يلي:

ب1. **وحدة تجميع البيانات**: وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة والتسجيل.

ب2. **وحدة تشغيل البيانات**: إن البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات قد يتم استخدامها في الحال إذا ما وجد أنها مفيدة لاتخاذ القرار في لحظة تجميعها. ولكن في غالب الأحيان قد تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتكون معلومات

مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبي.

ب3. **وحدة تخزين واسترجاع البيانات**: وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرار.

ب4. **وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات)**: وقنوات المعلومات هذه هي الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام المحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات (إلى مستعمليها بصفة عامة). وقد تكون قنوات الاتصال هذه آلية أو يدوية (على شاشات أو ورق) حسب الغرض والإمكانيات المتاحة.

ب5. **دورة القرارات الإدارية**: والقرارات الإدارية عادة ما تكون اختيارا بين البدائل. ويقوم متخذ القرارات بمراجعة أهداف المشروع ومن ثم توزيع الموارد المتاحة لتحقيق هذا الهدف بالطريقة التي تؤدي إلى تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

3. النظام المعلومات المحاسبي الآلي (باستخدام الحاسوب).

نظرا لنقاط الضعف التي يظهرها نظام المحاسبة بالمطابقة، أصبح مسيرو المؤسسات مجبرين على البحث عن وسيلة لتحسين نوعية العمل المحاسبي وسرعته، وجاء الإعلام الآلي ليستوفي هذه المواصفات، إذ أن إدخاله في المحاسبة يسمح بتبسيط العمل المحاسبي وجعله فعالا وخاصة أكثر سرعة.

إن استعمال الحاسوب يوفر الامتيازات التالية:

- ✓ تقليص الزمن المستغرق في التسجيل المحاسبي إلى النصف على الأقل.
- ✓ يسمح أيضا نظرا لسرعته بالمتابعة اليومية للعمل اليدوي، واستخراج وضعيات وسيطة كل شهرا أو كل فصل على الأقل.

ونشير إلى أن معالجة البيانات المحاسبية باستعمال الحاسوب تسير عادة باستخدام برنامج محاسبي مصمم حسب احتياجات المنظمة تماشيا مع حجم وطبيعة نشاطاتها.

يمثل النظامان المحاسبيان الأولان قاعدة للنظم المحاسبية الأخرى، والمحاسبة كنظام للمعلومات ترتكز عليهما عن طريق أخذهما كأساس، ولقد لجأت المؤسسات إلى نظام المحاسبة بالمطابقة لتحسين نوعية العمل إضافة إلى ربح الوقت.

وبعد الثورة المعلوماتية والتكنولوجية في سنوات الستينات وزيادة حاجة المؤسسات إلى المادة المعلوماتية، أجبرت المؤسسات على إدخال الإعلام الآلي في نشاطاتها

اليومية، ومنذ ذلك الوقت أصبح الحاسوب أداة حاسمة ولا يمكن الاستغناء عنها في عمل المنظمة.

ثانيا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الآلي.

يمكن تناول مفهوم نظام المعلومات المحاسبي من جانبين هما:

1. الجانب الأول.

الذي ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبي على انه مجموعة من الوظائف، إذ يقوم بعملية تجميع البيانات وتسجيلها وخزنها ومعالجتها وإنتاج المعلومات المحاسبية وتقديمها إلى الإطراف ذات المصلحة لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

والشكل التالي يوضح أطار عمل نظام المعلومات المحاسبي من منظور أنه مجموعة من الوظائف.[8]

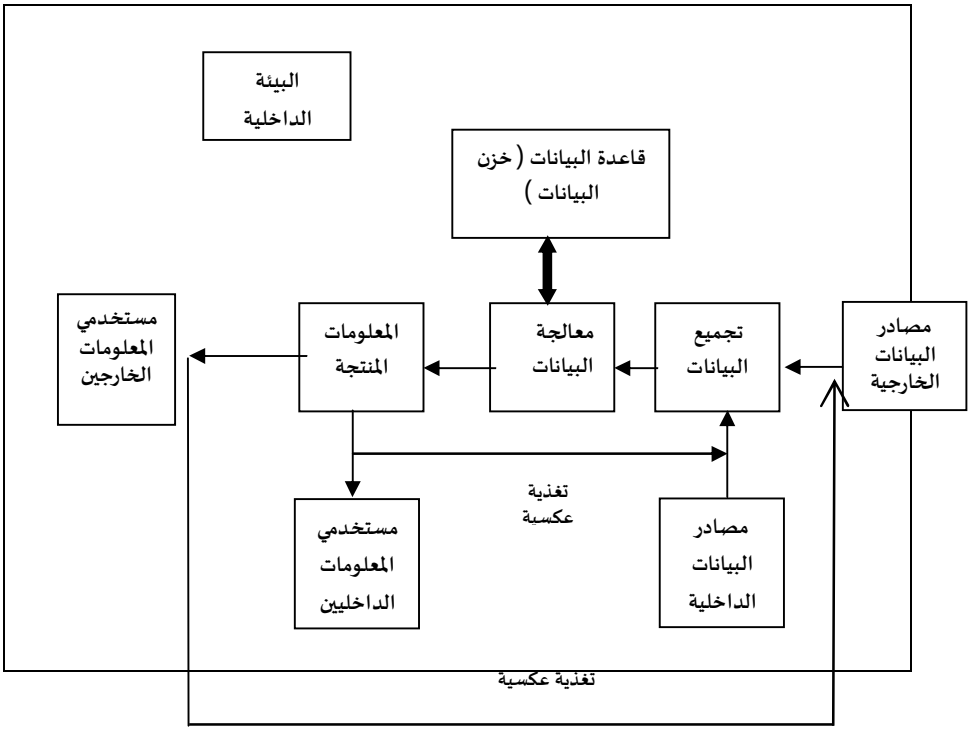

Source:James A. Hall.Accounting Information Systems. 6th ed. by south- westernCengage Learning. USA. 2008.p11.

ومن الشكل حيث إن مصادر البيانات مصدرين هما:

أ . المصادر الخارجية .

ب . المصادر الداخلية .

2. الجانب الثاني.

الذي ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبي على انه مجموعة من الأنظمة الفرعية، التي تعالج العمليات المالية والعمليات غير المالية التي تؤثر بشكل مباشر على معالجات العمليات المالية، وعلى وفق هذه الرؤيا فأن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من ثلاثة أنظمة فرعية رئيسية وهي:[9]

أ. نظام معالجة العمليات.

إذ يقوم هذا النظام بتزويد المنظمة يوميا بالوثائق والطلبات المختلفة التي يقدمها المتعاملين مع المنظمة ويشكل جوهر نظام المعلومات المحاسبي، إذ يتم التعامل مع دورات النظام كدورة التمويل، الإنتاج ،الإيرادات وغيرها.

ب. نظام التقارير المالية.

ويقوم بإنتاج الكشوفات المالية مثل كشف الدخل والميزانية وكشف التدفق النقدي وبقية الكشوفات المالية والتحاليل التي تتطلبها القوانين والقواعد المهنية .

ج. نظام التقارير للإدارة.

وهذا النظام يزود الإدارة بالتقارير التي تحتاجها في اتخاذ القرارات مثل الموازنات وتقارير الانحرافات و تقارير تقييم الأداء وغيرها.

والشكل يمثل إطار عمل لنظام المعلومات المحاسبي من وجهة نظر على انه مجموعة من الأنظمة الفرعية.

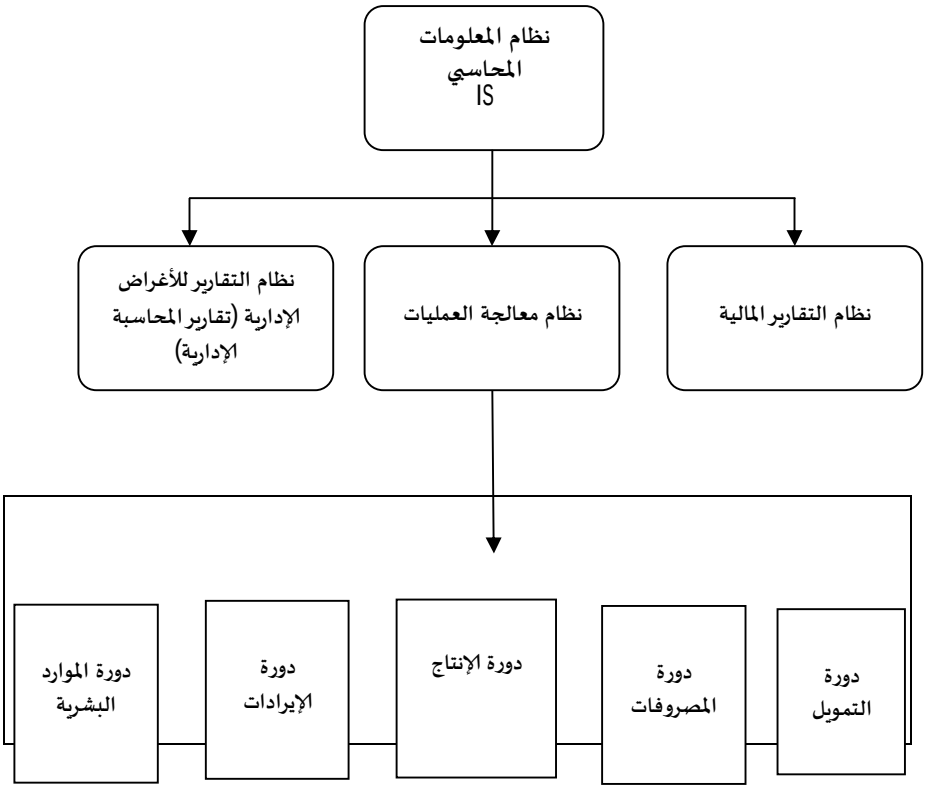

المصدر: ناجي شايب كايم الركابي، مدخل نظري لنظام المعلومات المحاسبي ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد،2006، ص 20.

من الشكل حيث إن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من ثلاثة أنظمة فرعية رئيسية وهي:

- ✓ نظام التقارير المالية الذي يزود الكشوفات المالية إلى الجهات الخارجية مثل المستثمرون، المقرضون، الدائنون والضرائب وغيرها.
- ✓ نظام معالجة العمليات ويتكون هذا من خمسة أنظمة فرعية وهي: دورة التمويل، دورة المصروفات، دورة الإنتاج، دورة الإيرادات، دورة الموارد البشرية

- ✓ نظام التقارير الإدارية: حيث يزود أدارة المنظمة بالمعلومات المالية التي تحتاجها أدارة المنظمة لغرض التخطيط والرقابة والتقييم، مثل الموازنات، تحاليل الربحية، الحجم والكلفة وتقارير الانحرافات والتقارير التي تستخدم الكلفة الجارية في إعداد قوائمها المالية، فضلا عن الكلف التاريخية. وان هذه التقارير لا تلتزم بما تفرضه مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما (GAAP) من قيود ومتطلبات ومن الجدير بالذكر فأن للإدارة السلطة الكافية لطلب المعلومات التي تحتاجها وبشكل الذي تريده لاستخدامها في اتخاذ القرارات وحل مشاكلها، وكذلك للأغراض الأخرى.

هذا ويمكن إيضاح العلاقة والترابط بين مجموعة الأنظمة الفرعية التي يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي بالشكل:[10]

الأنظمة الفرعية التي يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي.

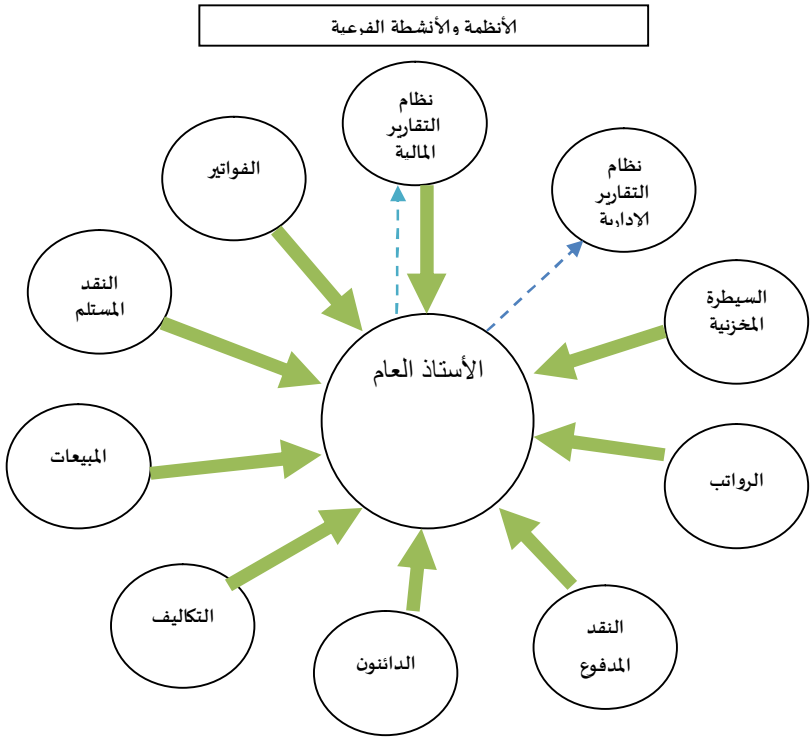

Source: James A. Hal, OP.cit, P.387.

إذ أن هناك جملة عوامل تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأستاذ العام في المنظمة وفي الوقت نفسه فان الأستاذ العام ينتج نوعين من التقارير احدهما للأغراض الخارجية والآخر للإغراض الداخلية.

ونرى أن كلا المفهومين لنظام المعلومات المحاسبي الآلي متداخلان فيما بينهما، فمفهوم مجموعة الوظائف يعتمد بالأساس على عدد من الأنشطة الفرعية التي تقوم بتجميع البيانات المتعلقة بأنشطتها المختلفة. وفي الوقت نفسه فأن مفهوم مجموعة الأنظمة الفرعية يعتمد على تجميع البيانات لكل نشاط او نظام فرعي ومن ثم تجميع بيانات الأنظمة الفرعية لتصب في وعاء اكبر للبيانات تخص كل نظام المعلومات المحاسبي، وهذا الأمر يعكس الترابط بين مكونات نظام المعلومات المحاسبي في المنظمة .

ثالثا: المقارنة بين نظامي المعلومات اليدوي والآلي.

ببساطة، هي نفس الشيء بالنسبة لليدوي ولكن باختلاف بسيط وهو بأن يقوم المحاسب بأمر البرنامج المحوسب باتباع الأوامر السابقة جميعها عند إدخال البيانات إليه. ويقتصر عمل المحاسب بعدها على إدخال المعلومة ليس أكثر ، ويقوم الجهاز بتنفيذ باقي الخطوات.

ولكن قبل إدخال البيانات للحاسوب، لا بد للمحاسب وبمساعدة مبرمج إنشاء برنامج الأوامر وبشكل مسبق:

- ✓ إنشاء آلية ترميز للحسابات (كما بالنظام اليدوي)، والتي من خلالها يمكن جعل البرنامج يميز نوع وطبيعة الحسابات.
- ✓ إنشاء دفتر يومية مبرمج وفقا لآلية ترميز الحسابات.
- ✓ إنشاء حسابات عامة في دفتر الأستاذ العام وحسابات تفصيلية مبرمجة في دفتر الأستاذ المساعد.
- ✓ إنشاء آلية ترحيل مبرمجة للحسابات.
- ✓ إنشاء قوائم مالية مبرمجة.

لتوضيح طبيعة المقارنة بين النظامين اليدوي والآلي نأخذ عمليتين، أحدهما عملية شراء والأخرى عملية البيع، حيث تم تزويد مكونات نظام المعلومات المحاسبي بالبيانات

الضرورية عن مثل هذين الحدثين الاقتصاديين وغيرهما، و الجدول التالي يوضح المقارنة بين النظامين.

جدول رقم (01): يبين المقارنة بين نظام المعلومات اليدوي والآلي.

نظام المعلومات المحاسبي اليدوي	نظام المعلومات المحاسبي الآلي	تحليل العمليات
مرحلة التسجيل: ينظم قيد اليومية في سجل يومية المبيعات او المشتريات	مرحلة الإدخال: إدخال بيانات المبيعات او المشتريات إلى الحاسوب مباشرة	في النظام اليدوي تسجل وتخزن البيانات في السجلات، أما في النظام الآلي فتدخل المعلومات وتخزن على أوساط الخزن مثل الأقراص الليزرية "CD"
مرحلة الترحيل: 1-حيث يرحل رصيد المبيعات أو المشتريات إلى سجلات الأستاذ الفرعية لكل من المبيعات والمشتريات. 2-ترحيل أجمالي المبيعات او أجمالي المشتريات من سجل اليومية العامة إلى سجل الأستاذ العام	مرحلة المعالجة: 1-تسجيل بيانات المبيعات والمشتريات في حساب المدينون او الدائنون بالفايل الرئيسي لكل منهما 2-تحديث بيانات الفايل الرئيسي لكل من حساب المدينون والدائنون على ضوء عملية البيع او الشراء .	تسجيل العمليات أولا في فايل مؤقت خاص بالمدينين والدائنين ثم يحدث الفايل الرئيسي لكل منهم
مرحلة التلخيص أعداد ميزان المراجعة .	مرحلة الإخراج يتم معالجة العمليات المختلفة في الفايل الرئيسي Master file ثم طباعة ميزان المراجعة .	يتم استخراج الرصيد لكل من المدينين والدائنين في سجل الأستاذ ولكل شخص.

من الجدول السابق نلاحظ إن كلا النظامين اليدوي والآلي يتشابهان من حيث نفس البداية، إلا إنهما يختلفان في تفاصيل تنفيذ العمليات والوسائل والمعدات المستخدمة لكل من النظامين، حيث الاختلاف في مايلي :

- ✓ آليات الإدخال والمعالجة والمخرجات وكذلك في استخدام تكنولوجيا المعلومات مما اثر ايجابيا على قدرة نظام المعلومات المحاسبي الآلي على إنتاج المعلومات المحاسبية بكفاءة وسرعة ودقة عاليين
- ✓ في النظام اليدوي حيث اليوميه العامة أما في النظام الآلي حيث ملف العمليات.
- ✓ سرعة المعالجة في النظام الآلي مقارنة باليدوي.

رابعا: أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تكوين ميزة تنافسية.

بعد تحول المحاسبة من مجرد حرفه او مهنه إلى نظام معلومات ينتج احد أصول المنظمة ألا وهي المعلومات المحاسبية يمكن النظر إلى أهمية نظام المعلومات المحاسبي الآلي من خلال تناول العناصر الآتية:

1. أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تكوين ميزة تنافسية.

في عالم اليوم أصبحت المعلومات المحاسبية مصدرا رئيسا لمعظم المنظمات لتكوين ميزة تنافسية وان هذا يعتمد على معرفة عوامل النجاح الحاسمة لنظام المعلومات المحاسبي الآلي ، وبشكل أساسي مدى جودة المعلومات المحاسبية المرتبطة أصلا بقدرة منتجي المعلومات وبنفس الوقت باحتياجات ومتطلبات مستخدمي تلك المعلومات من خلال الدقة والتوقيت والاكتمال والاتساق[11]. ان عوامل النجاح الحاسمة لنظام المعلومات المحاسبي من شأنها ضمان جودة المعلومات، ويمكن تحديد عوامل النجاح الحاسمة لنظام المعلومات المحاسبي بما يلي:[12]

أ . مدى إلتزام الإدارة العليا بالمعايير والقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما.
ب . التعليم والتدريب لمنتجي المعلومات المحاسبية.
ج . طبيعة المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية.

وأن نظام المعلومات المحاسبي الآلي يلعب دورا مهما في تعزيز الميزة التنافسية وإيجاد حصة سوقية للمنظمة من خلال قدرته على توفير المعلومات المحاسبية التي تتيح للإدارة القدرة على التنبؤ واتخاذ القرارات التي تضمن للمنظمة التفوق وذلك بتخفيض التكاليف التشغيلية أو إعادة تشكيل سلسلة القيمة بما يحقق الميزة التنافسية، إذ أن الكثير من الأدوات والتقنيات التي تستخدمها المنظمات في أعادة هيكلية سلسلة القيمة مثل نظام وإعادة هندسة العمليات وهندسة القيمة تعتمد بشكل أساسي على مدى جودة المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص ونظام المعلومات الإداري بشكل عام.

فكيف تستطيع المنظمة من أعادة التصميم الأساسي للعمليات الإنتاجية والإدارية والبشرية وتحقيق تحسينات جوهرية في معايير قياس الأداء الحاسم لها، مثل

التكلفة، الجودة، الخدمة والسرعة وبما يؤدي إلى أعادة هيكلة سلسلة القيمة حيث يتم إضافة خطوط إنتاجية وإزالة وتحسين خطوط أخرى وإعادة تصميم المنتجات وإزالة الكثير من الكلف الثابتة وتغيرات جوهرية على الموارد البشرية واستخدام تكنولوجيا متقدمة، فضلا عن إجراء تحسينات هائلة في مجال إدارة العمليات.

وكل هذه العمليات تجعل من سلسلة القيمة ذات قدرة اكبر على إضافة القيمة، فلا هدر بالموارد ولا تكاليف مرتفعة ولا بضاعة متدنية الجودة. وهذه عناصر أساسية تسهم في تحقيق الميزة التنافسية لأي منظمة، والعنصر المشترك فيها هو جودة المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي الآلي. وتصور كم أن المعلومات الرديئة تضر بسمعة المنظمة وميزتها التنافسية، وعدم رضا مستخدمي المعلومات المحاسبية، وكم يؤثر على نمو وتوسع وتطور المنظمة.

2. أهمية نظام المعلومات المحاسبي كأحد أصول المنظمة.

تعد المحاسبة أحد أنظمة المعلومات المهمة في الحياة الاقتصادية إذ اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي (FASB) بيان بمفاهيم المحاسبة المالية لعام 1980 إذ عرف المحاسبة بأنها (نظام معلومات هدفه الرئيسي تقديم المعلومات المحاسبية إلى متخذي القرارات الاقتصادية وبهذا المعنى فان المعلومات بشكل عام والمعلومات المحاسبية بشكل خاص تعتبرا حد أصول المنظمة التي لا غنى عنها. فلم تعد المعلومات المحاسبية شيئ ثانوي، بل أن المعلومات المحاسبية تعتبر من العوامل الحاسمة لنجاح إي منظمة ولا يمكن تصور أي منظمة تستطيع إن تخطط وتراقب وتتخذ قرارات ولها حصة سوقية وميزة تنافسية بدون معلومات ذات جودة عالية وهذا الأمر يتطلب نظام معلومات محاسبي ذا كفاءة عالية من حيث التصميم والتشغيل، بل أن المعلومات المحاسبية أصبحت محددة إلى درجة كبيرة بحيث لكل قرار من نوع معين ومدى معين حجم ونوعية من المعلومات التي تناسبه .

فوظيفة مستخدم المعلومات المحاسبية هي كوظيفة الطبيب الأخصائي لمريض معين عندما يتخذ قراره بتشخيص حالة المريض، نعم أن أهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بمستوى أهمية وظيفة الطبيب عند اتخاذ قراره بالتشخيص .

وعلى سبيل المثال فإن القرارات من نوع:[13]

- ✓ قرارات تتعلق بموازنة التنبؤات .
- ✓ قرارات التوسع في أسواق جديدة .
- ✓ قرارات الاستثمارات في مشاريع جديدة .

وهذه الأنواع من القرارات لابد أن يكون لكل منها نوع من المعلومات، فمثلا قد يكون نوع المعلومات:

- ✓ بيانات عن السوق من حيث المنافسين، اتجاهات السوق.
- ✓ مقدار السيولة النقدية .
- ✓ تحليل الكلفة، المنفعة.
- ✓ القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

أما المتطلبات الأساسية للمعلومات المطلوبة لمثل هذه القرارات فقد تكون:

- ✓ معرفة أرصدة الحسابات.
- ✓ حجم المدينين وحجم الدائنين.
- ✓ المبيعات وهامش الربح.
- ✓ المطلوبات وغيرها.

وهذا يعني أن لكل قرار نوع من المعلومات، وهناك متطلبات لكل نوع من أنواع المعلومات.

خاتمة.

من خلال الدراسة النظرية لأهمية العمل بنظام المعلومات المحاسبي الآلي للمنظمة يمكن تقديم التوصيات التالية والتي على المنظمات الجزائرية العمل بها حتى تستفيد من هذا النوع من الأنظمة:

- ✓ توعية إدارات المنظمات بأهمية نظم المعلومات المحاسبية الآلي، لما سيكون له من انعكاس إيجابي على متخذي القرارات الاستثمارية، وتوضيح مفهوم المنفعة لها، وبأن العائد سيكون أعلى من التكلفة على المدى المتوسط، من منطلق أن النظام الآلي يجعل المستثمرين يقبلون على المنظمة بشكل كبير، وأنها ستخفض من الأيدي العاملة على المدى القصير وبذلك تنخفض التكلفة.

- ✓ توعية إدارات المنظمات على ضرورة استخدام البرمجيات المرنة أي القابلة للتطوير والتأقلم مع التغييرات التي تطرأ على البيئة المحيطة بالمنظمة.
- ✓ توعية إدارات المنظمات باستخدام برامج حماية متطورة للحفاظ على خصوصية المتعاملين مع المنظمة، وبالتالي زيادة ثقتهم بها وبمخرجات نظامها الآلي، لمواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة، وتحديث أنظمتها الآلية وفقا لها.
- ✓ حث المستثمرين على التعامل مع تلك المنظمات التي توظف الآليات التكنولوجية في أنظمتها عامة ونظامها المحاسبي خاصة، وتشجيع المنظمات التي لا توظف الآليات التكنولوجية على استخدامها.

الهوامش:

[1] حلمي سلام، " نظم المعلومات المحاسبية " دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 31
[2] إبراهيم رسلان حجازي، " نظم المعلومات المحاسبية " دارس الثقافة العربية، 1988، ص 29.
[3] حلمي سلام، مرجع سابق، ص 28.
[4] دلال صادق بطرس، " نظم المعلومات المحاسبية " بدون ناشر، بدون سنة نشر ص 75: 76.
[5] شعبان يوسف مبارز، تصميم نظم معلومات محاسبية من منظور الجودة الشاملة بغرض ضبط تكلفة المنتج النهائي وتقييم أداء المنشأة " نموذج مقترح، مجله العلوم الاداريه - بنى سويف .2008،ص 3
[6] إبراهيم رسلان حجازي، مرجع سابق، ص 46- 47.
[7] طارق سالم البقلي، نظام المعلومات المحاسبي وعلاقته بنظام المعلومات الاداري، ندوة دور المعلومات المحاسبية فى دعم اتخاذ القرار الإدارى القاهرة – جمهورية مصر العربية29-23 نوفمبر 2006
[8] James A. Hall,Accounting Information Systems, 6th ed, by south- westernCengage Learning, USA, 2008.p11.
[9] Ibid,p 9-10.
[10] Ibid,p 387
[11] Xu,Hongjiang, Critical Success factors for Accounting Information Systems, data Quality, dissertation for PHD, University of Southern Queensland, Australia, 2003,p 16. At http://dataquality.computing.dcu.ie/thesis/HJ%20Xu.disseratation.pdf

[12] ناجي شايب كايم الركابي، مدخل نظري لنظام المعلومات المحاسبي ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد،2006، ص 25
[13] نفس المرجع السابق، ص 27.

العوامل المؤثرة على استخدام نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية - دراسة نموذج تقبل التكنولوجيا TAM والمخاطر المتصورة PR

د. زبير عياش --- جامعة أم البواقي - الجزائر
أ. نعيمة غنام--- جامعة أم البواقي - الجزائر

ملخص

انتقل نظام المعلومات من لعب دوره التقليدي في دعم عمليات التشغيل إلى دوره المركزي كأحد عوامل صياغة إستراتيجية المؤسسة، الأمر الذي يؤكد ويحتم ضرورة وجود نظام محكم للمعلومات يتميز بالديناميكية، الانسجام والفعالية. حيث لا قرار دون توفر المعلومات المفيدة والآنية، إلا أن استعماله في المؤسسات الجزائرية يبقى محتشما إلى حد الآن فلازالت هذه الأخيرة تعاني العقبات والعراقيل التي تحد من استخدامه خاصة فيما يخص قضايا الثقة، الخصوصية، كيفية الاستعمال وسهولتها وغيرها، والتي قد تؤثر بدورها على توجه المنظمة لاستخدام نظام المعلومات والتكنولوجيا الحديثة من عدمها، وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة على سلوكيات المنظمة الجزائرية في استخدام نظام المعلومات

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، نظرية المخاطر المتصورة، نموذج تقبل التكنولوجيا، سلوك المؤسسات الجزائرية.

Abstract

Information Technology system usage has risen beyond its traditional role of operational support and now plays a central role in formulating business strategies. Which underscores the imperative need for an elaborate system of information are dynamic, harmony and effectiveness, where no decision without the availability of timely and useful information. but its use in the Algerian institutions remains modest to the point now . where it suffer obstacles and barriers that limit their use, especially with regard to issues of trust, Privacy, how to use the ease and others., which may in turn affect the orientation of the Organization for the use of the information system and modern technology or not, and it This research aims to study factors affecting the behavior of the organization of Algeria in the use of the information system.

Keywords: information system, the theory of perceived risk, model accepted technology, the behavior of Algerian institutions.

مقدمة.

إن ظهور التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية جعل من تبني التكنولوجيا ونظام المعلومات ضرورة ملحة في الحياة الاقتصادية، حيث توفر هذه الأخيرة الفرص الهائلة لمستخدميها، إلا أن العقبة الرئيسية في تطبيقها بعد الحصول عليها هي قضية الأمن في استخدامها، فالدراسات البحثية التجريبية لسلوك الأفراد نحوها قليلة مقارنة مع التوسع والتطور الهائل الذي تشهده هذه الأخيرة حيث تعتبر الثقة مصدر قلق كبير في أوساط المستهلكين الجزائريين أو في جميع أنحاء العالم، حيث لا تزال مخاوف كثيرة تشل الكثير من الأفراد والمنظمات عن استخدام التكنولوجيات الحديثة، محور هذه الدراسة هي مؤسسات تقديم خدمات الفندقة في الجزائر التي تنوي استخدام التكنولوجيات الحديثة مثل استخدام الشبكة العنكبوتية في إجراء الصفقات مع عملاءها من مؤسسات وأفراد كالحجوزات، الخدمات التكاملية مع مؤسسات السياحة، النقل، حيث تهدف الدراسة إلى معرفة العوامل التي من شانها أن تؤثر على سلوكيات هذه المنظمات في اعتماد نظام المعلومات وذلك بالاعتماد على الأسس النظرية للبحوث السابقة في نظريات المخاطر المتصورة فضلا عن نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM technology acceptance model) .

أولا: التساؤل الرئيس والأسئلة الفرعية.

للإحاطة بجميع جوانب هذا الموضوع كان لابد لنا من الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- ✓ ما هي العوامل المؤثرة على اعتماد وتطبيق نظام المعلومات في المؤسسة الجزائرية؟
- ✓ ولتحليل أفضل قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة بين المخاطر المتصورة من نظام المعلومات وتصور الفائدة المدركة منه ؟
- ✓ ما هي العلاقة بين المخاطر المتصورة من نظام المعلومات وسهولة الاستخدام؟
- ✓ هل هناك علاقة بين تصور الفائدة المدركة، تصور سهولة الاستخدام واستخدام نظام المعلومات؟

- ✓ هل تؤثر المخاطر المتصورة على استخدام نظام المعلومات؟ كيف ذلك ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

إن الدور الأساس لأي نظام معلومات هو القيام بجمع البيانات وتشغيلها بالطرق المناسبة ومتابعة التعديلات والتحديثات التي تطرأ عليها من أجل ضمان تدفق وانسياب المعلومات إلى مراكز الأنشطة المختلفة في المؤسسة لاتخاذ أكفأ القرارات. وعليه فالاستثمار الناجح في التكنولوجيا قد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وعكسه قد يؤدي إلى عواقب وخيمة لا تحمد عقباها مثل الخسائر المالية وانخفاض رضا العمال وغيرها. على الرغم من زيادة الاستثمار في هذه التكنولوجيات إلا انه من المهم معرفة العوامل المؤثرة على الأفراد والمؤسسات في تبني واعتماد نظام معلومات معين (IS). فمع توصيات الدراسات والمؤتمرات التي تقام بخصوص هذا الموضوع إلا إن استخدامه يبقى مرهونا بسلوكيات معينة حيث يرجع ذلك إلى أن درجة الثقة المتصورة تلعب دورا هاما في تبني هذه التقنيات داخل المؤسسة فالتعرض للقرصنة ، وسرقة المعلومات حواجز تقف بين نظام المعلومات والأشخاص الراغبين في استعماله[1]. خاصة وأن الموظفين لا يدركون الفائدة من نظام المعلومات في تحسين الأداء والجودة والبعض لا يزال يظن أن الاستعمال التقليدي اليدوي كالآلة الحاسبة ونظام excel البسيط أكثر بساطة وسهولة من الأنظمة المتطورة المعقدة. وعليه نعتقد أن زيادة المخاطر المتصورة قد تؤدي إلى تقليل تصور الفائدة المدركة وتصور سهولة الاستخدام[2] مما يؤدي بدوره إلى تقليل أو التخفيض من استعمال تقنيات نظام المعلومات، ولتحليل هذه العلاقة أكثر تم التحقيق في الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين المخاطر المتصورة من نظام المعلومات والفائدة المدركة منه؛

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين المخاطر المتصورة من نظام المعلومات وسهولة الاستخدام؛

الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين الفائدة المدركة من نظام المعلومات واستخدامه داخل المؤسسة؛

الفرضية الرابعة: هناك علاقة بين تصور سهولة الاستخدام لنظام المعلومات واستخدامه داخل المؤسسة؛

الفرضية الخامسة: كلما زادت المخاطر المتصورة لنظام المعلومات قل استخدامه.

ثالثا: أهمية الدراسة.

يرمي هذا البحث إلى التعامل مع مواضيع محددة ضمن مجال استخدام التكنولوجيا وتسيير نظام المعلومات MIS داخل المؤسسة الجزائرية تتمثل في:

- ✓ دراسة أهم العوامل التي قد تؤثر على استخدام نظام المعلومات في المؤسسة الجزائرية
- ✓ تقديم نظرة عامة لاستخدام التكنولوجيا، معوقاتها والإجراءات المستقبلية الواجب اتخاذها من تحسين تصميم السياسات الرامية إلى تعزيز اعتماد وقبول واستخدام نظام معلومات
- ✓ تقدم نتائج الدراسة نظرة مفيدة لشركات البرمجيات على العوامل الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تقديم منتوج في السوق الجزائرية.

رابعا: أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف الدراسة في:

- ✓ معرفة مدى تطبيق نظام المعلومات داخل المؤسسة الجزائرية
- ✓ البحث في مختلف المتغيرات التي تؤثر على هذا التطبيق
- ✓ اختبار العلاقة بين تصور الفائدة المدركة Perceived Usefulness والتوجه لاستخدام نظام المعلومات
- ✓ اختبار العلاقة بين تصور سهولة الاستخدام Ease of use والتوجه لاستخدام نظام المعلومات
- ✓ تحديد العلاقة بين المخاطر المتصورة من نظام المعلومات واستخدامه داخل المؤسسات الجزائرية.

خامسا: الدراسات السابقة.

بعد العصر الصناعي أصبحنا نعيش عصر العولمة والمعلوماتية حيث تحولت المؤسسات من الاعتماد على المنتجات إلى الاعتماد على المعرفة. فموضوع التنافس انتقل ليصبح عملية الابتكار في حد ذاتها عوضا عن المنتج ، وتحول التركيز من كيفية الإنتاج وكميته إلى التركيز على عملية الإنتاج نفسها والخدمات المصاحبة لها. نظام المعلومات هو مجموعة نظم مبنية على استخدام الحاسب الآلي كأداة لتطبيق أهداف المنظمة التي تعتمد على استخدام المعلومات ، وعادة يتعدى هذا النوع من المعلومات حدود المنظمة ليشمل العملاء، المستهلكين، الموردين والمنافسين، ولهذا نجد أن استخدام أدوات وشبكات الاتصال يعتبر جوهر تطبيق نظم المعلومات[3]. نشأ علم نظم المعلومات كأحد فروع علم الحاسوب، كمحاولة لفهم فلسفة إدارة التقنية داخل المنظمات. ثم تبلور ليصبح مجال رئيسيا، حيث تزايد التأكيد على أنه مجال هام للبحوث في الدراسات الإدارية ويتم تدريسه في جميع الجامعات الكبرى والمدارس التجارية في العالم[4]. ولقد باتت المعلومات وتقنيتها في يومنا هذا أحد الموارد الخمسة المتاحة للمدراء لتشكيل المؤسسة إلى جانب الموارد البشرية والموارد المالية والمواد الخام والآلات. وهنالك كثير من الشركات التي استحدثت منصب رئيس قسم المعلومات (CIO) والذي يوازي عدة مناصب أخرى مثل الرئيس التنفيذي (CEO) ورئيس قسم المالية (CFO)[5]. الدراسات السابقة ركزت على التحقيق في استخدام كل من البريد الالكتروني ، الحوسبة الشخصية، قواعد البيانات ، البرمجيات المختلفة[6] إضافة إلى العديد من الدراسات الحديثة [7] وقد درست اثر نموذج تقبل التكنولوجيا TAM على سلوك المستخدمين للإنترنت وتحديدا WWW.

اعتبرت المخاطر المتصورة في الأدبيات السابقة احد العوامل الأساسية المؤثرة في استعمال التكنولوجيات الحديثة[8] ، حيث أظهرت الأبحاث أن الثقة والمخاطر المتوقعة هي العوامل الحاسمة في شرح قبول المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بيئة الأعمال[9] ويرجع تفسير الثقة إلى الإحساس بالمخاطر المتوقعة، ويشير العديد من الباحثين أن استيعاب مدى أهمية الثقة في استخدام التكنولوجيات الحديثة يعني فهم المتغيرات التي قد تؤثر على سلوك المستهلك لها في الحياة الاقتصادية[10]. منذ أن كان (Bauer , 1960) أول من اقترح أن السلوك هو وسيلة تعبير عن المخاطر المتصورة ، وقد حاولت البحوث

التجريبية تحديد الأنواع المختلفة من المخاطر المتوقعة المؤثرة في السلوك. فالمخاطر المتصورة المرتبطة بالمعاملات عبر الإنترنت والتكنولوجيات الحديثة قد تقلل من تصورات السيطرة على البيئية والسلوكيات، وعدم وجود الإحساس بالسيطرة من المرجح أن يؤثر سلبا على نوايا استخدام نظام المعلومات كتكنولوجيا حديثة[11] .

يجلب نظام المعلومات فرصا هائلة للمؤسسات الاقتصادية ويمثل نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM technology acceptance model) المقترح والمطور من قبل وهو النموذج الذي يفسر تبني الأفراد لأنواع التكنولوجيا ونظام المعلومات، ويرجع ذلك إلى أن الأفراد يتبنون هذا النظام بسبب الامتيازات المتحصل عليها منه مثل فوائده وسهولة استخدامه ، ويدمج هذا النموذج بين نظريات عديدة أهمها أسباب السلوك[12] أي التأثير المباشر وغير المباشر على سلوك الأفراد ونظرية السلوك المخطط theory of planned behavior TPB [13] وتشير بحوث (Davis, 2000) إن الخلفية الشخصية أو البيئية ومجموعة المعتقدات قد تؤثر على نية الأفراد مما قد يشجع أو يحد من استخدامهم للتكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الاقتصادية، وقد ركزت البحوث السابقة حسب نموذج تقبل التكنولوجيا على دمج المخاطر المتوقعة بدرجة الثقة والتي تتصل بسهولة الاستخدام والفائدة المدركة[14]، وتعني سهولة الاستخدام الدرجة المتوقعة لخلو النظام من بذل الجهد بالنسبة للمستخدم ، والفائدة المدركة والتي تعني احتمال زيادة فعالية وظيفة المستخدم عند استخدام نظام المعلومات[15]. ويعتبر هذا النموذج احد النماذج الأكثر استخداما في مجال المعلومات والتكنولوجيا فعن طريقه يتم التنبؤ المستقبلي للاستخدام ومحدداته[16]. تركيزنا الرئيسي هو دراسة مجموعة العوامل المؤثرة على استخدام نظام المعلومات،أين نسعى إلى اختبار نموذج تقبل التكنولوجيا، ونموذج المخاطر المتصورة على المؤسسات الجزائرية لاستكشاف أهم العراقيل التي جعلت من تطبيق نظام المعلومات فيها محدودا مقارنة بالمؤسسات النظيرة لها في أرجاء العالم.

سادسا: منهجية الدراسة.

يعتمد البحث على استخدام الإحصاء الوصفي من أجل التحقيق في العوامل المؤثرة على استخدام نظام المعلومات وذلك بالاعتماد على إجراء دراسة استقصائية تضم بيانات مجموعة من الفنادق الجزائرية باعتبارها احد مؤسسات قطاع الخدمات والتي تلجأ

نظيرتها إلى استخدام نظام المعلومات كتقنية حديثة في تقديم خدماتها وإدارة شؤونها . إضافة إلى أنه تم تحليل نتائج الاستقصاء باستخدام برنامج SPSS الإصدار20.

سابعا: إجراءات الدراسة الميدانية.

تماشيا ومتطلبات إعداد الدراسة الميدانية، تم تقسيم متغيرات الدراسة حسب أهدافها إلى متغيرات مستقلة تتمثل في المخاطر المتصورة، تصور الفائدة المدركة، سهولة الاستخدام. ومتغير تابع متمثل في اعتماد نظام المعلومات.

1. وصف عينة الدراسة.

استخدام الاستبانة يمكننا من معرفة تصورات المستجوبين حول تبني نموذج نظام المعلومات يحتوي الاستطلاع على جزأين: الجزء الأول متعلق بالخصائص الديمغرافية لأفراد العينة، الجزء الثاني متعلق بأسئلة خاصة بسهولة الاستخدام والتي تحتوي على 06 أسئلة، الجزء الثاني متعلق بالفائدة المدركة من استخدام نظام المعلومات والتي تحوي ما يعادل 08 أسئلة، الجزء الثالث متعلق بالمخاطر المتصورة أما الجزء الأخير متعلق باستخدام نظام المعلومات من نظام المعلومات. تتم الإجابة باستخدام سلم تنقيط من 1 إلى 5 من رافض بشدة إلى أوافق بشدة.

تم توزيع ما مجموعه 180 استبانه على فنادق مختلفة الأحجام تشمل ولايات الجزائر العاصمة، بجاية، قسنطينة ، عنابة. أثناء مراجعة الإجابات تم استبعاد 20 استبيانه نظرا لعدم اكتمالها مما أسفر عن معدل استجابة يصل إلى 83.33% تم استلام الاستبيانات الكاملة شخصيا ولضمان الشفافية في الإجابة لم نطالب بأي معلومات شخصية قد تحدد هوية المشارك في الاستبانة كالاسم واللقب وغيرها عدا بعض المعلومات المحددة للخصائص الديمغرافية للعينة مثل العمر، مستوى التعليم وغيرها.

جدول رقم (01): وصف خصائص عينة الدراسة.

خصائص عينة الدراسة		العدد	النسبة المئوية
نوع المؤسسات المشاركة في الاستطلاع	من غير نجوم	4	%26.00
	من 1 الى 3 نجوم	6	%40.00
	من 4 الى 5 نجوم	5	%34.00
عمر المؤسسة	مابين 3-5 سنوات	6	%43.20
	أكثر من 5 سنوات	9	%56.80
عدد العمال	أقل من 10 عمال	1	%01.10
	مابين 10-50	11	%70.50
	أكثر من 50 عامل	4	%28.40
مستوى االتعليم	تعليم ثانوي	11	%07.90
	مستوى جامعي	45	%30.60
	ليسانس	75	%50.10
	مابعد الليسانس	19	%11.40
عمر العمال	أقل من 30 سنة	63	%42.00
	مابين 30-40	67	%45.50
	مابين 40-50	16	%11.40
	أكثر من 50 سنة	4	%01.10
الجنس	ذكر	130	%87.00
	أنثى	20	%13.00

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارات الاستبيان.

2. اختبار ثبات أداة الدراسة.

يستخدم معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لقياس الموثوقية حيث إذا تجاوز نسبة 0.7 يعني أن الاستبانة جيدة، نلاحظ أن استبانة الدراسة تتميز بالموثوقية حيث وصلت النسبة إلى0.81، 0.94، 0.92 و0.87 خاصة وأن الدراسة اعتمدت على بنود استخدمت في دراسات سابقة تمت ترجمتها إلى اللغة الفرنسية والعربية. والبعض الأخر تم تعديلها لتتناسب مع موضوع الدراسة.

جدول رقم (02): نتائج اختبار ألفا كرونباخ.

	معامل (مؤشر) الموثوقية Cronbach's Alpha	عدد بنود الاستبانة
المخاطر المتصورة	0.81	06
سهولة الاستخدام	0.94	06
الفائدة المدركة	0.92	08
استخدام نظام المعلومات	0.87	06

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

3. التحليل الإحصائي لنتائج الاستبانة.

جدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة.

عناصر الاستبانة	بنود الاستبانة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
سهولة الاستخدام	البند 01	2.39	0.865
	البند 02	3.88	0.834
	البند 03	3.77	0.982
	البند 04	3.56	0.623
	البند 05	4.01	0.865
	البند 06	4.70	0.865
الفائدة المدركة	البند 01	3.77	0.676
	البند 02	3.88	0.325
	البند 03	3.57	0.533
	البند 04	3.67	0.864
	البند 05	3.93	0.865
	البند 06	3.95	0.834
	البند 07	3.93	0.982
	البند 08	3.95	0.623
استخدام نظام المعلومات	البند 01	3.50	0.530
	البند 02	2.40	0.850
	البند 03	3.60	0.560
	البند 04	3.95	0.810
	البند 05	3.01	0.788
	البند 06	2.67	0.439
المخاطر المتصورة	البند 01	2.09	0.211
	البند 02	2.90	0.546
	البند 03	3.00	0.873
	البند 04	2.84	0.789
	البند 05	2.56	0.456
	البند 06	2.31	0.587

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

جدول رقم (03): قيمة معاملات الإرتباط لبيروسون بين متغيرات الدراسة.

	المخاطر المتصورة	تصور الفائدة المدركة	تصور سهولة الاستعمال	استعمال نظام المعلومات
المخاطر المتصورة	1			
تصور الفائدة المدركة	0.351	1		
تصور سهولة الاستعمال	0.870	0.613	1	
استعمال نظام المعلومات	0.285	0.693	0.813	1

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

جدول رقم (04): تلخيص العلاقة الإحصائية بين متغيرات النموذج والفرضيات.

الفرضيات	العلاقة بين المتغيرات	β	S.E	t- value	P	R^2	النتائج
الفرضية 1	تصور الفائدة المدركة ← المخاطر المتصورة	0.342	0.054	6.33	.000	0.123	مرفوضة
الفرضية 2	تصور سهولة الاستخدام ← المخاطر المتصورة	0.870	0.227	3.83	.002	0.756	مقبولة
الفرضية 3	تصور الفائدة المدركة ← استخدام نظام المعلومات	0.593	0.060	9.88	.000	0.480	مقبولة
الفرضية 4	تصور سهولة الاستخدام ← استخدام نظام المعلومات	0.813	0.194	4.19	.001	0.660	مقبولة
الفرضية	المخاطر المتصورة ← استخدام نظام المعلومات	0.470	0.126	3.73	.003	0.080	مقبولة

β معامل الانحدار، S.E (Standard Error of β) الخطأ المعياري ، t- value (Critical Ratio = β / S.E). P (Statistical Significance of the Test) الدلالة الإحصائية للاختبار

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ثامنا: مناقشة وتفسير النتائج.

تم اختبار وجود علاقة ارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول 3 وتوضح نتائجه ما يلي توجد علاقة عكسية متناقصة بين متغير المخاطر المتصورة والمتغيرات الفائدة المدركة، سهولة الاستخدام واستخدام نظام المعلومات حيث تبلغ قيم معامل الارتباط (r= - 0.351 ، r= - 0.870، r= -0.285) ما يعني انه كلما زادت المخاطر المتصورة انخفضت معه تصور الفائدة المدركة ، سهولة الاستخدام واستخدام نظام المعلومات، أما من جهة أخرى تجمع بين متغيرات نموذج تقبل التكنولوجيا (الفائدة المدركة ، سهولة الاستخدام) واستخدام نظام المعلومات علاقة طردية متزايدة قوية (r= 0.693، r= 813) ، ما يعني انه

كلما زاد تصور الفائدة المدركة وتصور سهولة الاستخدام زاد معه استخدام نظام المعلومات

نظرا لاننا بصدد دراسة نموذج انحدار متعدد (اثر مجموعة من المتغيرات المستقلة : المخاطر المتصورة ، الفائدة المدركة، سهولة الاستخدام على المتغير التابع استخدام نظام المعلومات) تفسر العلاقة أكثر بقيم R^2 حيث تجمع بين المخاطر المتصورة ، الفائدة المدركة واستخدام نظام المعلومات علاقة ضعيفة نوعا ما (R^2= 0.080 ، R^2= 0.480) على عكس سهولة الاستخدام، واستخدام نظام المعلومات التي تجمعهما علاقة قوية طردية متزايدة (R^2= 0.660).

لتحليل العلاقة أكثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تم اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد أين تم تأكيد معظم فرضيات الدراسة ماعدا الفرضية الأولى المرفوضة والقائمة على نفي العلاقة بين متغيري الفائدة المدركة والمخاطر المتصورة فحسب قيمة (P= .000 ، ـ 0.342 = β) التي وجود تأثير قوي نوعا ما وسالب بين الفائدة المدركة والمخاطر المتصورة من استخدام نظام المعلومات ما يفسر بان زيادة تصور الفائدة المدركة قد يؤدي إلى انخفاض المخاطر المتصورة لاستخدام نظام المعلومات لكن هذا التأثير ليس قويا بالضرورة. على عكس باقي الفرضيات التي أثبتت صحتها حيث أثبتت قيم (002. ، 003. P= ، 0.47 . ، 0.870 .=β) (الفرضيات 2.ب والفرضية 5) وجود علاقة سالبة أي متناقصة بين سهولة الاستخدام والمخاطر المتصورة ، وبين المخاطر المتصورة واستخدام نظام المعلومات عل التوالي، لكن ما يلاحظ أن التأثير كان اقوي بالنسبة لتصور سهولة الاستخدام على المخاطر المتصورة ما يفسر أنه كلما زاد إحساس الأفراد بسهولة استخدام نظام المعلومات كلما قلت المخاطر المتصورة . أما قيم (000. P= ،0.593 =β) و(003. P=،0.813 = β) بالنسبة لأثر كل من الفائدة المدركة وتصور سهولة الاستخدام على استخدام نظام المعلومات على التوالي فالقيم تؤكد وجود تأثير قوي موجب ما يعني أنه كلما زادت تصورات الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام لنظام المعلومات لدى الأفراد كلما زاد استخدام هذا الأخير غير أن تصور سهولة الاستخدام كان له الأثر الكبير. وعليه فإن سهولة استخدام نظام المعلومات قد يؤثر بطريقة مباشرة ايجابية على استخدام نظام المعلومات أوقد يكون له التأثير غير المباشر من خلال متغير المخاطر المتصورة حيث كلما زادت سهولة

الاستخدام قلت المخاطر المتصورة فيزيد بذلك استخدام نظام المعلومات، ما يجعلنا نستخلص إلى بناء النموذج التالي:

نموذج نتائج الدراسة: يمثل اثر نموذج تقبل التكنولوجيا و المخاطر المتصورة على استعمال نظام المعلومات

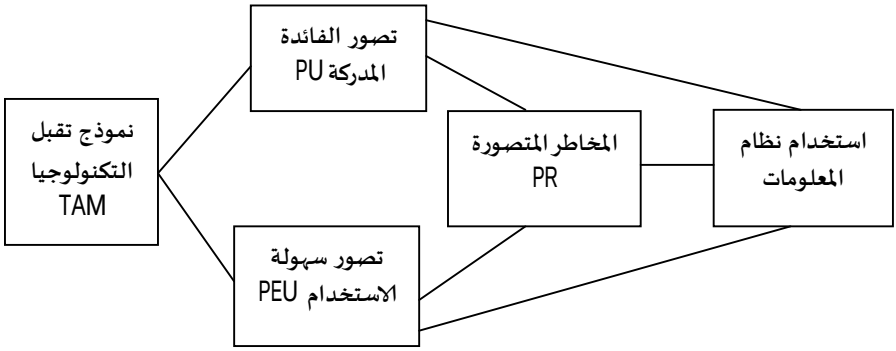

المصدر: إعداد الباحثين.

يفسر هذا النموذج بأن تصور الفائدة المدركة كان له تأثير منخفض على تصور المخاطر المتصورة، مرتفع بالنسبة لأثره على استخدام نظام المعلومات، أما سهولة الاستخدام كان له تأثير قوي مباشر متناقص بالنسبة للمخاطر المتصورة وتأثير قوي مباشر متزايد بالنسبة لاعتماد نظام المعلومات، المخاطر المتصورة كان لها تأثير متناقص مباشر على استخدام نظام المعلومات من خلال قضايا خسارة الأموال ،الفرص ، الخصوصية والأمن ، تأثير قوي غير مباشر من خلال سهولة الاستخدام حيث أن سهولة الاستخدام تعني تقليص مشاكل الوقت والأموال التي يمكن هدرها على التكوين والتدريب والفرص التي يمكن اغتنامها أثناء ذلك، وأيضا من خلال تصور الفائدة المدركة، ما يعني أن الأفراد مدركين لفائدة نظام المعلومات على تسيير أعمالهم لكن المشكل الأساسي كان يكمن في سهولة استخدام هذه الأنظمة فالتحولات العالمية والاجتماعية التوسع في استخدام التكنولوجيات المتطورة في الهاتف النقال والانترنيت جعلت من الفرد والموظف الجزائري يدرك أهمية نظام المعلومات في إدارة الأعمال غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، طرق التعليم

المنتهجة ، قلة المعرفة حدت من مهارات الأفراد في استخدام هذه التقنيات في المؤسسات والمجتمع الجزائري ما جعلها تؤثر سلبا على استخدامها والاستفادة من خصائصها

خلاصة.

نتائج هذه الدراسة لها تأثير كبير على استخدام نظام المعلومات من منظور المؤسسات بصفة عامة وعلى المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة. حيث تمثل أولا دليل على ملائمة استخدام نموذج TAM ونموذج المخاطر المتصورة لقياس الأبعاد المختلفة لاستخدام نظام المعلومات . فتصورات نموذج TAM (من خلال تصور الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام) شرحت اعتماد نظام المعلومات إضافة إلى تفسير العلاقة بينه وبين المخاطر المتصورة . وعليه فعلى المؤسسات الجزائرية مراعاة التوصيات التالية:

- ✓ مراعاة تبني نظام معلومات يتناسب مع نموذج المؤسسات الجزائرية والذي يحاكي خصائص الموظف الجزائري
- ✓ إدراج دورات تكوينية قبل اعتماد أو تطوير أي نظام معلومات إضافة إلى الدورات التحسيسية بأهميته
- ✓ مراعاة توافق الأنظمة المعتمدة مع شروط الخصوصية ، الأمن والسلامة في حفظ المعلومات والبيانات
- ✓ بالنسبة لمؤسسات التعليم نقترح إدراج مقاييس مثل الإعلام الآلي ونظام الإعلام الآلي في التسيير لمساعدة الطلبة (موظفي وإداريي المستقبل) على إدراك كيفية استخدام نظام المعلومات في الحياة العملية ودوره في الإدارة ، التسيير ، معالجة المشاكل وخلق فرص للمؤسسات الاقتصادية.

مثل أي بحث، لهذه الدراسة بعض القيود نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ أولا تم توزيع الاستبانة على 15 فندقا ما يعني أن حجم العينة صغير مقارنة بموضوع يهدف إلى دراسة المؤسسات الجزائرية وكلما كانت العينة صغيرة كلما حد ذلك من تعميم نتائج الدراسة،
- ✓ ثانيا لم يأخذ النموذج الفروقات الديمغرافية بعين الاعتبار ما يعني غياب المتغيرات المتحكمة ما يستدعي ضرورة إدراجها في الدراسات المستقبلية،

- ✓ ثالثا تم قياس استخدام نظام المعلومات عن طريق استخدام أسئلة غير أنها لا تعكس الاستخدام الفعلي الحقيقي لهذه الأنظمة وعليه يمكن للدراسات المستقبلية وضع طرق قياس أكثر دقة وموضوعية مثل عدد المستخدمين لنظام أو برنامج إعلام معين، عدد البرامج المستخدمة، إحصاء المؤسسات المستخدمة عن نظيرتها غير المستخدمة وغيرها

الهوامش.

[1]: Hoffman, D.L., Novak, T.P., and Peralta, M. (1999)"Building Consumer Trust Online ", Communications of the ACM, vol.42, no.4, pp. 80-85.

[2]: Davis, F. D., (1993). User acceptance of information technology: system characteristics, user perceptions and behavioral impacts Int. J. Man-Machine Studies .38, pp. 475-487

[3] محمد جمال عبد المجيد . توقع اعتماد التجارة الالكترونية في البلدان النامية . تكامل نموذج تقبل التكنولوجيا ونظرية السلوك المخطط . كلية إدارة الأعمال، جامعة عجمان الإمارات العربية المتحدة . الإدارة الصناعية ونظم البيانات ، المجلد 110 ، سنة 2010، ص- ص: 41- 392.

[4] عبد الهادي مسلم " مذكرة في نظم المعلومات الإدارية – المبادئ والتطبيقات - " مركز التنمية الدراسية، مصر، 994 ، ص 16.

[5] أحمد رجب عبد العالي " المعاصرة في اللآمحاسبة الإدارية " الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992 ص13.

[6]: Venkatesh V., Morris M., Davis G. (2003), and Davis F.: User Acceptance of Information Technology: Towards a Unified View. MIS Quarterly, Vol. 27 (2003) 425-479.

[7]: Lederer, A.L., Maupin, D.J., Sena, M.P., and Zhuang, Y. "The Technology Acceptance Model and the World Wide Web," *Decision Support Systems* (29:3) 2000, pp 269-282.

[8]: Brynjolfsson, E., and Smith, M, (2000). Frictionless Commerce? A Comparison of Internet and Conventional Retailers, Management Science Vol.46, No.4, pp. 563-585.

[9]: Doney, P. M., and Cannon P. (1997). .An Examination of the Nature of Trust in Buyer-Seller Relationships, Journal of Marketing, Vol.61, pp. 35-51.

[10]: Pavlou, A, P. (2003). Consumer Acceptance of Electronic Commerce: Integrating Trust and Risk with the Technology Acceptance Model, International Journal of Electronic Commerce, Vol.7, No.3, pp.69-103.

[11]: Zakariya Belkhamza, Sayed Azizi Wafa. (2009). The effect of perceived risk on the intention to use E- commerce: thr case of Algeria. Journal of internet banking and commerce, vol.14, no.1,pp.

[12]:

[13]: Mathieson, K. (1991). The technology acceptance model: a Meta-analysis of empirical planned behavior. Information system research, vol.2, no. 3, pp. 91-173.

[14]: Gefen, D., Karahana, E. & Straub, D.W. (2003) Trust and TAM in online shopping: An Integrated Model. MIS Quarterly, Vol. 27 (1), pp 51-90

[15]: Pavlou, A, P. (2003). Consumer Acceptance of Electronic Commerce: Integrating Trust and Risk with the Technology Acceptance Model, International Journal of Electronic Commerce, Vol.7, No.3, pp.69-103.
[16]: Bugembe, J., (2003). Perceived usefulness, perceived ease of use, attitude and actual usage of a new financial management system: a case study of uganda national examinations board. http://www.mubs.ac.ug/docs/masters/acc_fin/Perceived%20usefulness.pdf. View in 16. 01. 2013

الملاحق:

بنود استمارة الاستبيان المعدة للدراسة.

المتغير	البنود	أوافق بشدة	أوافق	محايد	رافض	رافض بشدة
تصور سهولة الاستخدام	البند 01: يتميز نظام المعلومات بسهولة الاستخدام					
	البند 02 : يسهل نظام المعلومات من الحصول على المعلومات					
	البند 03 : يسهل من معالجة المشاكل في أي وقت او أي مكان					
	البند 04 : نظام لمعلومات فعال في توفير البيانات ومعالجتها					
	البند 05: يسهل من الاستجابة لطلبات العملاء					
	البند 06 : يعوقك عن استخدام نظام المعلومات كونك تحس انه نظام معقد					
تصور الفائدة المدركة	االبند 01 : أعتقد أن نظام المعلومات سيكون في مصلحة عملي					
	البند 02 : نظام لمعلومات دقيق في معالجة البيانات					
	البند 03 : يمدك نظام المعلومات بالسرعة في الاستجابة					
	البند 04 : تشعر بالراحة عند معالجة البيانات باستخدام برامج معلوماتية أحسن من معالجتها شخصيا					
	البند 05 : يزيد استخدامي لتكنولوجيا المعلومات والنت من حجم الأعمال					
	البند 06 : يوفر نظام المعلومات					

	الوقت في انجاز المهام					
	البند 07 : يوفر نظام المعلومات المال في انجاز المهام					
	البند 08 : يحسن من أداء عملي					
المخاطر المتصورة	البند 01 : لا يوفر الخصوصية والأمان في إمساك الوثائق الإدارية					
	البند 02 : تظن أن تكنولوجيا المعلومات قد تشكل خطرا على معلومات المؤسسة					
	البند 03 : خسارة الوظائف					
	البند 04 : خسارة الأموال					
	البند 05 : خسارة الوقت					
	البند 06 : خسارة الفرص					
استخدام نظام المعلومات	البند 01 : تود البدء في استخدام نظام المعلومات لتسيير أعمالك لأنك تحس انه ذو فائدة					
	البند 02 : تود البدء في استخدام نظام المعلومات لتسيير أعمالك لأنك تحس انه سهل الاستخدام					
	البند 03 : تود الاستمرار في استخدام نظام المعلومات لتسيير أعمالك لأنك تحس انه ذو فائدة					
	البند 04 : تود الاستمرار في استخدام نظام المعلومات لتسيير أعمالك إذا ما أحسست بسهولة استخدامه					
	البند 05 : تنصح الغير باستخدام نظام المعلومات والنت لتسيير أعمالهم نظرا لفائدتها					
	البند 06 : تنصح الغير باستخدام نظام المعلومات والنت لتسيير أعمالهم لاحساك بسهولة استخدامها					

تسويق الخدمات التأمينية وأثره على رضا العميل.

أ. نادية شبانة --- جامعة أم البواقي - الجزائر

ملخص

يبدو التعبير عن التسويق سهلا للوهلة الأولى غير أن ذلك سيصبح تحديا إذا ما تعلق الأمر بتسويق الخدمات التأمينية كونها تنفرد بجملة من الخصائص التي تفرقها عن بقية الخدمات لذلك فشركات التأمين الناجحة على دراية كاملة بأهمية النشاط التسويقي الذي سيمكنها من فهم سوق التأمين وكذلك فهم احتياجات العملاء؛ وعليه يسعى رجال التسويق على توجيه مهاراتهم نحو فهم تلك التفاعلات وصولا لفهم وتحديد أفضل الاستراتيجيات التي ترضي العميل والشركة معاً

Résumé

Il semble très facile de s'exprimer concernant le marketing de prime abord, en revanche, ceci risquera de devenir complexe quand il s'agit de marketing des services d'assurances. En effet les assurances se différant par un ensemble de caractéristiques qui la distinguent des autres services. Donc les assureurs (les entreprises d'assurances) connaissent bien l'importance de l'activité de marketing qui lui permettait de bien comprendre le marché des assurances et les besoins de la clientèle. Ce qui conduit les professionnels de marketing d'orient leur expertisent dans la compréhension des relations et des échanges en essayant de choisir les meilleures stratégies qui satisfera d'une coté les assureurs (les entreprises d'assurances) et de l'autre coté les clients.

مقدمة.

مصطلح التسويق يوضح بشكل جيد مفهوم القاعدة التي يدل عليها البحث عن المستهلك قبل اتخاذ القرار والمباشرة في الأعمال التجارية . وقد شملت أوعية الفكر على تعريفات كثيرة للتسويق، يمكن التمييز بين ما يعرف بالمفهوم التقليدي أو الضيق، والمفهوم الموسع والحديث. تقليديا؛ كانت النظرة الأساسية للنشاط التسويقي على أنه توزيع وإتاحة المنتجات في الأسواق وقد انعكس ذلك في تعريف الجمعية الأمريكية للتسويق على أنه " ذلك النشاط الذي يعمل على تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك"[1]، ويؤخذ على هذا التعريف نظرته إلى أن التسويق يختص بالسلع والخدمات ولكن التسويق يتعامل أيضاً مع الأفكار.

وقد قدم فليب كوتلر تعريف أشمل من ذلك للتسويق على أنه نشاط إنساني يهدف إلى إشباع الاحتياجات والرغبات الإنسانية من خلال عملية تبادلية أما التسويق حديثاً يعبر عن فلسفة إدارية تقوم بتعبئة واستخدام جهود وإمكانات المشروع والرقابة عليها بغرض مساعدة المستهلكين في حل مشكلاتهم المختلفة في ضوء الدعم المخطط للمركز المالي للمشروع[2]، وقد مر المفهوم التسويقي بخمسة مراحل وذلك على النحو التالي؛ المفهوم الإنتاجي، المفهوم السلعي، المفهوم البيعي، المفهوم التسويقي، المفهوم الاجتماعي للتسويق.

أولا: تطور مفهوم تسويق الخدمة.

عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة على أنها : " النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة[3]. عرف كوتلر وأرمسترونج الخدمة على أنها:" نشاط أو منفعة يمكن أن يقدمها أحد الأطراف لطرف آخر لا تكون ملموسة بالضرورة ولا ينتج عنها ملكية أي شي"[4]

وللذّكر، تتميز الخدمة بخصائص ومميزات تفصلها وتفرقها عن السلع المادية، ومتفق عليها من قبل الباحثين المختصين من أبرزها:[5]

- ✓ **اللاملموسية** ؛ بمعنى ليس لها وجود مادي، وهذا ما يجعل المستفيد من الخدمة غير قادر على إصدار حكمه على الخدمة بالاستناد على تقييم محسوس، الأمر الذي يجعل اتخاذ قراره شأنها أكثر صعوبة من السلع المادية
- ✓ **عدم قابلية الخدمة للتخزين**؛ تتعرض الخدمات للزوال عند استخدامها، فهي لا تخزن
- ✓ **التلازمية**؛ الخدمات تقدم وتستهلك في الوقت نفسه، ونعني بالتلازمية درجة الترابط بين الخدمة وبين الشخص الذي يتولى تقديمها.
- ✓ **عدم تملك الخدمة**؛ الخدمة ينتفع بها من يستخدمها ولا يمكنه تملكها
- ✓ **تقلب الجودة**؛ تغير وتقلب الجودة لارتباط ذلك بصعوبة تنميط الخدمة للعوامل السابقة مجتمعة

أما عن تطور تسويق الخدمة فقد مر بمراحل كانت بدايتها ما قبل الثمانينات وعبر عنها بمرحلة الزحف البطيء حيث قام الباحثون خلال هذه الفترة بفحص ودراسة بعض الجوانب المتعلقة بنظرية التسويق، حيث وجدوا أن الكثير من جوانب هذه النظرية إما غير كافية أو غير ملائمة لمعالجة المشاكل التي تواجه قطاع الخدمات. وأضاف هؤلاء أن الخدمات لا يمكن تعريفها بالشكل الدقيق الذي يستحق معالجة خاصة كما لا يمكن فصلها بوضوح عن السلعة وهي بهذا جزء لا يتجزأ من السلعة. أما مرحلة المشي المتسارع كانت مابين1980 وعام 1986 شهدت هذه المرحلة تزايدا ملحوظا في الأدبيات ذات العلاقة المباشرة بتسويق الخدمات حيث تم بذل الجهود لتصنيف الخدمات بشكل أكثر دقة ووضوح من ذي قبل. كما تم تكريس الانتباه بشكل مكثف على إدارة الجودة في عمليات الخدمة. أما مرحلة الركض السريع منذ عام 1986 وحتى الوقت الراهن شهدت هذه المرحلة تنامي وتعاظم أهمية الأدبيات التسويقية التي عالجت بشكل دقيق ومباشر المشاكل الخاصة بمؤسسات الخدمة فقد كرس الباحثون جل اهتمامهم لموضوعات متعمقة وتحليلية واستنتاجيه مفصلة خصيصا لفرع جديد من فروع التسويق وهو تسويق الخدمات.[6]

ثانيا: ماهية النشاط التأميني.

موضوع التأمين قديم؛ وقد عرف في عهد الإغريق حيث كان الجنود المحاربون يساهمون بأقساط تجمع في صندوق يتم من خلاله تعويض أسر الجنود والمحاربين الذين

يقتلون في المعارك، وقد عرف الفينيقيون التأمين البحري بصيغة مشابهة لما سبق، وتعود أول بوليصة للتأمين البحري إلى نحو سنة 1347 ميلادية. أما التأمين ضد الحريق ظهر في بريطانيا بعد سنة 1666 م وهي السنة التي شهدت حريق لندن الذي أتى على أكثر المباني في تلك المدينة. ولم تظهر شركة التأمين على الحياة في انجلترا إلا في سنة 1699م؛ أي بعد الانتهاء من إعداد قوائم الوفيات في بريطانيا سنة 1693 م الذي مكن من إجراء الحسابات الإكتوارية التي تمكن من استعمال قانون الأعداد الكبيرة.

أما أول شركة تأمين ظهرت في الولايات المتحدة في سنة 1752م والتي أسسها بنيامين فرانكلين (الذي صار فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة). **فنياً**: التأمين وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة التي تحل به نتيجة لوقوع الخطر. أما من الناحية القانونية فالتأمين عقد بين طرفين يلتزم المؤمن "شركة التأمين" بمقتضاه بدفع تعويض للمؤمن له "طالب التأمين"عند وقوع حادث معين ويتعهد المؤمن له بسداد أقساط. وفي **القانون المدني الجزائري** تحديداً نص المادة 619 يعرف التأمين على أنه: عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأن يؤدي إلى المؤمن له أو الغير المستفيد الذي اشترط التأمين اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل أقساط أو أية دفوع مالية أخرى[7].

كما يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه: " أداة لتقليل الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كافٍ من الوحدات المتعرضة للخطر نفسه لجعل الخسائر التي يتعرض لها كل فرد قابلة للتوقع بصفة جماعية، ومن يمكن لصاحب كل وحدة الاشتراك بنصيب منسوب إلى ذلك الخطر.

ويقوم عقد التأمين على ثلاث عناصر هي: الخطر، القسط، مبلغ التأمين.

1. الخطر.

يعرف الخطر على أنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا دخل لإرادة أحد الطرفين في حدوثه وأن يكون محله مشروعا، ويتعدى الخطر في مجال التأمين هذا التعريف إلى أنه أحداث سارة تنتفي فيها فكرة الضرر وتتحقق فيه الكثير من الفرص بالنسبة للمؤمن له.

وللخطر شروط يجب توفرها لصفة عقد التأمين هي:

- ✓ أن يكون الخطر حادثاً مستقبلياً أي يجهل وقت تحققه، وألا يكون قد وقع وقت إبرام العقد.
- ✓ أن يكون الخطر محتمل الوقوع؛ أي لا يكون محقق الوقوع ولا مستحيل الوقوع.
- ✓ أن يكون الخطر مستقلا عن إرادة الطرفين، أي ألا يتدخل طرفا العقد في حدوثه بل ينبغي أن يتحقق بفعل عنصر أجنبي.
- ✓ أن يكون محل الخطر مشروعا، أي لا يكون مخالفا للنظام العام والقوانين

2. القسط.

هو ذلك المبلغ الذي يحصل عليه المؤمن من المؤمن له بالتعاقد مع المؤمن مقابل تعهده بتغطية المخاطر المحتملة الوقوع، ويكون أحيانا ثابتا وفي أخرى متغيرا، ففي جميع عمليات التأمين التجارية يكون ثابتا وهو الشكل الغالب في الوقت الراهن، وقد يكون متغيرا في نظام التأمين التبادلي حيث يجوز لهيئة أو مؤسسة التأمين طلب مبالغ إضافية للاشتراك الذي يكون قد دفع عند إبرام العقد.

3. أداء المؤمن.

يتمثل في مبلغ من المال يلتزم به المؤمن عند تحقق الخطر للمؤمن له أو المستفيد، وبالمقابل على المؤمن له أن يدفع الأقساط إلى شركة التأمين.[8]

ثالثا: تقسيمات التأمين.

أدى انتشار التأمين في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور عدة تقسيمات مختلفة للتأمين تختلف باختلاف الغرض من التقسيم ومن أبرز هذه التقسيمات الآتي:

التقسيم الأول: من حيث الخطر المؤمن منه.

حسب هذا التقسيم يقسم التأمين إلى: تأمينات أشخاص وتأمينات الأضرار "تأمين الممتلكات وتأمين المسؤولية المدنية" [9]

1. تأمينات الأشخاص.

يقصد بتأمينات الأشخاص ذلك النوع من التأمين الذي يكون موضوعه شخص المستأمن، وتشمل كافة عمليات التأمين التي تؤمن الأشخاص من الأخطار التي تهدد حياتهم أو سلامة أجسامهم أو صحتهم أو قدرتهم على العمل ، وتأمينات الأشخاص تنقسم بدورها إلى قسمين:

أ. التأمين على الحياة.

وينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع: [10]

- ✓ **التأمين لحال البقاء**؛ ويسمى كذلك التأمين في حالة الحياة، وفيه يتعهد المؤمن، في مقابل أقساط، بأن يدفع مبلغ التأمين في وقت معين، إذا كان المؤمن على حياته قد ظل حيا إلى ذلك الوقت. أما إذا توفي المؤمن له قبل حلول أجل هذه المدة ينتهي عقد التأمين ويحتفظ المؤمن بالأقساط.

ونميز في هذا النوع من التأمين ثلاث حالات:

- ← **التأمين لرأسمال مؤجل**: وفيه يتعهد المؤمن بدفع رأسمال معين في شكل دفعة واحدة للمؤمن له إذا بقي حياً عند وصول المدة المحددة في العقد. وتكون الرغبة في هذا النوع من التأمين والإقبال عليه في مرحلة متقدمة من السن، فيدخر الشخص في شبابه وصحته لشيخوخته ومرضه، أي في مرحلة يكون فيها قادرا على الكسب ودفع أقساط التأمين، حتى إذا كبر وانقضت المدة المحددة في وثيقة التأمين ولم يزل حياً، حصل من المؤمن على رأس المال الموعود ليعينه في القيام بشؤون حياته، لهذه المرحلة المتأخرة من العمر التي تقل فيها قدرته على العمل والكسب. ويغلب أن يكون هذا التأمين على حياة واحدة رغم جواز أن يكون تأميناً على حياتين أو أكثر.
- ← **تأمين الريع في حالة الحياة**: بدلا من أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين دفعة واحدة، يقدمه في شكل دفعات دورية.

← **التأمين المضاد**: ويعد ضمانا للتأمين الأول، إذ بموجبه يضمن المؤمن له استرجاع الأقساط التي يكون قد دفعها في حال وفاته قبل بلوغ الأجل المحدد في العقد، وذلك مقابل دفع قسط خاص يضاف إلى الأقساط الأصلية.

✓ **التأمين لحال الوفاة**: وفيه يلتزم المؤمن في مقابل أقساط التأمين التي يدفعها له طالب التأمين، بأن يدفع مبلغ التأمين عند وفاة المؤمن على حياته لمن يعينه طالب التأمين المذكور.

للتأمين في حالة الوفاة ثلاثة حالات:

← **التأمين العمري**: وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين للمستفيد (غالباً ما يكون ورثة المتوفى) في حالة وفاة المؤمن على حياته في أي وقت تقع فيه الوفاة. ولذلك سمي التأمين العمري لأنه يبقى طول حياة المؤمن على حياته، ومهما طال هذا العمر فإن مبلغ التأمين لا يستحق إلا بوفاته.

← **التأمين المؤقت**: وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد شرط حدوث الوفاة في المدة المحددة في العقد، فإذا انقضت المدة ولم يتوف المؤمن له، يحتفظ المؤمن بالأقساط وينتهي العقد.

وكثيراً ما يستعمل هذا النوع من التأمين ممن يكون معرضاً لأخطار غير عادية خلال مدة معينة (كالعمل في مهنة خطرة: طيران، ملاحة، التصنيع الحربي، الإشعاعات والأبحاث الذرية) فيؤمن على حياته لمدة تقترب من استغراق الوقت الذي يقوم فيه بالعمل، ويدفع أقساطا دورية طوال هذه المدة، فإذا لم يمت خلالها ضاعت عليه الأقساط المدفوعة لصالح المؤمن، أما إذا مات المؤمن على حياته خلال هذه المدة انتهى التأمين، واستحق المستفيد أو ورثة المؤمن له مبلغ التأمين.

← **التأمين على البقاء**: يلتزم بموجبه المؤمن أن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد إن بقي هذا الأخير على قيد الحياة بعد وفاة المؤمن له، أما إذا توفي المستفيد قبل المؤمن له برأت ذمة المؤمن من التعويض. وتتحقق صورة هذا النوع من التأمين إذا أراد شخص ما أن يكفل بعد وفاته شخصاً عزيزاً عليه فيترك له مبلغا يعينه على شؤون حياته، ويقصده بالتأمين دون غيره. [11]

- ✓ **التأمين لحال البقاء أو الوفاة (المختلط)**؛ التأمين المختلط هو؛ « عقد بموجبه يتعهد المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين في شكل رأسمال أو ريع إلى المستفيد وذلك مقابل أقساط التأمين في حالة وفاة المؤمن على حياته خلال مدة معينة، أو إلى المؤمن له في حد ذاته إذا بقي على قيد الحياة عند نهاية المدة المحددة في العقد».[12]

من التعريف السابق يتضح لنا بأنه قد يتداخل التأمين حال الوفاة مع التأمين حال الحياة ويمتزجا، بمعنى أنه يمكن أن يشترط دفع المبلغ الموعود به من المؤمن سواء مباشرة إلى المؤمن له إذا ظل حيا حتى التاريخ المحدد في العقد، أو مباشرة إلى المستفيد أو المستفيدين في حالة وفاة المؤمن له قبل التاريخ المعين ويسمى هذا النوع بالتأمين المختلط، وقد يكون أحيانا تأمينا محدداً، عندما لا يدفع المبلغ المستحق في حالة وفاة المؤمن له بمجرد حدوث الوفاة ولكن في تاريخ لاحق محدد في العقد، ويستعمل هذا النوع من التأمين عادة كمال محجوز يدفع عند الحاجة إليه إلى المستفيد. [13]

وفي جميع الأنواع السابقة نجد أن المؤمن يدفع المبلغ به إلى المستأمن (أو المؤمن له) إذا ظل حياً عند سن معينه أو إلى ورثته أو المستفيد المحدد في العقد عند وفاة المؤمن على حياته.

ب . التأمين من الإصابات.

وينقسم إلى نوعين:

- ✓ **التأمين ضد الحوادث**: في هذا النوع يقوم المؤمن له بالتأمين ضد الحوادث التي قد تصيبه، كحادث مفاجئ قد يتعرض له فيجعله عاجزا، وسواء كان هذا العجز كليا أو جزئيا، والمؤمن يقوم بدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له إذا لم يؤدي الحادث إلى وفاته، أو إلى المستفيد المحدد في العقد إذا أدى الحادث إلى وفاة المؤمن له. كما أن المؤمن يلتزم بدفع كافة النفقات من علاج وأدوية للمؤمن له.
- ✓ **التأمين ضد الأمراض**: في هذا النوع من أنواع التأمين على الأشخاص يقوم المؤمن له بالتأمين ضد الأمراض التي قد تصيبه، وهو كالنوع السابق حيث يقوم المؤمن له

بتأمين نفسه ضد العجز عن العمل الذي يكون المرض سبباً فيه، وأيضاً فإن المؤمن يلتزم بدفع كافة النفقات من علاج وأدوية للمؤمن له.

2. تأمينات الممتلكات.

يقصد بتأمينات الممتلكات ذلك النوع من التأمين الذي يكون موضوعه ممتلكات المستأمن ومن أمثلتها (تأمين الحريق، تأمين السرقة، تأمينات النقل، التأمينات الزراعية، التأمينات الهندسية).

3. تأمينات المسؤولية.

تأمينات المسئولية تهدف إلى تأمين المستأمن ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار التي لحقته والتي تستوجب مسئولية عنها، ومن أمثلتها التأمين من المسئولية الناشئة عن حوادث السيارات والتأمين من المسئولية المدنية لأصحاب المصاعد والتأمين من المسئولية المهنية. [14]

التقسيم الثاني: من حيث طبيعة الغرض من التأمين.

طبقاً لهذا التقسيم ينقسم التأمين إلى:

1. التأمين الاجتماعي.

يقصد به التأمينات الإجبارية التي تحدد بقانون وتفرض على فئة معينة من أفراد المجتمع بقصد حمايتهم من خطر معين أو لصالح أفراد معينين، وتتميز بوجود هدف اجتماعي من التأمين، وغالباً ما تقوم به الحكومات، ويحدد القانون قيمة الاشتراكات والمزايا والمستفيدين والهيئة التي تقوم به.

والتأمين الاجتماعي يقوم على أساس مبدأ التضامن الاجتماعي المزدوج القائم على توزيع الخسائر والتكلفة لا على أساس درجة الخطر الحقيقية المعرض لها الأفراد ولكن على أساس المقدرة المادية لكل منهم.

2. التأمين الخاص.

يقصد به ذلك التأمين الذي يقوم فيه الفرد نفس بمحض اختياره بالحصول عن طريق الهيئات المتخصصة في بيع الخدمة التأمينية، و ينقسم هذا التأمين إلى أربعة أنواع:

- ✓ التأمين على الحياة.
- ✓ التأمين البحري.
- ✓ التأمين ضد الحريق.
- ✓ تأمين الحوادث، ويشمل كل أنواع التأمينات التي لا تدخل أي قسم من الأقسام الثلاثة السابقة.

التقسيم الثالث: من حيث طبيعة التعاقد.

ينقسم التأمين من حيث طبيعة التعاقد إلى قسمين هما: التأمين الاختياري والتأمين الإجباري. [15]

1. التأمين الاختياري.

يشمل مختلف أنواع التأمين التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين المؤمن والمؤمن لهم، وتشمل كافة أنواع التأمين التي يتوافر لها الأساس السابق مثل: التأمين ضد الحريق، التأمين على الحياة،... الخ.

2. التأمين الإجباري.

يشمل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت، أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا، ويشمل هذا التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، الشيخوخة، البطالة، والمرض وإصابات العمل)، وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات.

التقسيم الرابع: من حيث طبيعة التأمين.

يمكن تقسيم التأمين من حيث طبيعة التأمين إلى تأمين تعاوني وتأمين تجاري[16]

1. التأمين التجاري.

هو ذلك التأمين الذي يتعهد فيه المؤمن بتحمل تبعة الخطر المؤمن منه نظير أن يدفع إليه المؤمن له كافة الأقساط المحددة سلفا في عقد التأمين.

2. التأمين التعاوني.

وفيه تتفق جماعة من الأشخاص على صرف مبالغ محددة لمن يقع له خطر معين يتعرضون له جميعاً، ويتم دفع هذه المبالغ من الاشتراكات التي يلتزم كل عضو بدفعها.

رابعا: الخدمة التأمينية.

تعرف الخدمة التأمينية على أنها:" المنفعة أو مجموع المنافع التي يمكن أن يحصل عليها العميل من وثيقة التأمين جراء اقتنائه لها وتؤدي إلى إشباع حاجاته ورغباته"[17]. خدمة التامين وإن اشتركت مع معظم الخدمات الأخرى في خصائص غير أنها تختلف وتنفرد بخصائص تتمثل في: [18]

- ✓ خدمة التأمين آجلة أو مستقبلية حيث لا تؤدى فوراً عند سداد تكلفتها وهذا ما يزيد صعوبة المهمة التسويقية بالنسبة لخدمة التامين مقارنة مع تسويق الخدمات الأخرى
- ✓ يرتبط تسويق خدمة التأمين بتسويق الثقة والضمان للمستأمن
- ✓ يرتبط تسويق خدمة التأمين بطبيعة الشخص الموجه إليه هذه الخدمة، ثقافته ومركزه الاجتماعي ودرجة وعيه التأميني ومدى حاجته للتغطية ومكانها في معياره التفضيلي ومدى إحساسه بالأمان والخطر في حياته وأخيراً مقدرته على شراء الوثيقة.
- ✓ يتوقف نجاح بيع خدمة التأمين على نوع الوثيقة ومزاياها وطريقة سداد أقساطها
- ✓ المنفعة الجوهرية للمنتج التأميني يتم الحصول عليها فقط عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

خامسا: المزيج التسويقي للخدمة التأمينية.

تقليديا تتمثل عناصر المزيج التسويقي في: **المنتج، التسعير، التوزيع، الترويج، الأفراد، الدليل المادي، عملية تقديم الخدمة.**

1. المنتج التأميني.

يعرف المنتج التأميني على أنه "مجموعة من المنافع الملموسة وغير الملموسة المرتقبة من شراء وثيقة التأمين، والتي تؤدي إلى إشباع احتياجات ورغبات المؤمن لهم، وكذلك الخدمات المرتبطة بها".[19]

2. التسعير .

في صناعة التأمين يكون السعر في صورة الأقساط التأمينية التي يدفعها المؤمن له لشركة التأمين، وتتسم عملية تسعير المنتج التأميني عادة بالصعوبة البالغة نظراً لتعقد وتداخل العوامل المؤثرة عليها ومنها: احتمال وقوع الخطر المؤمن ضده، تكاليف العملية التأمينية بما فيها نفقات العملية التسويقية(تكاليف البيع وعمولات الوسطاء والوكلاء)، ولكن العامل الأهم والأكثر خطورة هو العامل الأول، فهذا العامل وإن كان يخضع لأساليب رياضية وإحصائية فإنه في نهاية الأمر يبقى محكوماً بعملية تقديرية قد تكون صائبة أو غير صائبة، وهذا ما يستوجب أن تتوخى شركة التأمين الدقة في تقديره بحيث تكون جذابة من نظر العميل وتحقق عوائد معقولة للشركة كما يجب أن تكون كافية لضمان استمرارية الملاءة المالية للمؤمن وضمان تغطية الالتزامات والتعويضات والتكاليف الإدارية مع تحقيق هامش ربح معقول، بحيث تحافظ على القدرة المطلوبة لتنفيذ أنشطتها الاستثمارية من جهة وتحقق ميزة تنافسية في السعر بهدف تحسين الحصة السوقية لها من جهة أخرى[20].

3. التوزيع.

تقوم شركات التأمين بتوزيع خدماتها التأمينية من خلال عدة قنوات توزيع مباشرة أو غير مباشرة بالإضافة إلى الاعتماد على الطرق الحديثة في التوزيع مثل بنك التامين والموزع الآلي والبريد وغيرها.

وفي الغالب، تلجأ شركات التأمين إلى استخدام الوسطاء كقناة توزيع ثانية لتوصيل خدماتها إلى العملاء. حيث يعرّف الوسطاء بأنهم "مجموعة من الأفراد يقومون بتسويق الخدمة التأمينية ويعملون بين المستفيدين المرتقبين الراغبين بشراء الخدمة التأمينية وبين المؤمنين".

ويعد وجود الوسطاء ضرورياً لتوزيع الوثائق إلى أكبر عدد ممكن من العملاء عن طريق بيعها لهم، حيث تستفيد شركات التأمين من الخدمات التي يقدمونها كونهم يساعدون الشركة على تسويق وثائقها التأمينية في ظل المنافسة الشديدة مع الشركات الأخرى، وذلك من أجل أن تضمن شركة التأمين استمرار تعامل العميل معها من خلال محافظة الوسطاء على اتصالاتهم مع العملاء وإقامة علاقات وثيقة بينهم، وبما يمكّن الشركة من زيادة الحصة السوقية لها.

إن أهم الوسطاء الذين يعملون على تسويق وثائق التأمين هم الوكلاء والسماسرة، ويعرّف الوكيل في مجال التأمين بأنه الشخص الذي ينوب عن شركة التأمين في التعامل مع المؤمّن لهم مقابل عمولة. أما السماسرة يمثلون حملة الوثائق أمام شركة التأمين وذلك بما يقدمونه لهم من خدمات، كما أنهم يقدمن الغطاء المناسب لكل حامل وثيقة بما يتلاءم مع حاجته ورغبته[21].

4. الترويج.

تلعب الحملات الاشهارية والجهود الترويجية للمنتجات التأمينية دوراً فاعلاً في الإستراتيجية التسويقية لشركات التأمين فهي تعمل على إثارة الرغبة والدافع لدى العميل لطلب التأمين ضد خطر ما، كما تساهم من خلال الرسائل الإعلانية في زيادة الوعي التأميني ـ الذي عادة ما يكون أهم سبب في غيابه هو خصوصية خدمة التأمين مقارنة بالخدمات الأخرى ـ الذي يثير الدافع في الاكتتاب لدى شركة تأمين معينة "يستثنى من ذلك التأمينات الإلزامية" مما يساعد الشركة على زيادة حصتها السوقية ورفع حجم أعمالها ؛ لذلك لا بد من اهتمام شركة التأمين بالسياسات الإعلامية والعلاقات العامة واختيار الوسيلة الفعالة، فالجهة المؤمنة تتحمل النصيب الأكبر من مسؤولية نقص الوعي التأميني والسبب الرئيس في غياب الثقافة التأمينية. [22]

وتتمثل عناصر المزيج الترويجي في: الإعلان، البيع الشخصي، العلاقات العامة، تنشيط المبيعات.

أ . الإعلان.

يعد الإعلان من أكثر الوسائل الترويجية التي يتم استخدامها من طرف المؤسسة للتعريف بمنتجاتها، حيث يعرفه كوتلر على أنه عملية اتصال غير شخصي يتم تنفيذه بواسطة جهة معلومة مقابل أجر مدفوع بهدف التأثير في سلوك المستهلك. [23]

ب . البيع الشخصي.

إن البيع الشخصي هو كل أساليب الحث الشخصي التي يستخدمها البائع ليجعل الآخرين يشترون ما عنده من سلع أو خدمات وهو " التقديم الشخصي والشفهي لسلعة أو لخدمة أو فكرة بهدف دفع العميل المرتقب نحو شرائها أو الاقتناع بها".[24]

ويمكن تعريفه أيضا أنه: " كل الخطوات الهادفة لتعريف وإقناع المستهلكين لشراء السلعة أو الخدمة من خلال عملية اتصال إنسانية وشخصية بواسطة رجال بيع متخصصين في العمل البيعي"[25]

وتبرز أهمية البيع الشخصي في النقاط التالية:

- ✓ يمثل رجل البيع الشخصي حلقة اتصال مباشر بين المنظمة وعملائها.
- ✓ يساهم رجال البيع الشخصي في تكوين الانطباع الذهني والصورة الطيبة للمنظمات بالنسبة لعملائها.
- ✓ يمثل البيع الشخصي الدور الرئيسي في البرنامج الترويجي لخطة التسويق في المنظمة.

ج . العلاقات العامة.

إن العلاقات العامة هي وظيفة الإدارة التي تقوم بتقويم اتجاهات الجمهور، وربط سياسات وأعمال فرد أو شركة مع المصالح العامة وتنفيذ برنامج لكسب تأييد الجمهور وتفاهمه، وقد قامت جمعية العلاقات العامة بتعريف العلاقات العامة على أنه وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلالها المنظمات إلى كسب تفاهم وتعاطف وتأييد بجماهير الداخلية والخارجية، والحفاظ على استمراره، وذلك بدراسة الرأي العام وقياسه للتأكد من توافقه مع سياسات الشركة وأوجه نشاطها، وتحقيق المزيد من التعاون

الخلاق والأداء الفعال للمصالح المشتركة بين المؤسسات وجماهيرها، باستخدام المعلومات المخططة ونشرها. [26]

ح . تنشيط المبيعات.

عرفت الجمعية التسويق الأمريكية تنشيط المبيعات بالأنشطة التسويقية حد البيع الشخصي والإعلان والدعاية ـ التي تحفز فاعلية شراء المستهلك أو الوكيل بحيث تضيف قيمة المنتوج لفترة محدودة من الزمن أو أنه نشاط أو موضوع (أو كلاهما) موجهة بشكل مباشر لاستمالة تجار التجزئة ورجال البيع أو المستهلكين بإضافة قيمة أو حافز للمنتوج ويحدد هذا التعريف أساليب تنشيط المبيعات بأنها موجهة إلى ثلاث قطاعات هي:[27] الوسطاء، الموظفون "رجال البيع"، وقطاع المستهلكين.

إن استخدام أي شكل من أشكال الترويج يعتمد على **نوع الإستراتيجية** التي سيتم تبنيها؛ ففي حالة تبني إستراتيجية الدفع سيتم الاعتماد على البيع الشخصي بدرجة كبيرة جدا، أما في حالة إستراتيجية الجذب فان الاعتماد على الإشهار وتنشيط المبيعات يكون كبيرا.

وبشكل عام يمكن القول أنه في حالة إستراتيجية الدفع يحاول كل طرف من أطراف قنوات التوزيع تشجيع الطرف الذي يليه في الحلقة على ترويج السلعة.

أما في إستراتيجية الجذب نجد أن المنشأة تحاول تشجيع أو إثارة الطلب يجعل السلعة مربحة للتجار مما يشجعهم على شرائها بغرض إعادة البيع وتحقيق الأرباح. [28]

- ✓ **الأفراد:** يعرف العاملون على أنهم مجموعة الأفراد المشاركين في تقديم الخدمة للزبون ولهم تأثير على مدى تقبل الزبون للخدمة.

باعتبار المنتجات التأمينية عبارة عن خدمة فهي إذن ترتبط بمقدمها وتتأثر كثيراً عملية تقديمها بكفاءته ومهاراته في التعامل مع العملاء، إذ ينشئ التعامل الجيد انطباعاً جيداً عن شركة التأمين وخدماتها لدى العميل.

- ✓ **عملية تقديم الخدمة:** تمثل الكيفية التي من خلالها يتم تقديم الخدمة التأمينية، بمعنى الإجراءات والسياسات المتبعة لضمان حصول العميل على الخدمة.

- ✓ **الدليل المادي:** هو عبارة عن جميع الجوانب المادية المحسوسة التي تسهل استخدام الخدمة المعنية والتعامل معها، وتكون البيئة المادية ممثلة في مبنى شركة التأمين الذي يلعب دوراً مهما في جذب العملاء. [29]

سادسا: أثر تسويق الخدمات على رضا العميل.

يشغل رضا العميل مكانا محورياً في الفكر التسويقي الحديث، فالتسويق يقوم على فكرة مؤداها أن العميل يجب أن يحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية بالنسبة لشركة التأمين، فالجهة المؤمنة حتى تضمن بقاءها أو تحقيقها لأهدافها المتعددة بما فيها الربحية كان لزاماً عليها توجيه جهد خاص لخدمة عملائها وضمان رضائهم، فرضا العميل يعد من المداخل الإستراتيجية لتحسين جودة الخدمات التأمينية لما له من تأثير كبير في تقييم أداء ومستوى جودة الوثائق التأمينية، لذلك أصبح الاهتمام بقياس مدى إدراك العملاء لجودة الخدمات المقدمة مطلبا ملحا لإحاطة إدارة شركات التأمين بقاعدة من المعلومات يمكن استخدامها والتنبؤ بالسلوك الاستهلاكي للعملاء، وبناء إستراتيجيات تسويقية تستجيب للتغير المستمر في اتجاهات العملاء.

ويمكن تعريف الرضا على أنه: " مستوى إحساس العميل الناتج عن المقارنة بين أداء الخدمة المدركة وبين توقعاته" [30]

والرضا هو" حالة نفسية لما بعد شراء واستهلاك خدمة معينة، يترجم بواسطة شعور عابر ناتج عن الفرق بين توقعات العميل والأداء المدرك، يعتمد بالموازاة مع ذلك على الموقف المسبق اتجاه الخدمة".[31]

يعرف كذلك على أنه: إدراك العميل لمستوى تلبية مطالبه،[32] وعلى أساس ذلك يمكن التمييز بين ثلاث مستويات:

الأداء < التوقعات ⟵ اللاجودة ⟵ العميل غير راض

الأداء = التوقعات ⟵ الجودة ⟵ العميل راض

الأداء > التوقعات ⟵ جودة عالية ⟵ العميل راض وسعيد

يلاحظ أن المستويات العالية من الرضا تخلق نوعا من الارتباط الكبير بين العميل والشركة، فهي ليست علاقة تفضيل بقدر كونها نوع من الولاء والتقدير

يتميز الرضا بعدة **خصائص** أهمها:

الرضا شخصي أو ذاتي؛ لأنه مرتبط بشخص العميل ومدى إدراكه للخدمة المقدمة

الرضا نسبي، إذ أنه يتغير حسب مستويات التوقع لمختلف العملاء، بمعنى الرضا يختلف من عميل لآخر في حدود معينة نسبية وليست مطلقة.

الرضا تطوري بدلالة الزمن؛ باعتباره دالة للتوقعات والمؤشرات التقييمية التي يستخدمها العميل للحكم على مستوى الجودة خلال مراحل استهلاك واستعمال الخدمة

خاتمة.

في ظل زيادة الوعي لدى العملاء بضرورة توفر الجودة والابتكار والتحديث والتأكيد على استمرار تطبيق هذه الاستراتيجيات في الخدمات التأمينية، الأمر الذي يستوجب التعرف المستمر على احتياجات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية، بهدف الوصول إلى كسب ولائهم ووفائهم لشركة التأمين من خلال تقديم أنواع مختلفة ومتجددة لوثائق التأمين وتوسيع أسواق الشركة. لذلك يبقى من الضروري على إدارة شركة التأمين تنويع محفظة خدماتها وهو ما يساهم في توزيع المخاطر التسويقية على مكونات المحفظة، ويعمل على تلبية طلبات العميل لتغطية مخاطر أخرى.

قائمة المراجع:

[1] أحمد شاكر العسكري، التسويق مدخل استراتيجي، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص22

[2] زياد محمد شرمان، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص17

[3] هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص18

[4] فليب كوتلر وجاري أمسترونج، أساسيات التسويق ، ترجمة سرور علي سرور دار المريخ للنشر، الرياض، ص456

[5] طارق الخير وآخرون، مبادئ التسويق، منشورات جامعة دمشق، 2005، سوريا، ص188

[6] حميد عبد النبي الطائي، بشير عباس العلاق، تسويق الخدمات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، عمان الأردن، ص22-23

[7] محمد جودت ناصر، طارق الخير وآخرون، مبادئ التسويق، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص14
[8] جديدي معراج، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص40
[9] سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة ، مصر، ص86
[10] بسام محتسب بالله، التأمين بين الشريعة والقانون: الحلال والحرام، د. د. ن، 2004، ص ص 81، 82
[11] بسام محتسب بالله، مرجع سابق، ص 70
[12] Picard Maurice et Besson André," Les Assurances Terrestres en Droit Français" ,2ème Edition, Librairie Générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1964
[13] محمد عبد الظاهر حسين: «عقد التأمين: مشروعيته، آثاره، إنهاؤه»، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
[14] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 86
[15] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه: «التأمين ورياضياته»، الدار الجامعية، مصر،2003.
[16] خالد جمال أحمد حسين، الوسيط في عقد التأمين، دار النهضة العربية، مصر، 2004، ص 21
[17] زكي خليل المساعد، تسويق الخدمات وتطبيقاته، دار المناهج، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص357
[18] الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، تسويق الخدمات التأمينية، ص31 (www.abahe.co.uk)
[19] نادية أمين محمد علي، استراتيجيات مستحدثة لتطوير المنتج بالتطبيق على وثائق التأمين، الملتقى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي" الفرص والتحديات"، الدوحة، 2003، ص129
[20] بوحرود فتيحة، الدور الاستراتيجي للجودة كأداة تسويقية لخدمات التأمين دراسة تقييمية من منظور العملاء بجودة الخدمة بالشركة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، 2012،جامعة سطيف، ص209
[21] عريقات حربي محمد، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص298
[22] بوحرود فتيحة، مرجع سابق، ص 209
[23] توفيق محمد عبد المحسن، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير، مصر، د. د. ن، 2001، ص 264
[24] علي فلاح الزعبي، الاتصالات التسويقية (مدخل منهجي تطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص 209
[25] زيدان محمد الشرمان، عبد الغفور عبد السلام، مبادئ التسويق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 195
[26] علي فلاح الزعبي، مرجع سابق، ص 275
[27] نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد، عمان، ص336
[28] عصام الدين أمين أبو غفلة، الترويج (مفاهيم، الإستراتيجية العملية، النظرية والتطبيق، ص48)
[29] صالح محمد أبو التاية، التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008 ، ص99
[30] محمد فريد الصحن، قراءات في إدارة التسويق، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص71
[31]Belin.A, La mesure de la satisfaction client dans les marches industriel, Mastère Marketing, école supérieure de Toulouse, 2002,p07
[32]La satisfaction des usagers/ clients/ citoyens du services public, la documentation française, paris,2004,p19

المراجعة وأسلوب العينة الإحصائية.

أ.د. مسعود صديقي -------- جامعة ورقلة - الجزائر
أ. محمد حسان خمقاني --- جامعة ورقلة - الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة - في ظل كبر حجم الشركات و تعدد عملياتها - لما له من دور في اختصار الوقت و تخفيض التكلفة دون التضحية بالدقة و الثقة في النتائج النهائية، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج و التوصيات أهمها: على المراجع عند تصميم عينة المراجعة الأخذ بعين الاعتبار أهداف الاختبار وخصائص المجتمع التي ستؤخذ منه هذه العينة الإحصائية.

Abstract:

Aimed at the researcher during his research to measure factors that affect in use technique of statistical sampling in process of auditing, and research found a set of conclusions: Statistical sampling provider of us with many advantages, from these advantages that result of sampling is objectively & reality & enable of make an assessment which prior to sampling size depending on an objective basis ,& provide us with an estimate of sample error & unique way to discharge conclusions For a wide range of data without comprehensive examination .and help of us to saving of time with reducing of cost for benefit of auditing client as well as statistical sampling make that process of auditing is rewarding, Appearance of problems in application of statistical sample for the external auditors in Gaza Strip represented in method of choose the sample plan that appropriate with target of choice, identify each of community size which under study & appropriating size of sample, selecting of sampling elements in manner that ensure the safety of representation for society which has withdrawn from it, as well as post evaluation for results of sample.

مقدمة.

يواجه المراجع عند فحصه للقوائم المالية أرصدة ناتجة عن عمليات مالية عديدة ومتكررة مدعمة بالكثير من المستندات و التي لها أحيانا نفس الصفات والخصائص، ومن ثم فإن فعالية المراجعة لن تتحقق إذا فحصت كل عملية أو مستند فحصا شاملا خاصة عندما يكون مجتمع المراجعة متجانسا، بمعنى أننا يمكن أن نستنتج بشكل معقول (باستخدام العينة الإحصائية) ما إذا كانت أرصدة حساب أو نظام رقابي معين قد عولجت بشكل مناسب كما لو كانت كافة المستندات قد فحصت فحصا شاملا، ففي مثل هذه الحالات يقوم المراجع باختيار عينة من العمليات المالية وفق خطوات معينة ثم يقوم بفحصها بغية الوصول إلى نتيجة تمكنه من إبداء رأيه عن مجتمع المراجعة ككل .

وأسلوب العينة الإحصائية مستمد من نظرية الاحتمالات في الرياضيات ومؤداها أننا إذا اخترنا عينة من مجموعة من العمليات المالية بطريقة عشوائية فإننا سوف نحصل على نتائج جيدة عن العمليات المالية التي سحبت منها هذه العينة، ولكن يجب على المراجع مراعاة عدم التحيز عند سحب العينة، ويعني عدم التحيز أن تعطى كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة والحظ لأن تكون من ضمن مفردات العينة .

و لدراسة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

- ✓ المراجعة و العينات الإحصائية : مدخل مفاهيمي.
- ✓ استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة.
- ✓ النتائج و التوصيات.

أولا: المراجعة و العينات الإحصائية: مدخل مفاهيمي.

للإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمراجعة والعينات الإحصائية، سيتم خلال هذا العنصر التطرق إلى:

1. مفهوم المراجعة.

تعددت مفاهيم المراجعة بتعدد أهدافها ومجالات عملها، و سنقوم في هذا الصدد بتقديم أهم التعاريف لها من خلال اختيار أهم ما قيل في تعريفها من طرف الهيئات الدولية المتخصصة، الكتّاب ، الخبراء و غيرهم .

حيث عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية للمراجعة بأنها :" عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع، وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج، مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولا كاملا، وتوصيل النتائج للأطراف المعينة"[1].

وعرفها خالد أمين على أنها " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات و المستندات و الحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة "[2].

وعرفها (GERMONS & BONNAULT) على أنها "اختبار تقني بأسلوب صارم وبنّاء من طرف مهني مؤهل ومستقل، بغية إعطاء رأي معلل عن نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وعلى مدى احترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف و احترام القواعد و المبادئ المحاسبية المعمول بها في الصورة الصادقة على الموجودات وفي الوضعية المالية ونتائج المؤسسة"[3].

2. مفهوم المعاينة في المراجعة.

يقصد بالمعاينة في مجال مراجعة الحسابات أن يقوم المراجع بتطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100 % من المفردات داخل رصيد الحساب أو مجموعة العمليات، بما يمكنه من الحصول على أدلة الإثبات وتقييمها بشأن بعض صفات المفردات المختارة لغرض الوصول أو المساعدة في الوصول إلى استنتاج بشأن المجتمع ككل ، كما و تنقسم طرق المعاينة إلى طرقتين أساسيتين هما :[4]

أ. المعاينة غير الإحصائية.

تعتمد هذه الطريقة على التقدير والحكم الشخصي للمراجع على ضوء مهاراته، وفي ضوء هذا السياق فان المراجع يختار العينة دون اللجوء إلى قواعد الاحتمالات الإحصائية أو أي أسلوب رياضي، فحتى أن معايير المراجعة تستوجب استعمال العينات المكونة إحصائيا، إلا أنها تقبل كذلك باستعمال العينات غير الإحصائية أي تلك المستخرجة دون أي حسابات إحصائية، على أن يكون هذا الحكم منطقي وله أساس من الصحة، وفي

جميع الأحوال يمكن للمراجع استخدام هذا الأسلوب في اختبارات فعالية الرقابة الداخلية في الحالات التي يكون فيها المجتمع ممثلا من وحدات محددة أو متجانسة.

ب. المعاينة الإحصائية.

على عكس المجموعة السابقة فان هذه المجموعة تعتمد على قواعد الرياضيات وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة وتتميز بأنها توفر نتائج موضوعية حيث يتم تحديد حجم العينة ومفرداتها بطريقة موضوعية، ثم تفسير نتائج الاختبارات بشكل موضوعي أكثر من الطريقة السابقة، كما وتمكن المدقق من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي، وتساعد على اختيار عينة لا أكثر ولا أقل من اللازم بل تكون مناسبة مع مجتمع الدراسة.

3. مصطلحات المعاينة الإحصائية في عملية المراجعة.

حتى يتمكن مراجع الحسابات من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية في عملية المراجعة بشكل صحيح، لابد أن يكون على دراية بالمصطلحات الإحصائية و التي نوجزها في الآتي:

أ. الاحتمالات.

تعتمد العينة الإحصائية على قوانين الاحتمالات في الرياضيات، وفيما يتعلق بالمراجعة فإننا سوف نهتم بتفسيرين للاحتمالات أولهما – التكرار النسبي وهو التفسير الموضوعي الذي يعتمد أساسا على قوانين الفرصة، بمعنى أن كل مفردة من العمليات المالية يبدو أن لها احتمال معروف لاختيارها، وهذا التفسير يسمح للمراجع بعمل الاستنتاجات الإحصائية على أساس نتائج العينة، فعلى سبيل المثال لو أن احتمال اختيار عينة واحدة (مفردة) هو 2% فرصتان من كل مائة، في هذه الحالة سنجد أن الاختيارات المتكررة في ظل نفس الظروف سينتج عنها اختيار هذه المفردة حوالي 2 % طوال الوقت.

أما التفسير الثاني والناتج عن العينة غير الإحصائية والمبني على الحكم والتقدير الشخصي للمراجع فإنه يعتبر الاحتمالات مقياسا لأحكام وتقديرات المراجع، وعلى الرغم من أن هذه الأحكام والتقديرات الشخصية تتم بشكل متكرر بواسطة مراجع الحسابات إلا أنها قد لاقت عناية أقل في مجال المراجعة، وبطبيعة الحال فإن الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتمالات.

ب. المجتمع.[5]

عرف المعيار الدولي *ISA* رقم 530 مجتمع المراجعة بأنه "مجموع البيانات الكلية التي يرغب المراجع في سحب عينة منها لكي يتوصل إلى نتيجة"، فقد يكون المجتمع بالنسبة له هو كافة حسابات الزبائن كما تظهر في نهاية السنة، أو كافة عمليات الشراء التي تمت خلال السنة، أو كل القيود المحاسبية التي تمثل مدفوعات نقدية... الخ، فالمراجع قد يواجه في هذه الحالة مشكلة عدم تجانس المجتمع، الذي يعتبر شرطا أساسيا لدقة و صحة المعاينة، إضافة إلى ذلك فعلى المجتمع أن يكون قابلا للقياس و سهل البلوغ.

ت. العينة.

هي جزء من المجتمع، أي أنها مجموعة من المفردات تم اختيارها بطريقة معينة، وفق أسلوب معين بهدف دراسة مشكلة أو ظاهرة معينة تخص هذا المجتمع.

ث. وحدة المعاينة.

لابد من تقسيم المجتمع المراد معاينته إلى وحدات تسمى وحدات المعاينة و هي الأساس في عملية المعاينة، و تعتمد هذه الأخيرة على الهدف من العينة، فمثلا من أجل اختبارات الرقابة تستخدم معاينة الصفات حيث تكون وحدة المعاينة حدثا أو عملية، ومن أجل الاختبارات التفصيلية للأرصدة تستخدم معاينة الوحدات النقدية حيث تمثل وحدة المعاينة الوحدة النقدية.[6]

ج. خطأ المعاينة.

هو النطاق الذي يختلف ضمنه المقياس الإحصائي المحسوب من العينة(التابع) عن المقياس الإحصائي للمجتمعات (الثابت)، و يتناقص خطأ المعاينة كلما ازداد حجم العينة.

يمثل خطأ المعاينة ضريبة عدم القيام بدراسة كامل المجتمع والاقتصار على جزء منه، ويمكن قياسه من خلال حساب الانحراف المعياري للتوابع الإحصائية حول الثابت الإحصائي ويدعى الانحراف المعياري للتوابع بالخطأ المعياري.

ح. خطأ غير المعاينة.

ينشأ خطر غير المعاينة نتيجة الأخطاء التي ارتكبت عند مراجعة العينة، كاستخدام مستندات غير ملائمة، أو الفهم الخاطئ للاستنتاجات الناتجة عن أدلة الإثبات بأنواعها المختلفة، أو الأحكام و التقديرات الخاطئة بناء على أدلة الإثبات، ويمكن أن يتحكم المراجع في أخطاء غير المعاينة عن طريق الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة المتعارف عليها(بذل العناية المهنية، والعمل الميداني من خلال الإشراف الجيد على الإفراد).

4. أهم الطرق المستخدمة في اختيار عينات المراجعة.

هناك عدة طرق شائعة يمكن استخدامها عند اختيار العينة الإحصائية هي على التوالي:[7]

أ. الاختيار العشوائي.

وهي تعطي فرصة متساوية لجميع المفردات لتكون ضمن مفردات العينة وتعتمد على جداول الأرقام العشوائية.

ب. العينة المنتظمة.

وهي طريقة أخرى من طرق الاختيار العشوائي حيث يقسم حجم المجتمع على حجم العينة، ويتم اختيار أول مفردة بطريقة عشوائية ثم اختيار باقي المفردات بإضافة المدى (ناتج القسمة) في كل مرة وقد لا تكون مفردات المجتمع مرقمة بل يرقمها المدقق .

ت. الاختيار الطبقي.

وتستخدم إذا كان مجتمع الفحص غير متجانس، فيقسم المجتمع لطبقات متجانسة مثل المدينين يمكن تقسيمها حسب فئات للأرصدة، ثم نختار عينة منتظمة من كل طبقة أو بالجداول العشوائية، وتستخدم هذه الطريقة عادة مع طريقة معاينة المتغيرات، أما طريقة معاينات الوحدات النقدية فتستخدم لها طريقة تعتمد على الحجم وتسمى الطريقة النسبية للحجم[8].

ث. الاختيار العنقودي.

حيث يقسم المجتمع إلى مجموعات (عناقيد) ويتم اختيار مجموعات تمثل هذه العناقيد ومن ثم تختار عينة من كل مجموعة تم اختيارها ويجري فحصها واختبارها، فمثلا إذا كانت مستندات القبض تحفظ في ملفات فانه يتم اختيار ملف من بين هذه الملفات ومن ثم اختيار عينة منه (الملف) و القيام بفحصها و اختبارها.

ثانيا: عملية المراجعة باستخدام أسلوب العينات الإحصائية.

يحتاج المراجع قبل إجراءه للاختبارات المختلفة أن يقرر لكل إجراء حجم العينة المناسب وكذلك كيفية اختيار مفردات تلك العينة من المجتمع الذي تمثله، ويعرف أسلوب المعاينة في عملية المراجعة بأنه عبارة عن سحب مفردات أقل100 % من المجتمع موضع المراجعة لإجراء اختبارات المراجعة واستخلاص النتائج منها لتعميمها على المجتمع الذي سحبت منه، ولا يجب أن يغيب عن اهتمام المراجع عند استخدامه هذا الأسلوب كل المخاطر المرتبطة به كما يجب أن يكون أيضا متفهما الفروق بين إجراءات التقدير المحض و إجراءات المعاينة الإحصائية.

1. أنواع العينات الإحصائية المستخدمة في المراجعة.

يستخدم المراجع عددا من العينات الإحصائية في عملية المراجعة ومنها:

أ. العينات العشوائية غير المقيدة (البسيطة).

هي التي يتم سحبها عشوائيا من المجتمع بدون تقسيمها إلى مجموعات أو وضع أية شروط لدخول أية مفردات إلى العينة . ومن ثم فإن كل مفردة من مفردات المجتمع سيكون لها نفس احتمال الظهور في العينة وبالرغم من بساطة هذا النوع فقد لا يصلح في بعض الاختبارات.[9]

ب. العينات الطبقية.

تعتمد العينات الطبقية على تقسيم المجتمع إلى مجموعات أو طبقات، وتتم المعاينة لكل مجموعة أو طبقة على حدة، بسحب عينة عشوائية غير مقيدة، ثم يتم تجميع النتائج لإيجاد تقرير واحد للمجتمع ككل.

وتعتبر هذه العينة أكثر الأنواع كفاءة في تمثيل المجتمع في العديد من الحالات، فنظراً للتنوع الكبير بين مفردات بعض المجتمعات، فمن الأفضل تقسيم المجتمع إلى مجموعات أكثر تجانساً، بحيث يكون لكل طبقة أو مجموعة انحراف معياري يقل عن الانحراف المعياري للمجتمع الأصلي، وهذا بدوره سيجعل حجم العينة الملائم أقل من حجم العينة العشوائية غير المقيدة للمجتمع كوحدة واحدة، ومن ثم فإن هذا النوع من العينات كثيراً ما يستخدم في اختبارات مراجع الحسابات.

ت. العينات على أساس السحب بالمجموعات.

يتم سحب مجموعات العناصر عند نقطة عشوائية بدلاً من سحب كل مفردة على حدة، وقد تؤدي هذه المعاينة إلى وفرة في الوقت اللازم لسحب مفردات العينة، وقد يكون ذلك على حساب مدى كفاءة العينة التي نحصل عليها في تمثيل المجتمع و نشير هنا أن هذا النوع من العينات يمثل حالة خاصة من النوعين السابقين.[10]

ث. العينات متعددة المراحل.

وتتضمن إجراء المعاينة على عدة مراحل أو خطوات، فلو افترضنا أن لإحدى المؤسسات عدة فروع ولكل فرع مجموعة من العملاء، وأراد مراجع الحسابات سحب عينة من عملاء هذه المؤسسة، فسيتم سحب عينة عشوائية من الفروع أولاً، ثم بعد ذلك يتم سحب عينة عشوائية من عملاء الفروع التي تتكون منها العينة الأولى.

2. خطط المعاينة الملائمة لأهداف المراجعة.

إن تطبيق المعاينة الإحصائية يتم باستخدام ثلاث خطط مختلفة ولكل خطة منها أهداف محددة يتعين على المراجع الإلمام بها حتى يتمكن من اختيار ما يتلاءم منها مع ما يسعى لتحقيقه و هذه الخطط هي:[11]

أ. معاينة القبول.

وتعني هذه الخطة سحب عينة ذات حجم معين بطريقة عشوائية، بحيث إذا اتضح من خلال فحص هذه العينة، أنه لا يوجد أكثر من عدد معين لخاصية معينة (حدوث الأخطاء على سبيل المثال) فإن المجتمع محل الدراسة يكون مقبولاً والعكس صحيح، فإذا أظهرت العينة وجود أكثر من العدد المحدد فإن هذا المجتمع يجب رفضه باعتباره غير مقبول.

ب. معاينة التقدير.

وهي تمثل أكثر الخطط تطبيقا في مجالات اختبارات مراجع الحسابات وهي تعني تقدير معالم المجتمع عن طريق فحص عينة صغيرة يتم اختيارها بالطرق العشوائية، وتستخدم هذه الطريقة في حالة كل من معاينة الصفات، ومعاينة المتغيرات على حد سواء ومن ثم فالمعاينة على هذا الأساس تمد المراجع بتقدير حدوث لمجموعة من المفردات، وبجانب ذلك تمدنا بتقدير لخطأ المعاينة والذي يؤخذ في الاعتبار عند استخدام نتائج العينة، وعليه أن يحدد أهمية القيم المختلفة داخل هذا المدى (بين القيمة التي نحصل عليها من العينة وبين تلك التي من الممكن الحصول عليها بإجراء فحص شامل لجميع مفردات المجتمع) معتمدا على بعض الاختبارات الأخرى أو المعلومات المتاحة.

ت. معاينة الاستكشاف.

يستخدم أسلوب معاينة الاستكشاف بواسطة مراجع الحسابات لتحديد حجم العينة المناسب الذي يسمح بالكشف عن وجود حدث أو واقعة هامة واحدة على الأقل بنسبة معينة و بمستوى ثقة معين، في المجتمع موضع الدراسة ويعتبر أسلوب معاينة الاستكشاف مفيداً بصفة عامة في اكتشاف عملية التزوير أو التلاعب والأخطاء الكتابية الجوهرية أو الفشل في الالتزام بالإجراءات الأساسية للرقابة الداخلية المحددة.

3. خطوات المراجعة باستخدام أسلوب المعاينة الإحصائية.

يطبق أسلوب المعاينة في المراجعة لإجراء اختبارات الرقابة و الاختبارات الأساسية للعمليات من خلال مجموعة من الخطوات نوجزها في الآتي:[12]

أ. اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختبار.

إن خطة المعاينة ما هي إلا دلالة لما يهدف إليه مراجع الحسابات من إجراء الاختبار، ومن هذا يتضح أن اختيار خطة المعاينة الملائمة يتوقف آليا على الهدف من إجراء الاختبار الذي تطبق فيه المعاينة و يجب تحديد هدف الاختبار تحديدا واضحا ومحدداً، قبل اختيار خطة المعاينة المناسبة حيث أن لكل خطة هدفها التي تسعى إلى تحقيقه.

ولعل من أهم خصائص المعاينة الإحصائية الارتباط الوثيق بين خطة المعاينة، والهدف من الاختبار فالمعاينة الإحصائية تتطلب التحديد المسبق لأهداف الاختبار بصورة واضحة ومحددة.

ففي حالة المعاينة على أساس التقدير للصفات يتعين على مراجع الحسابات أن يحدد الخاصية محل الدراسة، وإذا كانت هذه الخاصية (معدل تكرار خطأ معين في المستندات)، فإن الأمر يتطلب تحديد المقصود بهذه الأخطاء بحيث إذا قابلنا أثناء الفحص أية أخطاء من نوع أخر، فلا تدخل في الفحص ويتعين على مراجع الحسابات إجراء مزيد من المعاينة لتحديد المقصود من الأنواع الأخرى من الأخطاء.

ب. تحديد حجم المجتمع محل الدراسة.[13]

أن يتخذ مراجع الحسابات القرار الخاص باختيار خطة المعاينة الملائمة، لتحقيق الهدف من الاختبار الذي يقوم به يجب عليه أن يحدد بوضوح المجتمع محل الدراسة تمهيداً لتحديد حجم العينة الملائم والذي سوف يسحب من هذا المجتمع.

ويطلق لفظ المجتمع على مجموعة المفردات التي نريد تقدير خصائصها عن طريق فحص عينة منها، ومن وجهة النظر الإحصائية يمكن تعريف المجتمع بأنه" المجموع الكلي للعناصر التي لها خاصية أو أكثر، ولا يقتصر المجتمع على الأشياء ، ولكن قد يتكون من قيم عددية تم الحصول عليها من قياس خاصية أو أكثر من خصائص الوحدات التي تكون مجتمع الأشياء ، أو حساب عدد العناصر التي تتميز بصفة معينة نقوم بدراستها."

ويجب تحديد الطبيعة المشتركة بين مفردات المجتمع، لغرض تعميم النتائج التي نتوصل إليها من فحص العينة على هذا المجتمع و ذلك بدرجة معينة من الثقة وخلال خطأ محدد للمعاينة، فالنتائج التي تظهرها العينة يجب أن تستخدم فقط في تقدير الخاصية أو الخصائص التي نقيمها وذلك بالنسبة للمجتمع الذي سحبت منه فقط.

ت. تحديد معدل الاستثناء (الانحراف) المقبول.[14]

وهو ما يسمى أحياناً بحد الدقة الأعلى المرغوب، أما عن تحديد معدل الانحراف المقبول في عملية المعاينة فهو يتطلب حكما مهنيا من المراجع، و يقصد به معدل الانحراف

الذي يسمح به المراجع في المجتمع مع استمرارية قبوله لخطر الرقابة (أي قبوله للقيمة المالية للمخالفات) و التي وضعها أثناء تخطيط عملية المراجعة.

معدل الانحراف المقبول على حجم العينة، فلو كان معدل الانحراف المقبول منخفض فإن ذلك يستلزم حجم عينة كبير والعكس صحيح، بمعنى أنه لو كان معدل الانحراف المقبول 3 % مثلا، لصفة معينة فهذا يستلزم حجم عينة أكبر مما لو كان 8%.

ث. تحديد الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة.

وهو ما يسمى بمستوى الثقة، وهي الخطر الذي على استعداد أن يقبله المراجع في أن إجراء رقابي معين يكون فعالا (أو معدل المخالفات المالية يكون مقبولا)، عندما يكون معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع أكبر من معدل الانحراف المقبول، فلو فرضنا مثلا أن معدل الانحراف المقبول كان 6% و الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة هو 10 % ومعدل الانحراف الحقيقي للمجتمع هو 8% فإن الإجراء الرقابي المتبع في هذه الحالة يصبح غير فعال و بالتالي غير مقبول لأن معدل الانحراف الحقيقي يزيد عن معدل الانحراف المقبول، وبالطبع فإن معدل الانحراف الحقيقي غير معرف للمراجع، ولذلك فإن 10% كخطر مقبول في تقييم خطر الرقابة يعني أن المراجع يرغب في تحمل خطر قدره 10% في استنتاج أن الإجراء الرقابي فعال بعد إتمام كافة الاختبارات حتى لو كان هذا الإجراء غير فعال، فلو اتضح أن الإجراء الرقابي فعالا فسوف يعتمد المراجع بدرجة كبيرة على نظام الرقابة الداخلية.

ونشير أنه في العادة يكون الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة(5 % أو 10%) يقابلها هامش أمان (95%- 90%) في طريقة المعاينة الإحصائية.

ج. تحديد معدل الاستثناء (الانحراف) المتوقع في المجتمع (معدل الخطأ المتوقع).

هذه الخطوة في عملية المعاينة هي تقدير معدل الاستثناء في المجتمع حيث انه تقدير يتم تحديده مقدما لتخطيط حجم العينة المناسب، فإذا كان هذا المعدل منخفضا فإن ذالك يعني أن حجم عينة صغير نسبيا قد يفي بمعدل الاستثناء المقبول للمراجع لأنه يكتفي بتقدير أقل دقة.

وعموما فعادة ما يعتمد هذا التقدير على نتائج مراجعة السنة السابقة، فإذا كانت غير متاحة أو يصعب الاعتماد عليها فيمكن للمراجع أن يسحب عينة صغيرة مبدئية من المجتمع محل المراجعة في السنة الحالية لهذا الغرض.

ح. تحديد حجم العينة الملائم.

بعد تحديد كل من حجم المجتمع، معدل الانحراف المقبول، الخطر المقبول في تقييم خطر الرقابة، ومعدل الاستثناء المقدر للمجتمع و التي تتشارك فيما بينها لتحديد حجم العينة المناسب في عملية المعاينة، غير انه تجدر الإشارة إلى أن حجم المجتمع هو أقل أهمية لباقي العوامل ومن ثم يمكن إهماله خاصة في المجتمعات كبيرة الحجم، وبمجرد تحديد العوامل الثلاثة الأخرى فيمكن تحديد حجم العينة بصورة مبدئية من خلال جداول إحصائية معينة ويطلق عليها بالحجم المبدئي.

وسوف نعرض ملحقاً إحصائياً لاستخدامه في تحديد العينة في ظل أساليب المعاينة المختلفة حسب الآتي:

الجدول الأول يختص بتحديد حجم العينة عند تقدير الخطر المقبول لتقييم خطر الرقابة على أساس 5% (الملحق 1)؛

بينما يختص الجدول الثاني بتحديد حجم العينة عندما يكون هذا التقدير 10 % (الملحق 2).

خ. اختيار مفردات العينة.

يتعين على مراجع الحسابات بعد تحديد حجم العينة الضروري استخدام الطريقة - من الطرق المذكورة سابقا - المناسبة لاختيار مفردات العينة، لضمان تمثيلها للمجتمع أفضل تمثيل، ولعل الاختيار العشوائي لهذه المفردات يقدم الضمان الكافي لذلك، حيث يعمل على تحقيق احتمال متساوي لكل من مفردات المجتمع لكي يتم اختيارها ضمن العينة، ولكل عينة ممكنة من حجم معين سيكون لها احتمال متساوي في الاختيار.

د. فحص العينة و تعميم نتائجها.

بعد الاختيار العشوائي لمفردات العينة التي تم تحديدها وفقاً لأهداف الاختبار، يقوم مراجع الحسابات بفحص هذه المفردات واستنتاج المعلومات الضرورية عن المجتمع الذي سحبت منه، حيث أن تحديد حجم العينة الضروري يعتمد على عدد من القرارات الشخصية لمراجع الحسابات، فقد يتطلب الأمر إجراء تقييم لاحق لنتائج العينة للتحقق من دقة التقدير في هذه النتائج عند مستوى الثقة المطلوب، كما و تجدر الإشارة إلى أن طريقة التقييم تختلف تبعا لخطة المعاينة المستخدمة.

خاتمة.

من خلال هذه الدراسة التي تم إجراؤها للإطلاع على مختلف اتجاهات استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة، توصلنا أنّ ضمان فعالية عملية المراجعة باستخدام أسلوب العينة الإحصائية يتطلب ما يلي:

- ✓ يجب على مراجع الحسابات التأكد من أن الإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة في نظام الرقابة الداخلية مطبق على كافة العمليات المالية عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة وذلك لضمان التجانس بالنسبة لكافة مفردات العمليات المالية.
- ✓ ينبغي على مراجع الحسابات عند اختياره العينة الإحصائية أن يتم سحبها بطريقة عشوائية دون التدخل الشخصي للمراجع،كما يجب مراعاة عدم التحيز عند اختيار ا لعينة بحيث تُعطى كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة والحظ لأن تكون من ضمن مفردات العينة الإحصائية.
- ✓ عند تصميم عينة المراجعة يجب الأخذ في الاعتبار أهداف الاختبار وخصائص المجتمع التي ستؤخذ منه العينة الإحصائية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة أدلة الإثبات المطلوبة وإمكانية ظروف الخطأ أو غيرها من الخصائص ذات العلاقة بأدلة الإثبات، وهذا بالطبع يساعد المراجع في تحديد ما يعتبر خطأ وماهية المجتمع الذي يستعمله في المعاينة.
- ✓ على المراجع أن يأخذ في الاعتبار عند تحديد حجم العينة الإحصائية عما إذا كانت مخاطر المعاينة قد خفضت إلى أدنى حد ممكن يقبله لها ، حيث أن حجم العينة

يتأثر بمستوى مخاطر العينة الذي يرغب المراجع في قبولها، فكلما كانت أقل كلما وجب أن يكون حجم العينة أكبر.

- ✓ على المراجع أن ينظر في نتائج العينة وفي طبيعة وأسباب الأخطاء التي تم تحديدها والأثر المباشر للأخطاء المكتشفة على البيانات المالية ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية النظام المحاسبي وأثرها على طريقة المراجعة عندما تكون الأخطاء ناتجة مثلاً عن انتهاك الإدارة للرقابة الداخلية .

الهوامش:

---

[1] الصبان والفيومي: المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية ، بيروت، 1990 ص 18.

[2] خالد أمين ع ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، 2000 ، ص 71.

[3] البلخي، رتب محمد : المعاينة الإحصائية وتطبيقاتها في مراجعة الحسابات، مكتبة الجامعة الأردنية، الأردن،2001 ، ص47.

[4] George Georgiades, "Random Selection", "Miller Audit Procedures",2001, P. 197 – 198

[5] جمعة .أ.ح، التدقيق الحديث للحسابات، دار الصفاء، عمان، الطبعة الأولى،1999، ص 236.

[6] أحمد على إبراهيم، التخطيط لعملية المراجعة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، السنة السابعة عشر، العدد الأول 1997، ص.142.

[7] أبو طاحون عدلي"العينات العشوائية الطبقية"، مناهج و إجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1998 ص 12.

[8] نفس المرجع السابق ص 39 .

[9]: Arkin, Herbert, "Handbook of Sampling for Auditing & Accounting", (Volume 1, New York, McGraw-Hill, Book Company Inc. 1963) P. P. 13 – 14

[10] عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية ، ط4، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، 2000 ص 206 .

[11] الصبان و الفيومي ، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[12] أحمد محمد نور وآخرون، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص139

[13] Stephan Frederick F. & Mccarthy Philip J. "Sampling Opinions-As Analysis of Survey Procedure", (New York, John Wiley & Sons Inc. 1958) , P. 106

[14] أحمد نور وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 151

ملاحق.

جدول رقم (01): تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

معدل الاستثناء المقدر للمجتمع %	معدلات الاستثناء (الانحراف) المقبول (%)										
	2	3	4	5	6	7	8	9	10	15	20
0	149	99	76	57	45	38	32	28	29	19	14
0.25	236	157	129	96	77	64	55	48	46	30	22
0.50	0	157	129	96	77	64	55	48	46	30	22
0.75	0	208	129	96	77	64	55	48	42	30	22
1	0	0	176	96	77	64	55	48	42	30	22
1.25	0	0	221	132	77	64	55	48	42	30	22
1.50	0	0	*	132	105	64	55	48	42	30	22
1.75	0	0	*	166	105	88	55	48	42	30	22
2	0	0	*	198	131	88	75	48	42	30	22
2.25	0	0	*	*	132	88	75	65	42	30	22
2.50	0	0	*	*	158	110	75	65	58	30	22
2.75	0	0	*	*	209	131	94	65	58	30	22
3	0	0	*	*	*	132	94	65	58	30	22
3.25	0	0	*	*	*	153	113	82	58	30	22
3.50	0	0	*	*	*	194	113	82	73	30	22
3.75	0	0	*	*	*	*	131	98	73	30	22
4	0	0	*	*	*	*	149	98	73	40	22
4.5	0	0	*	*	*	*	218	130	87	40	22
5	0	0	*	*	*	*	*	160	115	40	22
5.5	0	0	*	*	*	*	*	*	142	40	30
6	0	0	*	*	*	*	*	*	182	50	30
7	0	0	*	*	*	*	*	*	*	68	37

- تعني ان حجم العينة كبير جدا وعندئذ تفوق تكلفته المنفعة المتوقعة منه .

(جدول 02): تحديد حجم العينة لمعاينة الصفات
(5% خطر مقبول لتقييم خطر الرقابة)

معدلات الاستثناء (الانحراف) المقبول(%)											معدل الاستثناء المقدر للمجتمع %
20	15	10	9	8	7	6	5	4	3	2	
14	19	29	28	32	38	45	57	76	99	149	0
22	30	46	48	55	64	77	96	129	157	236	0.25
22	30	46	48	55	64	77	96	129	157	0	0.50
22	30	42	48	55	64	77	96	129	208	0	0.75
22	30	42	48	55	64	77	96	176	0	0	1
22	30	42	48	55	64	77	132	221	0	0	1.25
22	30	42	48	55	64	105	132	*	0	0	1.50
22	30	42	48	55	88	105	166	*	0	0	1.75
22	30	42	48	75	88	131	198	*	0	0	2
22	30	42	65	75	88	132	*	*	0	0	2.25
22	30	58	65	75	110	158	*	*	0	0	2.50
22	30	58	65	94	131	209	*	*	0	0	2.75
22	30	58	65	94	132	*	*	*	0	0	3
22	30	58	82	113	153	*	*	*	0	0	3.25
22	30	73	82	113	194	*	*	*	0	0	3.50
22	30	73	98	131	*	*	*	*	0	0	3.75
22	40	73	98	149	*	*	*	*	0	0	4
22	40	87	130	218	*	*	*	*	0	0	4.5
22	40	115	160	*	*	*	*	*	0	0	5
30	40	142	*	*	*	*	*	*	0	0	5.5
30	50	182	*	*	*	*	*	*	0	0	6
37	68	*	*	*	*	*	*	*	0	0	7

* تعني ان حجم العينة كبير جدا وعندئذ تفوق تكلفته المنفعة المتوقعة منه .

المصدر: H.P. Mill “Sampling in auditing”. The Roland Press Company New York 1992;p 126

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالوطن العربي وموضوع الفجوة الرقمية

د. وهيبة عبد الرحيم --- المركز الجامعي تامنغست – الجزائر

الملخص:

تصدر سنويا عن عدة هيئات دولية ذات مصداقية تقارير تضم مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمختلف دول العالم، تمس هذه المؤشرات كل ما هو مرتبط بالتكنولوجيا وحتى آثارها الاقتصادية وفعاليتها في دعم محتوى الاقتصاد الرقمي، يمكن الأخذ بهذه المؤشرات ومحاولة تحليلها لمعرف الواقع العربي فيما يخص وضعية الاقتصاد الرقمي بهذه البلدان والتأكد مما يقال عن الفجوة الرقمية والصورة السوداء التي يصورها لنا أغلب الاقتصاديين حول هذا الواقع.

فمعرفة واقع الاقتصاد الرقمي لا يتم إلا من خلال تشخيص دقيق لقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومؤسسات الاقتصاد سواء مؤسسات التأمين أو غيرها حتى تتطور وترتقي لابد أن تندمج ضمن الاقتصاد الرقمي، لذلك من المهم جدا الاهتمام بهذا القطاع الذي يعتبر البنية التحتية لاقتصاد أي دولة في ظل العصر الحالي المبني على التكنولوجيات.

Abstract:

Published annually by several international bodies credible reports indicators include information and communication technology to various countries around the world, affecting these indicators all that is linked to technology and even its economic impact and effectiveness in support of the content of the digital economy, can take these indicators and try to analyze the ID Arab reality regarding the status of the digital economy these countries and make sure what is being said about the digital divide and the image portrayed by the black majority of economists us about this fact.

Knowing the reality of the digital economy can only be achieved through an accurate diagnosis of the sector, information and communication technology, and institutions of the economy, whether insurance companies or other even evolve and elevate must be integrated within the digital economy, so it is very important interest in this sector, which is the infrastructure of the economy of any country in the light of the times based on current technologies.

مقدمة:

يعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الرقمي، فالتجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والأعمال والإدارة الالكترونية يرتبط تطورها بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بأي دولة، وانتشار الانترنت واستخدامها وتوفر الهواتف وأجهزة الكومبيوتر في المنازل والمنشآت والأجهزة الحكومية ضروري لنجاح أي عملية الكترونية، حيث سيُفَعِّل ذلك عملية تبادل المعلومات انتقالاً إلى تبادل السلع والخدمات، ووضعية قطاع المعلومات والاتصال في الوطن العربي ودرجة انتشاره يختلف من دولة إلى أخرى بدرجات متفاوتة، لكن هذه الدرجات تزداد بشكل كبير عند مقارنة الدول العربية بالدول المتقدمة، لذلك فإن دراسة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوطن العربي سيقرب لنا الصورة ويوضحها حول وضعية الاقتصاد الرقمي بهذه الدول.

هنالك عدة هيئات عالمية ذات مصداقية تقوم سنويا بإصدار تقاريرها الإحصائية، حيث تشمل هذه التقارير كل دول العالم حول مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تتضمن الهواتف الثابتة والنقالة وعدد أجهزة الحاسوب الشخصي والصادرات من التكنولوجيا العالية والإحصائيات المتعلقة بالانترنت...الخ، هذه الإحصائيات تعكس الواقع الحقيقي للإقتصاد الرقمي بكل دول العالم وبالتالي الهوة الرقمية بين الدول العربية والأجنبية. وعليه تبرز ملامح إشكالية هذا المقال، **ما هو حجم الفجوة الرقمية بين الدول العربية وباقي دول العالم؟**

أولا: البنية التحتية للاقتصاد الرقمي بالوطن العربي.

سنحاول التطرق لأهم المؤشرات المُعتمد عليها في إقامة التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والأعمال والإدارات الالكترونية، وذالك لتخلف الوطن العربي عن التكنولوجيات العالية التي يعرفها العالم المتقدم ونظرا لأهمية هذه المؤشرات في تطور الاقتصاد الرقمي.

1- **خطوط الهاتف:**

تعتبر خطوط الهاتف الوسيلة الأولى التي تسمح باستخدام شبكة الانترنت والتالي الولوج للعالم الالكتروني، ورغم أن هذه الخطوط شهدت زيادة في السنوات الأخيرة في

معظم الدول العربية (30 مليون خط سنة 2005 إلى 35 مليون خط سنة 2013)، إلا أنها تبقى الأضعف بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وهذا حسب إحصائية أجراها الاتحاد الدولي للاتصالات تشمل كل مناطق العالم بما فيها الدول العربية، حيث تبين هذه الإحصائية عدد خطوط الهاتف الثابت والنقال منذ 2008 إلى غاية سنة 2013، كما تبين ثبات الأرقام وانخفاضها في كل المناطق التي تناولتها الاحصائية، ويعود ذلك لظهور الهواتف النقالة التي أصبحت تقوم بدور الهواتف الثابتة بكل فعالية.

حسب هذه الإحصائية فإن الدول العربية بقيت عدد خطوط الهاتف الثابت بها تعادل 35 مليون خط سنة 2008 إلى سنة 2013، وهذا راجع إلى منافسة الهاتف النقال، أما مقارنتها بباقي مناطق العالم فالدول العربية متخلفة عنها بشكل واضح ما عدا الدول الإفريقية حيث تتقدم عليها الدول العربية في هذه النقطة. أما الاشتراكات بالهاتف النقال فعكس الهواتف الثابتة فإن عدد الاشتراكات يسجل تسارع واضح حيث ارتفع من 213 مليون اشتراك سنة 2008 إلى 374 مليون اشتراك سنة 2013، إلا أن هذا لا يكفي مقارنة ببعض مناطق العالم خاصة منها الدول المتقدمة حيث تعتبر هي الأضعف، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): عدد الخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة في العالم.

الاشتراك بخطوط الهواتف الثابتة	بالمليون						لكل 100 نسمة					
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إفريقيا	11	12	12	11	11	12	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.4
الدول العربية[1]	35	34	35	35	35	35	10.2	9.9	9.8	9.6	9.4	9.3
آسيا والمحيط	567	571	553	536	525	525	14.9	14.9	14.2	13.7	13.2	12.9
رابطة الدول المستقلة	73	73	74	73	73	72	26.1	26.3	26.4	26.3	25.9	25.7
أوروبا	261	267	263	258	250	243	42.8	43.7	42.8	41.6	40.2	39.0
الأمريكيتين	287	277	273	272	271	272	31.5	30.1	29.4	29.0	28.6	28.4
الاشتراكات للهاتف النقال	بالمليون						لكل 100 نسمة					
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إفريقيا	246	298	365	438	501	545	32.4	38.4	45.7	53.6	59.8	63.5
الدول العربية	213	263	310	348	374	394	63.0	76.2	87.7	96.4	101.6	105.1
آسيا والمحيط	1773	2165	2628	3034	3290	3547	46.6	56.3	67.7	77.3	83.1	88.7
رابطة الدول المستقلة[2]	312	335	377	411	444	476	112.2	127.5	135.1	147	158.9	169.8
أوروبا	714	717	724	745	768	790	117.2	117.0	117.6	120	123.3	126.5
الأمريكيتين	741	809	882	952	998	1048	81.5	88.0	95.0	101	105.3	109.4

Source: Key global telecom indicators for the world telecommunication service sector, date available: 22/12/2013, on line: http://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx

أما داخل المجتمع العربي هناك تفاوت واضح بين الدول العربية من حيث درجة انتشار الهواتف، فهناك دول تعرف تغطية لا بأس بها، ودول أخرى ذات تغطية أقل ودول ذات تغطية ضعيفة جداً، وهذا ما يبينه الجدولين المواليين:

جدول رقم (02): عدد خطوط الهاتف الثابت في الدول العربية (من 2009 إلى 2012)

	2009	2010	2011	2012
الجزائر	2.576.165	2.922.731	3.059.336	3.202.000
البحرين	238.000	228.000	276.523	299.416
مصر	10.312.559	9.618.123	8.714.286	8.557.497
جزر القمر	30.787	21.210	23.146	24.000
العراق	1.650.136	1.720.591	1.794.000	1.871.000
الأردن	201.238	485.529	465.388	434.437
الكويت	528.497	519.418	514.696	510.000
لبنان	803.740	838.000	855.000	867.000
ليبيا	1.063.265	1.228.300	1.000.000	814.000
موريتانيا	74.464	71.572	72.294	65.069
المغرب	3.516.281	3.749.364	3.566.076	3.279.054
عمان	300.139	283.941	287.323	304.545
قطر	287.942	270.000	309.000	394.407
السعودية	4.171.000	4.165.750	4.633.158	4.801.824
الصومال	100.000	100.000	90.000	70.000
السودان	370.423	544.984	483.617	424.586
سوريا	3.871.114	4.069.041	4.289.000	4.429.000
تونس	1.278.548	1.289.585	1.217.781	1.105.586
الإمارات	1.580.148	1.479.485	1.825.496	1.967.486
اليمن	997.000	1.046.263	1.075.000	1.104.000

Source: Key global telecom indicators for the world telecommunication service sector, op.cit.

جدول رقم (03): عدد الاشتراكات بالهاتف النقال (من 2009 إلى 2012)

	2009	2010	2011	2012
الجزائر	32.729.824	32.780.165	35.625.926	37.692.000
البحرين	1.401.974	1.567.000	1.693.65.	2.123.903
مصر	55.352.233	70.661.005	83.425.145	96.798.801
جزر القمر	122.596	165.278	216.438	283.511
العراق	20.116.876	23.264.408	25.519.000	26.756.000
الأردن	6.014.366	6.620.000	7.482.561	8.984.252
الكويت	2.628.413	3.979.145	4.934.160	5.100.000
لبنان	2.390.317	2.863.664	3.456.650	3.755.169
ليبيا	9.534.091	10.900.000	10.000.000	9.587.000
موريتانيا	2.182.249	2.776.050	3.314.767	4.023.746
المغرب	25.310.761	31.982.279	36.553.943	39.016.336
عمان	3.970.563	4.606.133	4.809.248	5.277.591
قطر	1.948.770	2.186.447	2.302.225	2.601.210
السعودية	44.864.355	51.564.375	53.705.808	53.012.322
الصومال	641.000	648.200	1.800.000	2.300.000
السودان	15.339.895	18.093.231	25.056.185	27.658.595
سوريا	10.021.861	11.696.000	12.917.000	12.980.000
تونس	9.797.026	11.114.206	12.387.656	9.797.026
الإمارات	10.671.878	10.926.019	11.727.401	13.775.252
اليمن	8.313.000	11.085.000	11.668.000	11.085.000

Source: Key Global Telecom Indicators for the World Telecommunication Service Sector, op.cit.

من الجدولين السابقين نستنتج أن مصر هي الدولة العربية الأولى من حيث عدد الهواتف الثابتة منذ 2009 إلى سنة 2013 تليها السعودية ثم سوريا بعدها المغرب، أما الدول ذات التغطية الضعيفة جداً فهي جزر القمر، موريتانيا والبحرين، أما بالنسبة للهواتف النقالة فمصر أيضا هي ذات المرتبة الأولى ثم تليها السعودية ثم المغرب بعدها الجزائر والعراق.

والملاحظ أيضاً أن الدول التي بها عدد قليل من الخطوط الهاتفية الثابتة هي ذات اشتراكات معتبرة بالهاتف النقال، مثل السودان وقطر مما يفسر قلة عدد خطوط الهواتف الثابتة بها.

2- أجهزة الحاسوب الشخصي.

يشكل الحاسوب اليوم الأداة الأساسية لاستخدام الإنترنت، وبالرغم من الانخفاض التدريجي في كلفته، لا يزال انتشاره محدود إما لارتفاع ثمنه بالنسبة إلى الفئات المتوسطة والفقيرة في المنطقة العربية، وإما لتعقُّد عمليات استخدامه بالنسبة إلى بعض فئات المجتمع، ومن المؤكد أن نشر صناعة المحتوى الرقمي يتطلب إتاحة النفاذ إلى المحتوى لفئات أوسع من المجتمع، ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح نسب الأسر المزودة بحاسوب شخصي بالدول العربية لسنة 2011، كما يوضح الجدول موقع الدول العربية في الترتيب العالمي فيما يخص هذه الأجهزة.

جدول رقم (04): نسبة الأسر المزودة بحاسوب شخصي لسنة 2011

الرتبة عالمياً	البلد	%	الرتبة عالمياً	البلد	%
7	البحرين	90	67	المغرب	39
28	الإمارات	76	70	مصر	36.4
8	قطر	88.3	33	لبنان	71.5
48	السعودية	58.3	93	تونس	13.1
57	الأردن	50.8	87	الجزائر	20
47	عمان	58	109	ليبيا	7.6
57	سوريا	38.5	129	موريتانيا	23
38	الكويت	69	136	اليمن	4

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, «the global information technology report 2013», date available: 30/12/2013, on line: www3.weforum.org/docs/WEF_GITR_Report_2013.pdf.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك دولة عربية متفوقة باحتلالها المرتبة السابعة عالمياً وهي البحرين والثامنة عالميا وهي قطر (متقدمة على الدول المتطورة كألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان...الخ)، وهناك دول لها نسب لا بأس بها كالإمارات

والكويت ولبنان، ودول ضعيفة كالمغرب، مصر، سوريا، وهناك دول ضعيفة جداً كتونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا واليمن. ولذلك لا بد من اتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة استخدام الحاسوب في المنطقة العربية منها مثلاً:

أ - توفير الحواسيب في مراكز مجتمعية في المناطق الريفية والنائية والفقيرة؛

ب - تخفيض الرسوم الجمركية على الحواسيب ومكوناتها؛

ج - تسهيل الحصول على القروض الصغيرة لتمكين الفئات الشعبية من اقتناء الحواسيب؛

د- تكثيف الدورات التدريبية المخصصة لاستخدام الحواسيب والإنترنت.

3- شبكة الانترنت كمعيار لقياس الفجوة الرقمية.

إن سعة الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية اليوم مُقاسة بعدد مستخدمي الانترنت، ويرتبط انتشار الانترنت بمدى توفر الخطوط الهاتفية وأجهزة الحاسوب الشخصي، والدول العربية كما رأينا سابقاً تعاني من فجوة رقمية بمقارنتها مع الدول المتقدمة ماعدا الدول الخليجية، كما تعاني من فجوة رقمية داخلية عند مقارنتها مع بعضها البعض.

تعرف الفجوة الرقمية بأنها "الفجوة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، حيث انعكس ذلك في تطور التجارة الإلكترونية، وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يومياً لممارسة أعمالها عبر الشبكة العالمية (ومنها شركات com.)، وإطلاق المبادلات التجارية اللاسلكية و إقامة الحكومات الإلكترونية وتنفيذ المعاملات المصرفية والمالية وإنشاء الشبكات التعليمية والبحثية والصحية والسياحية وغيرها، وتقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة"[3].

وحسب آخر الإحصائيات التي يعدها الموقع العالمي لإحصائيات الانترنت (internet world stats) بتاريخ 30 جوان 2012، فإن منطقة الشرق الأوسط تمثل 3.7 % من

مستخدمي الانترنت في العالم أما إفريقيا تمثل نسبة 7% فقط من مستخدمي الانترنت حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (01): نسبة مستخدمي الانترنت في العالم حسب المناطق الجغرافية لسنة 2012.

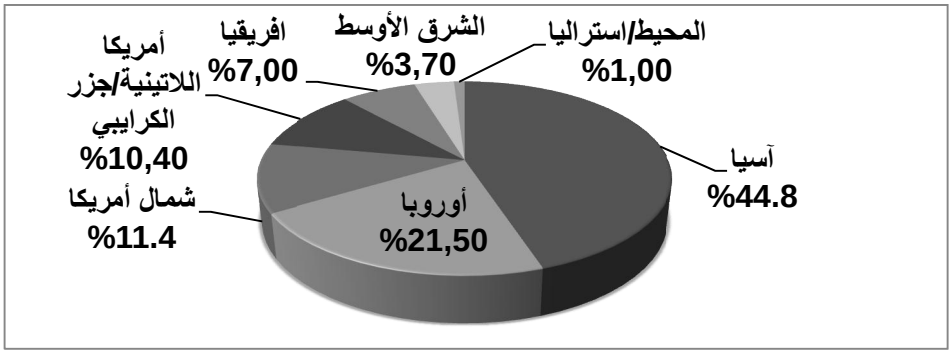

Source: internet world stats, "internet users in the world distribution by world regions -2012", date available: 22/12/2013, on line: http://www.internetworldstats.com/stats.htm.

يتضح من خلال الشكل أنّ نسبة استخدام الانترنيت في الدول العربية نسبة ضئيلة جداً عند مقارنتها مع النسب العالمية، حيث لم ترد الدول العربية في الترتيب العالمي لأكبر 20 دولة من حيث عدد مستخدمي الانترنت ماعدا مصر تحتل المركز 20، أما ترتيب أعلى نسبة انتشار للانترنت بالنسبة للسكان في ديسمبر 2011 فقد احتلت الإمارات المرتبة 39 عالمياً بنسبة 70.9% وقطر المرتبة 44 بنسبة 69.0%[4]، أما إذا قارنا الدول العربية مع بعضها البعض من حيث عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة للتعداد السكاني لكل دولة، نستنتج حسب الجدول الموالي بأن الإمارات العربية المتحدة هي التي تستأثر بأكبر عدد من مستخدمي الانترنت بالمقارنة مع عدد السكان، بنسبة 69% تليها قطر بنسبة 66.5% لتليها فلسطين بنسبة 53.7% ثم البحرين بنسبة 53.5% وعمان بنسبة 48.4%، أما أعلى نسبة تطور في عدد مستخدمي الانترنت بين سنتي 2000 و2011 فقد سجلتها اليمن بنسبة 15.560% لتليها سوريا بنسبة 14.796.7% ثم السودان بنسبة 13.900% ثم المغرب بنسبة 13.113%.

جدول رقم (05): إحصائيات حول التعداد السكاني وعدد مستخدمي الانترنت في الوطن العربي.

الدولة	التعداد السكاني	عدد مستخدمي الانترنت لسنة 2011	التطور(2000-2011)	معدل الاختراق بالنسبة إلى عدد السكان
منطقة الشرق الأوسط				
البحرين	1.214.705	649.300	%1.523.3	%53.5
العراق	30.399.572	325.000	%2.500.0	%1.1
الأردن	6.508.271	1.741.900	%1.268.3	%26.8
الكويت	2.595.628	1.100.000	%633.3	%42.4
لبنان	4.143.101	1.093.420	%264.5	%26.4
عمان	3.027.959	1.465.000	%1.527.8	%48.4
فلسطين	2.568.555	1.379.000	%3.840	%53.7
قطر	848.016	563.800	%1.779.3	%66.5
السعودية	26.131.703	11.400.000	%5.600.0	%43.6
سوريا	22.517.570	4.469.000	%14.796.7	%19.8
الإمارات	5.148.664	3.555.100	%383.7	%69
اليمن	24.133.492	2.349.000	%15.560.0	%9.7
منطقة إفريقيا				
الجزائر	34.994.937	4.700.000	%9.300.0	%13.4
مصر	82.079.636	20.136.000	%4.374.7	%24.5
ليبيا	6.597.960	353.900	%3.439.0	%54
موريتانيا	3.281.634	75.000	%1.400.0	%23
المغرب	31.968.361	13.213.000	%13.113.0	%41.3
السودان	45.047.502	4.200.000	%13.900	%9.3
تونس	10.629.186	3.600.000	%3.500.0	%33.9

Source: internet world stats, op.cit.

عند ترتيب الدول العربية من حيث عدد مستخدمي الانترنت لسنة 2012، نجد مصر تحتل المرتبة الأولى بـ 29.8 مليون مستخدم تليها المغرب بـ 16.5 مليون ثم السعودية بـ 13 مليون، حسب الشكل الموالي:

شكل رقم (02): ترتيب الدول العربية من حيث عدد مستخدمي الانترنت بتاريخ 30 جوان 2012

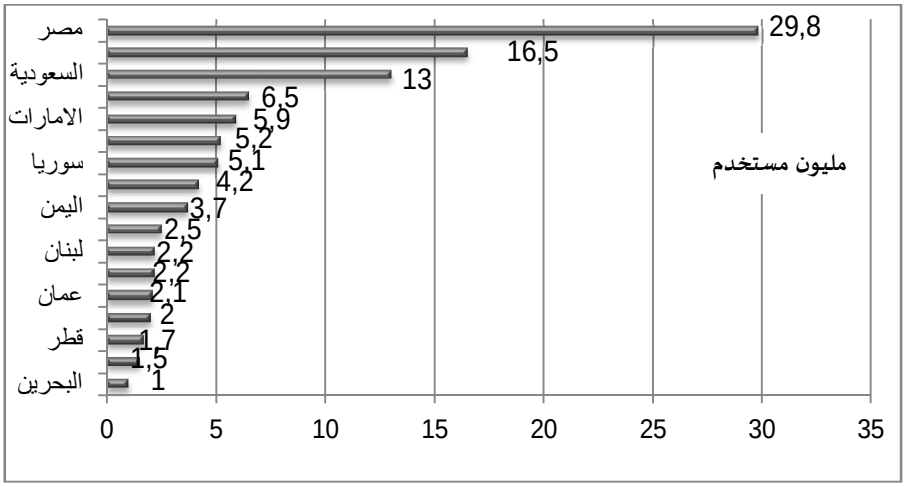

المصدر: إعداد الباحث، بالاعتماد على إحصائيات الموقع: www.internetworldstats.com/stats.htm.

كما يشير نفس الموقع وهو متخصص بالإحصائيات العالمية للانترنت بين من خلال دراسته ضعف العالم العربي مقارنة بباقي العالم، رغم أن دراسته مست متحدثي اللغة العربية مقارنة بباقي اللغات إلا أن ذلك يعكس بشكل كبير الفجوة بين العالمين لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن العالم العربي لا يشكل سوى 5.1% من سكان العالم، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06): إحصائيات حول مستخدمي الانترنت المتحدثين باللغة العربية

البلد	عدد السكان (2011)	% من سكان العالم	عدد مستخدمي الانترنت 31ديسمبر 2011	معدل الانتشار (% من السكان)	%الاستخدام العالمي
متحدثي العربية	359,340,646	5.1 %	86,077,806	23.9 %	3.8 %
باقي اللغات	6,570,714,508	94.9 %	2,181,155,936	33.2 %	96.2 %
المجموع	6,930,055,154	100.0 %	2,267,233,742	32.7 %	100.0 %

Source : www.internetworldstats.com/stats.htm.

كل المعطيات السابقة توضح نقطتين مهمتي:

- ✓ الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة، فبلغ عدد مستخدمي الانترنت سنة 2011 في العالم حوالي 2.267.233.742 مستخدماً بينما لم يتجاوز في الدول العربية 86.077.806 مستخدماً أي بنسبة لا تتجاوز3.8% من عدد المستخدمين في العالم.
- ✓ الفجوة الرقمية الداخلية تعرف نسباً كبيرة بين الدول الخليجية وباقي الدول العربية.

ثانيا: دراسة تحليلية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالوطن العربي.

سنحاول من خلال هذا العنصر وبالاعتماد على المؤشرات التي لها علاقة بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالوطن العربي، التطرق لأهم المجالات التي لها صلة بالقطاع ومحاولة تقريب الصورة من أجل معرفة مدى اقتراب الاقتصاديات العربية من تطبيق مفهوم الاقتصاد الرقمي.

1- الصادرات من التكنولوجيا العالية.

في دراسة للمنتدى الاقتصادي العالمي(world economic forum)، (وهي منظمة دولية مستقلة تلتزم بتحسين الأوضاع في العالم، أُنشئ عام 1971 كمؤسسة لا تهدف إلى الربح، وهو يتخذ من جنيف بسويسرا مقراً له)، في تقريره السنوي (2010-2011)، أجرى مسحاً لأغلب دول العالم حول نسبة منتجات التكنولوجيا العالية من مجموع صادرات السلع لسنة 2009، وكانت نتائج المسح كما يلي:

جدول رقم (07): صادرات التكنولوجيا العالية لسنة 2009.

الرتبة عالميا	البلد	نسبة صادرات التكنولوجيا العالية
46	تونس	5.2
49	المغرب	4.7
51	لبنان	4.6
81	الأردن	1.0
89	سوريا	0.6
98	مصر	0.4
115	عمان	0.0
120	الإمارات	0.0
121	السعودية	0.0
122	الجزائر	0.0
124	الكويت	0.0
125	البحرين	0.0
127	قطر	0.0

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, op.cit.

كل هذه النسب المعبر عنها في الجدول السابق هي نسب جد ضعيفة تعبر عن عدم اهتمام الدول العربية بصناعة التكنولوجيا، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تونس والمغرب ولبنان هي أكثر الدول العربية اهتماماً بصناعة التكنولوجيا العالية، إلا أن مقارنتها مع الدول الأخرى تعد هذه النسب جد ضعيفة على خلاف دول جنوب شرق آسيا (الفلبين المرتبة الأولى بـ 58.1%، تايوان بـ 42.2%، سنغافورة 37.4%، ماليزيا 36.4%، الصين 30.5%...الخ)، وهذا يبرز التوجه العلمي والتكنولوجي لدول جنوب شرق آسيا ومدى تشجيعها لهذا المجال واهتمامها البالغ به.

2- توافر أحدث التقنيات.

نفس التقرير الصادر سنة 2011-2012 أجرى دراسة للسنة الماضية محتواها (إلى أي مدى تتوافر أحدث التقنيات في بلدك) معتمدا في الدراسة على طريقة السلم، (1= غير متوفرة، 7= متوفرة على الإطلاق، المتوسط= 5)، جاءت نتائج الدراسة فيما يخص الدول العربية مقارنة ببعض الدول المتقدمة كما يلي:

جدول رقم (08): توافر أحدث التقنيات في البلدان (2010-2011).

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 5 7 ⟵	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 5 7 ⟵
1	السويد	6.9	57	تونس	5.3
2	سويسرا	6.7	58	الكويت	5.2
3	النرويج	6.6	65	المغرب	5.1
22	البحرين	6.1	79	لبنان	4.8
25	الامارات	6.1	110	مصر	4.3
31	قطر	6	114	سوريا	4.1
36	السعودية	5.8	122	الجزائر	4.0
42	الاردن	5.5	124	موريتانيا	4.0
45	عمان	5.5	139	اليمن	3.5

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, «the global information technology report 2012», date available: 30/12/2012, on line: www3.weforum.org/docs/WEF_GITR_Report_2012.pdf.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن هناك دول عربية وهي الدول الخليجية تكاد تتحصل على نفس القيمة المتوفرة في الدول ذات المراتب الأولى، بينما الدول العربية الأخرى فنجد دول فوق المتوسط بنسبة ضئيلة كتونس والمغرب والكويت ودول تحت المتوسط آخرها في الترتيب اليمن، مما يدل على اهتمام الدول الخليجية بأحدث التقنيات والحرص على توفيرها على غرار باقي الدول العربية.

3- استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات (2011-2012).

في نفس التقرير الصادر سنة 2013 تناول جانب آخر يتعلق بمدى استيعاب مجال الأعمال التكنولوجية الجديدة، وبنفس الطريقة اعتمد على سلم (1= على الاطلاق، 7= يمتص بقوة، المتوسط= 4.8) وذلك لسنة 2011-2012 وكانت نتائج الدراسة ملخصة في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات (2011-2012).

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.8 7 ←	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.8 7 ←
1	السويد	6.3	52	عمان	5.0
2	ايسلندا	6.3	70	لبنان	4.8
3	سويسرا	6.2	75	المغرب	4.7
9	قطر	6.0	86	مصر	4.6
12	الامارات	6.0	108	ليبيا	4.3
20	السعودية	5.8	109	اليمن	4.3
21	االبحرين	5.8	124	موريتانيا	4.0
28	الاردن	5.6	144	االجزائر	3.2
41	الكويت	5.2			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, op.cit.

كما نلاحظ الدول الخليجية في المقدمة إلى جانب الدول ذات المراتب الأولى في استيعاب التكنولوجيا وتطبيقها في مجال الأعمال، باقي الدول العربية تحت المتوسط و الجزائر كانت في آخر القائمة مما يدل على عدم استيعاب الشركات ومجال الأعمال في الجزائر للتكنولوجيا الحديثة وتطبيقها.

4- استخدام الانترنت في مجال الاعمال الموجهة للأعمال والأعمال الموجة للمستهلك.

نفس الاحصائية درست مدى استغلال الشركات تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع الشركات الأخرى والمستهلكين لسنة 2012، واستخدمت طريقة السلم (1= على الاطلاق، 7= على نطاق واسع، المتوسط B2B=5، المتوسط B2C=4.5) ونتائج الدراسة مبينة في الجدول الموالي:

جدول رقم (10): استغلال الشركات التكنولوجيا للتواصل مع شركات أخرى ومع المستهلكين.

الرتبة عالميا		البلد		القيمة 7 5 1 ⟸		القيمة 7.4.5.1 ⟸		الرتبة عالميا		البلد		القيمة 7 5 1 ⟸	القيمة 7.4.5.1 ⟸
B2C	B2B	B2C	B2B	B2B	B2C	B2B	B2C	B2C	B2B	B2C	B2B	B2B	B2C
1	1	فنلندا	بريطانيا	6.3	6.3	6.3	6.3	73	91	عمان	المغرب	4.9	4.2
2	2	سويسرا	كوريا	6.3	6.3	6.3	6.3	82	97	المغرب	البحرين	4.8	4.4
3	3	النمسا	أمريكا	6.2	6.2	6.0	6.0	88	130	اليمن	اليمن	4.7	3.2
13	21	قطر	الامارات	6.0	6.0	5.5	5.5	111	131	مصر	ليبيا	4.4	3.1
17	33	الامارات	قطر	5.9	5.9	5.2	5.2	128	132	لبنان	لبنان	4.0	3.1
28	50	السعودية	السعودية	5.7	5.7	4.8	4.8	136		ليبيا		3.6	
29	54	البحرين	الكويت	5.6	5.6	4.8	4.8	139	139	الجزائر	الجزائر	2.7	2.4
50	80	الاردن	مصر	5.3	5.3	4.4	4.4						
72	89	الكويت	عمان	4.9	4.9	4.2	4.2						

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, op.cit.

الدول الخليجية تستغل شركاتها التكنولوجيا والانترنت للتواصل مع باقي الشركات والمستهلكين ماعدا البحرين فهي لا تستغل الانترنت كثيرا للتواصل مع المستهلكين حيث يقع مؤشرها تحت المتوسط، والعكس في مصر تستغل شبكة الانترنت للتواصل مع المستهلكين (فوق المتوسط) لكن لا تستغلها للتواصل مع غيرها من الشركات (تحت المتوسط)، باقي الدول العربية في المؤخرة وآخرها الجزائر.

5- توافر رأس المال الاستثماري الموجه للمشاريع المبتكرة

فيما يخص بمدى توفر رأس المال الاستثماري الذي يتم توجيهه لتمويل المشاريع المبتكرة فقد تم إعداد الإحصائيات بناء على (ما مدى سهولة حصول أصحاب المشاريع المبتكرة والمحفوفة بالمخاطر الحصول على رأس المال الاستثماري)، وفقا لطريقة السلم (1= صعب للغاية، 7= سهل جدا، متوسط = 2.7)، وجاءت النتائج كما يلي.

جدول رقم (11): توافر رأس المال البشري.

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 2.7 7 ←	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 2.7 7 ←
1	قطر	4.7	41	الكويت	3.0
2	هونج كونج	4.5	48	الأردن	2.9
3	إسرائيل	4.5	63	لبنان	2.7
7	البحرين	4.3	93	ليبيا	2.3
8	الامارات	4.1	98	اليمن	2.3
14	عمان	3.8	138	الجزائر	1.8
18	السعودية	3.7			
38	المغرب	3.0			
40	مصر	3.0			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, «the global information , on line: 3/20112», date available: 30/2013technology report .pdf.3www3.weforum.org/docs/WEF_GITR_Report_201

كما نلاحظ تحتل قطر المرتبة الأولى عالميا من حيث تسهيل لأصحاب المشاريع المبتكرة الحصول على رأس المال الاستثماري رغم احتوائها على مخاطر، كما نلاحظ أن الدول الخليجية بصفة عامة تحتل مراكز لا بأس بها وأخرى مراكز مقبولة نسبيا لأنها فوق المتوسط.

6- مؤشر المشتريات الحكومية من التكنولوجيا المتقدمة:

إحصائية أخرى اهتمت بالقرارات الحكومية المتعلقة بالمشتريات إن كانت تهتم وتشجع الابتكار، والسلم المعتمد عليه هو (1= لا، ليس على الاطلاق، 7= نعم، على نحو فعال للغاية، المتوسط = 3.6)، وجاءت النتائج كالتالي.

جدول رقم (12): المشتريات الحكومية من التكنولوجيا المتقدمة.

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 3.6 7 ⟵	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 3.6 7 ⟵
1	قطر	5.8	95	مصر	3.3
2	سنغافورة	5.3	118	ليبيا	3.0
3	الإمارات	5.0	123	الكويت	2.9
5	السعودية	4.8	141	لبنان	2.3
17	عمان	4.4	142	الجزائر	2.2
20	البحرين	4.4	143	اليمن	2.1
69	الأردن	3.6			
72	المغرب	3.6			
82	موريطانيا	3.4			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, OP.CIT

كما نلاحظ قطر أيضا تحتل المركز الأول عالميا في مجال الاهتمام التكنولوجي والدول الخليجية هي السباقة دائما وتحتل المراكز العالمية منافسة بذلك دول جد متطورة كالولايات المتحدة والمانيا، وباقي الدول العربية فهي تحتل مراكز متأخرة وتقع تحت المتوسط.

7- إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي

شملت الدراسة أيضا إحصائية حول إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي من خلال الوسائط المتطورة، وكان السؤال المعتمد عليه في الإحصائية هو: في بلدك كيف هو حال إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي مثلا (المحتوى السمعي البصري، منتجات البرمجيات)، عبر منصات متعددة على سبيل المثال (الخط الثابت، الانترنت، شبكة الهاتف المحمول، الأقمار الصناعية)، والسلم المعتمد عليه (1= لا يمكن الوصول إليها على الإطلاق، 7= الوصول إليها على نطاق واسع، المتوسط= 4.9) ونتيجة الدراسة مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (13): إمكانية الوصول الى المحتوى الرقمي.

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.9 7 ←	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4.9 7 ←
1	بريطانيا	6.5	96	المغرب	4.5
2	هولندا	6.5	100	مصر	4.4
3	ايسلندا	6.5	110	البنان	4.2
23	الامارات	6.1	121	اليمن	3.8
27	قطر	6.0	124	موريتانيا	3.4
31	البحرين	5.9	131	ليبيا	3.5
43	السعودية	5.5	137	الجزائر	3.3
53	عمان	5.3			
54	الكويت	5.3			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, OP.CIT

نستنتج من هذه الاحصائية أن الدول الخليجية لا تحتل المراتب الأولى لكنها في نفس الوقت تحتل مراكز مقبولة لأن مؤشراتها فوق المتوسط مما يدل على إمكانية الوصول إلى المحتوى الرقمي في هذه البلدان بسهولة ويسر بينما باقي الدول تحتل المراكز الأخيرة بدرجات.

8- مؤشر جودة الرياضيات والعلوم التعليمية

احتوت الدراسة أيضا على الجانب التعليمي حيث استفسرت عن نوعية تعليم الرياضيات والعلوم التعليمية في البلدان حسب السلم (1= فقيرة جدا، 7= ممتازة، من بين الأفضل في العالم، المتوسط =3.9)، وجاءت نتائج الدراسة كما في الجدول الموالي.

جدول رقم (14): مؤشر جودة علوم الرياضيات والعلوم التعليمية.

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 3.9 7	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 3.9 7
1	سنغافورة	6.3	56	البحرين	4.2
2	فنلندا	6.2	86	عمان	3.7
3	بلجيكا	6.2	104	الكويت	3.4
4	لبنان	5.9	126	موريتانيا	2.7
9	قطر	5.5	129	الجزائر	2.7
17	الامارات	5.2	135	ليبيا	2.4
43	السعودية	5.5	139	مصر	2.3
28	الاردن	4.7	144	اليمن	1.9
53	المغرب	4.3			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, OP.CIT

تحتل لبنان المركز الثالث عالميا من حيث اهتمامها بجودة علوم الرياضيات والعلوم التعليمية كذلك قطر المركز التاسع، أما الامارات والسعودية والاردن فرتبها مقبولة لأن مؤشراتها فوق المتوسط بينما باقي الدول العربية جد متأخرة ويذكر أن اليمن تحتل المركز الأخير عالميا.

9- أهمية تكنولوجيا المعلومات في الرؤية المستقبلية للحكومة.

كما جاء في الدراسة استفسار عن مدى توفر الحكومة على خطة تنفيذ واضحة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين القدرة التنافسية في البلدان واعتمدت على السلم (1= لا توجد خطة، 7= خطة واضحة، المتوسط= 4).

جدول رقم (15): مدى توفر خطة تنفيذية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل.

الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4 7 ←	الرتبة عالميا	البلد	القيمة 1 4 7 ←
1	سنغافورة	5.9	120	موريتانيا	3.2
2	قطر	5.8	122	مصر	3.1
3	الإمارات	5.7	132	ليبيا	2.8
7	السعودية	5.4	140	الجزائر	2.6
8	البحرين	5.4	143	اليمن	2.2
15	عمان	5.1	144	لبنان	2.1
38	المغرب	4.4			
43	الاردن	4.4			
119	الكويت	3.2			

Source: Soumitra Dutta and Irene Mia -world economic forum-, OP.CIT

كما نلاحظ تحتل كل من قطر، الامارات، السعودية، البحرين وعمان المراتب الأولى عالميا مما يدل على الاهتمام المستقبلي لهذه البلدان بقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتحضير خطة تتعلق بهذا المجال لتنفيذها في المستقبل في إطار تحسين القدرة التنافسية، في حين الاردن والكويت تحتل مراكز متأخرة رغم إظهار المؤشرات السابقة اهتمام هذه البلدان بهذا القطاع، أما باقي الدول فتحتل المراتب الأخيرة في القائمة.

خاتمة.

حسب الإحصائيات المقدمة سلفا يبدو أن الصورة الرقمية للدول العربية غير قاتمة كما يصورها البعض، فلا بد من عدم التسرع في إصدار الأحكام دون دليل، صحيح هناك فجوة رقمية خارجية بين الدول المتقدمة والعالم العربي لكنها في بعض العناصر الرقمية فقط وليس كلها، حيث كما شاهدنا الدول الخليجية بالخصوص تكاد تنافس الدول المتقدمة في الكثير من المؤشرات المتعلقة بالمجال التكنولوجي وهناك مؤشرات لم نذكرها آنفا نظرا لتعدد الاحصائيات وكبر مؤشراتها.

ولو تتبعنا المسار الزمني لوجدنا تقدم وتطور مستمر لهذه المؤشرات، حيث تصدر هذه التقارير سنويا مما يمكن معه إجراء مقارنة ومعرفة الدول التي تبذل جهدا ويكلل بالنجاح.

كما نسجل فجوة رقمية داخلية بين الدول الخليجية وباقي الدول العربية، حيث أن الدول الخليجية قطعت أشواطا في مجال الاقتصاد الرقمي ونتمنى استفادة باقي الدول العربية من تجاربها.

أما الجزائر عموماً متأخرة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الذي يختص في كل من الهواتف الثابتة والمحمولة وشبكة الانترنت وعدد أجهزة الكومبيوتر، هذا إذا قارناها بالدول العربية خاصة منها الخليجية التي ارتقت في الكثير من هذه المؤشرات إلى المراتب العليا منها الإمارات، لكن أيضا ما نلاحظه أن الجزائر في سلم التقدم وليس التراجع إذا قارنا مؤشراتها بالسنوات الماضية.[5]

الهوامش.

[1]- تتضمن الإحصائية الدول العربية التالية: الجزائر، البحرين، جزر القمر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، المغرب، عمان، قطر، السعودية، الصومال، السودان، سوريا، تونس، الإمارات، اليمن.

[2]- رابطة الدول المستقلة تتضمن: أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، مولدوفا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان.

[3]-عماري عمار وقطاف ليلى وبوشوا فائزة، "واقع الاقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر"، مجلة الباحث، العدد 2007/05، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 124.

[4] - بالاعتماد على:

internet world stats, date available: 22/12/2013, on line: www.internetworldstats.com/stats.htm.

فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي

د. الطيب لحيلح--- جامعة أم البواقي - الجزائر

الملخص:

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، وتطبقها المؤسسات المالية، بغرض التأثير في كمية النقود في الاقتصاد الوطني، وهذا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وإذا كان الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهناك أهداف جزئية؛ منها التشغيل الكامل، ومحاربة التضخم، ومحاربة الكساد... وغيرها. وتُرسم السياسة النقدية بغية تحقيق واحد أو أكثر من هذه الأهداف.

ويتوقف نجاح السياسة النقدية على نجاحها في تحقيق الهدف الذي رسمت من أجله، ويتوقف هذا النجاح، إلى حد كبير،على الأدوات التي تستخدمها تلك السياسة، وعلى تجاوب المؤسسات المصرفية مع ما يطلبه المصرف المركزي. وبناء عليه تتطرق هذه الورقة لمدى نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في ظل نموذج اقتصاد إسلامي معين، وهو ذلك النموذج الذي تختفي فيه نقود الودائع.

Résumé :

La politique monétaire comprend les différentes mesures prises par les autorités monétaires en vue d'être appliquées par les institutions financières dans la perspective d'une meilleure maitrise de la masse monétaire. Sachant que l'objectif principal de la politique économique est la réalisation de la stabilité économique, il existe des objectifs auxiliaires tels que le plein emploi, la lutte contre l'inflation, la récession, etc.

La politique monétaire vise justement à réaliser un ou plusieurs de ces ojectifs.

Le succès de la politique monétaire est conditionné par la réalisation de l'objectif fixé, l'efficience des instruments institués par cette politique, et par la réaction des institutions bancaires vis-à-vis de cette politique.

Cet article tente d'explorer le degré de succès de la politique monétaire dans la réalisation des objectifs fixés dans le contexte d'un modèle d'économie islamique qui n'autorise pas la monnaie de crédit ou monnaie scripturale.

مقدمة.

تعتبر النقود في اقتصاد أي مجتمع مثل الدم في جسم الإنسان؛ فكما أن الجسم يعتل باختلال كمية الدم، ويتعافى بانتظامها، فإن الاقتصاد يضطرب، بين كساد وتضخم، في حالة اختلال كمية النقود، ويستقر، بما يعنيه الاستقرار من توظف كامل للموارد الاقتصادية واستقرار في الأسعار، في حالة انتظام كمية النقود؛ بحيث تُضخ في حالة نقصها وتسحب في حالة زيادتها عن حاجة الأعوان الاقتصاديين لها. والدول الحديثة تعطي للسياسة النقدية أهمية كبيرة لا تقل أهمية من اهتمامها بالسياسة الاقتصادية التي تسطرها وذلك من خلال استحداث أدوات يمكن مراقبة كمية النقود عن طريق إدارتها بواسطة المؤسسات النقدية التي تنشأ خصيصا من أجل إدارة كمية النقود.

والنظام الإسلامي مثله مثل النظام التقليدي له أدواته التي تمكنه من مراقبة كمية النقود؛ يشتركان في بعضها ويختلفان في بعضها الآخر، ومن هنا تختلف فعالية السياسة النقدية في كل منهما.

هذه الورقة محاولة لإبراز مدى فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، من خلال عرض أدوات السياسة النقدية المقترحة، ومدى فعالية كل أداة في تحقيق الهدف الذي تسطره السلطة النقدية، سواء بزيادة كمية النقود أو بإنقاصها.

القسم الأول: ملاحظات عامة

تبدأ الورقة بمجموعة من الملاحظات التي لا بد منها؛ بسبب عدم وجود نظام واحد مطبق ومكتمل يمكن أن يتخذ كمثال على النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد.

الملاحظة الأولى: تعريف السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية على أنها إجراءات تقوم بها السلطة النقدية(المصرف المركزي ووزارة المالية) من أجل ضبط كمية النقود في الاقتصاد الوطني، بغية تحقيق أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها. وبما أن الهدف الأكبر الذي تسعى إليه الدول هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ الذي يعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل أسعار لا تتغير بشكل كبير، فإن هناك أهدافا جزئية؛ منها القضاء على البطالة ومحاربة التضخم أو الانكماش وتحفيز الاستثمارات... أو غيرها.

الملاحظة الثانية: أنواع السياسات النقدية. هناك نوعان من السياسات النقدية:

النوع الأول. السياسة النقدية التوسعية، وتعني سعي السلطة النقدية، عن طريق السياسة النقدية إلى التوسع في ضخ النقود في جسم الاقتصاد الوطني بمعدل يزيد عن معدل تزايد الناتج الحقيقي من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة، وتكون نتيجة هذه السياسة وجود كتلة من النقود في السوق لا تقابلها سلع حقيقية، أي وجود طلب دون أن يقابله عرض فترتفع الأسعار؛ مما يعني حدوث التضخم؛ الذي يعني ارتفاع الأسعار، فيقبل المستثمرون على زيادة الاستثمارات فتقل البطالة وتزيد كمية السلع وينتقل الاقتصاد من مستوى إنتاج وتشغيل منخفضين إلى مستوى إنتاج وتشغيل مرتفعين.

النوع الثاني: السياسة النقدية الانكماشية، وتعني سعي السلطات النقدية، عن طريق السياسة النقدية إلى سحب كمية من النقود من السوق؛ وتكون نتيجة هذه السياسة نقص كمية النقود لدى أفراد المجتمع ومؤسساته مما يقلل، بالتالي، من طلبهم على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار وتقل أرباح المستثمرين ، وقد يقل الاستثمار إذا كانت السياسة النقدية شديدة الانكماش؛ أي عندما يتم سحب كمية كبيرة من النقود فتؤدي إلى انخفاض الطلب بشكل كبير ومن ثم انخفاض الأسعار بشكل كبير كذلك، مما يؤدي إلى تحقيق خسائر في بعض القطاعات فتتوقف عن الإنتاج. ويتوقف نجاح السياسة النقدية في تحقيق الهدف الذي وُضعت من أجله على ثلاثة أمور.

الأمر الأول. الأدوات التي تستخدمها تلك السياسة؛ فهناك العديد من الأدوات التي تستخدم في السياسة النقدية، ويتوقف عدد المفيد منها على الحالة التي يراد معالجتها .

الأمر الثاني.عدم وجود مؤسسات مالية خارج الجهاز المصرفي يمكن أن يؤدي عملها إلى إفشال السياسة النقدية.

الأمر الثالث. تجاوب المؤسسات المصرفية مع ما تطلبه السلطة النقدية؛ فإذا كان التجاوب ضعيفا فإن السياسة النقدية لن تكون ناجحة بالشكل المطلوب، أما إذا كان التجاوب كبيرا فإن السياسة النقدية تنجح في الوصول إلى الهدف المرسوم. وتعتمد درجة التجاوب على عاملين، العامل الأول مدى هيمنة المصرف المركزي على المصارف التجارية، وذلك مثلا من خلال حاجتها إليه في الحصول على القروض اللازمة لتمويل الطلب الزائد

على النقود. العامل الثاني، مدى تفهم المصارف لضرورة الإجراءات التي سنتها السلطة النقدية.

الملاحظة الثالثة: اختلاف السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي عنها في الاقتصاد التقليدي

تختلف السياسة النقدية في النظام الإسلامي عنها في النظام الرأسمالي من حيث المحور الذي تدور حوله هذه السياسة، فالسياسة النقدية في النظام الرأسمالي تدور حول محور الإقراض والاقتراض. فأهداف السياسة النقدية يتم تحقيقها من خلال زيادة كمية القروض التي تمنحها المصارف التجارية أو من خلال إنقاصها، حسب الحالة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ووسيلتها إلى ذلك هي سعر الفائدة على هذه القروض، ولأن سعر الفائدة في السوق لا يمكن رفعه أو خفضه بقرار؛ لتوقفه على عوامل عرض النقود والطلب عليها، فإن المصرف المركزي عادة ما يلجأ إلى أدوات يستطيع عن طريقها التأثير في عرض النقود ومن ثم يرتفع سعر الفائدة أو ينخفض تبعا لما يريده.

أما السياسة النقدية في النظام الإسلامي فتدور حول محور التشارك[1] بالأموال في رؤوس أموال المشاريع فيستطيع المصرف المركزي أن يغير من عرض النقود أو الطلب عليها من خلال الأدوات التي تؤدي إلى تغيير العائد على التشارك، الذي سوف يرد في هذا البحث باسم نسبة التشارك. وستختلف فعالية هذه الأدوات في تحقيق أهداف السياسة النقدية عن فعالية الأدوات التي يستخدمها النظام الرأسمالي، وذلك لاختلاف هذه الأدوات عن تلك وكذلك لاختلاف البيئة التي يطبق فيها كلا النوعين من الأدوات.

الملاحظة الرابعة: تعدد أشكال التطبيق العملي للإسلام.

يتكون التشريع الإسلامي من منطقتين[2] أو جزأين؛ جزء تم ملأه من طرف القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ويسمى بالثوابت؛ ومن أمثلتها فرضية الزكاة، وحرمة الربا، والملكية المزدوجة ... وغيرها من الأمور التي حسمتها الشريعة ولم تتركها لاجتهادات البشر. وجزء تُرك فارغا لملئه من قبل ولي الأمر أو من يمثله من المجتهدين، وفقا لمتطلبات الأهداف العامة للاقتصاد الإسلامي ومقتضياتها في كل زمان ومكان؛ مثل أيهما يكون المسيطر، القطاع العام أم القطاع الخاص، ومثل أيهما أحق في الوجود؛ النقود السلعية أم النقود الائتمانية ؟، ومثل أيهما يسود؛ نظام حرية التجارة أم نظام تقييدها؟، ومثل أيهما يسود؛

نظام الاحتياطي الجزئي أم نظام الاحتياطي الكلي أثناء تبني نظام النقود الائتمانية ؟... وغيرها من الأمور التي تختلف فائدتها من عصر إلى آخر. فمثلا في اقتصاد متخلف يُفضل أن يقود القطاع العام عملية تنمية الاقتصاد، على عكس الاقتصاد المتطور أين يُفضل أن يقود القطاع الخاص عملية الاستثمار والتطور. ونصل إلى بيت القصيد فنقول إن النظام النقدي في الاقتصاد الإسلامي يمكن أن يسمح بوجود نقود الودائع، وممكن أن يعتمد فقط على النقود القانونية. وهذه الفكرة لها مؤيدون حتى من خارج النظام الإسلامي؛ فقد قال سايمونز في عام 1948 إن الجهاز المصرفي المبني على أساس وجود احتياطيات جزئية هو جهاز غير مستقر بحكم تكوينه، وقد اتفق معه ميلتون فريدمان في عام 1969 على فكرة اشتراط احتياطي قانوني 100 %[3] ، وكذلك البوفسور موريس آليه في كتابه" الشروط النقدية لاقتصاد السوق ، من دروس الأمس إلى اصلاحات الغد" حين قال في ص 28 : يجب منع خلق أي نقود سوى النقود الأسامية. والباحث يتبنى هذه الفرضية لبناء سياسة نقدية في اقتصاد إسلامي، ومن ثمة اختبار مدى فعالية السياسة النقدية في نظام نقدي إسلامي مبني على أساس وجود احتياطي قانوني 100%.

القسم الثاني: السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي

في هذا القسم يتم تناول فعالية السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي، ولا يمكن التطرق إلى فعالية السياسة النقدية إلا من خلال معالجة نقطتين معا وهما أدوات السياسة النقدية وفعالية هذه الأدوات لما بينهما من ارتباط كبير ، ولأنهما معا يعطيان صورة مكتملة عن فعالية السياسة النقدية.

أولا: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي القائم على الاحتفاظ باحتياطي100%.

يمكن تقسيم الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية لتحقيق أهدافها إلى أدوات كمية، أو عامة، تؤثر في حجم المعروض من النقود في الاقتصاد الوطني، وأدوات نوعية، تؤثر في اتجاه حجم الائتمان أو في نوعيته.

الفرع الأول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي.

هناك العديد من الأدوات الكمية التي تُقترَح لعمل السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي وهي:

1- حسابات المصرف المركزي: [4]

في النظام الإسلامي المقترح تلتزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة 100 % كاحتياطي قانوني على الودائع الجارية، ومن هنا فإنه لا يمكن لتلك المصارف اشتقاق النقود انطلاقا من الودائع الجارية لديها، وتكون الوسيلة إلى تزويد المصارف التجارية بما تحتاجه لتلبية حاجة المستثمرين هو قيام المصرف المركزي بفتح حساب خاص به لدى المصارف التجارية، يسمى حساب الودائع المركزية، وهي ودائع موجهة للاستثمار عن طريق نظام التشارك سواء مضاربة أو مشاركة. ويقتسم المصرف المركزي الأرباح والخسائر مع المصارف التجارية والمستثمرين حسب نسبة التشارك السائدة في السوق، وتستعمل الودائع المركزية كأداة للتأثير في حجم المعروض من النقود، فإذا رأى المصرف المركزي أن ظروف الاقتصاد تستدعي توفير مزيد من النقود أضاف إلى حجم ودائعه الكمية التي يراها مناسبة. أما إذا رأى أن ظروف الاقتصاد تستدعي التقليل من حجم النقود المتداولة قام بسحب الكمية المناسبة من ودائعه التي حل أجلها أو تصفيتها.

2- أسهم الحكومة: [5]

تقوم الحكومة بإنشاء مشاريع إنتاجية أو مشاريع خدمية، إضافة إلى ما يقوم به القطاع الخاص. وفي البداية فإن رؤوس أموال هذه المشاريع تمول من طرف الحكومة بما لديها من أموال فائضة أو عن طريق التمويل بالعجز، ويمكن بعد هذا، للحكومة، أن تستعمل رؤوس أموال تلك المشروعات كأداة من أدوات السياسة النقدية، فإذا رأت أن وضع الاقتصاد يستدعي التقليل من كمية النقد طرح المصرف المركزي أسهم مشاريع الحكومة أو المزيد منها للاكتتاب العام فيقبل الجمهور على شرائها، و نظرا إلى أن المشروع قائم أصلا فإن هذه النقود تعتبر فائضة لدى الحكومة، استردتها عن إنفاقات سابقة، ويمكن أن تنفقها على إقامة مشاريع أخرى ولكن نظرا إلى أن وضعية الاقتصاد تستدعي التقليل من حجم المعروض النقدي فإن الحكومة تحتفظ بهذه النقود. وإذا رأت أن وضع

الاقتصاد يستدعي زيادة حجم النقود قام المصرف المركزي نيابة عن الحكومة بشراء أسهم مشاريع الحكومة، فيزيد حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات.

وهكذا أدت عملية بيع الحكومة للأسهم التي بحوزتها أو لبعضها إلى نقصان حجم النقود المتداولة في المجتمع وهذا سيؤدي حتما إلى نقصان التوظيفات الجديدة، بسبب كون الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي يتأثر بالرصيد النقدي ولا يتأثر بسعر الفائدة ، أي إنه لا يمكن الاحتفاظ بنقود زائدة عن الحاجة بحيث تؤدي إلى إفساد عمل السياسة النقدية؛ وذلك بسبب نسبة الزكاة التي تأكل من المال 2.5 % إذا بلغ النصاب وحال عليه الحول.

كما أدت عملية شراء الأسهم من طرف المصرف المركزي إلى زيادة حجم النقود المتداولة في المجتمع، ونظرا لاعتماد الطلب على النقود على الرصيد النقدي فإن هذه الكمية تعتبر فائضة عن المطلوب فتوجه مباشرة إلى التوظيف في شراء الأسهم أو التأسيس المباشر للمشروعات.

وتشبه هذه الأداة في عملها أداة السوق المفتوحة في النظام الرأسمالي ولكنها تؤدي الدور المطلوب منها بفعالية أكبر كما سيتضح لاحقا.

وتستعمل هذه الطريقة كأداة ناجحة في إدارة عملية التنمية حيث أن أصعب فترة يمر بها المشروع دائما هي مرحلة التأسيس، فأغلب رجال الأعمال يتخوفون من هذه المرحلة لأنه يمكن أن يكون قرار الاستثمار خاطئا من البداية بسبب قصور في الدراسات التي أجريت، وفي أثناء فترة الإنشاء قد تتغير بعض المعطيات السابقة في غير صالح المستثمر مما يؤدي إلى عدم جدوى الاستثمار في هذا النشاط. ولا يشعر المستثمر بالراحة إلا بعد أن يرى مشروعه قد أصبح منتجا، وأن إنتاجه يلقى طلبا كما كان متوقعا، فقيام الدولة بتحمل كل الأخطار السابقة، مع أن الأخطار التي تقابل الحكومة قليلة بسبب ما يتوفر لديها من مهارات وكفاءات وقدرة على معالجة الاختلال في الجوانب الأخرى التي لها علاقة بالمشروع ولا تقع تحت سيطر الشخص الخاص، وخاصة فيما يتعلق بالقوانين وتغييرها. فقيام الدولة بتحمل الأخطار السابقة لانطلاق المشروع من شأنه أن يجعل نسبة المشاريع الناجحة كبيرة كما أن الطلب على أسهم المشاريع بعد فترة التأسيس يكون كبيرا، وهو ما يؤدي إلى نجاح هذه الأداة في تمثيل الدور المطلوب منها بكفاة عالية.

3- نسبة التشارك:[6]

في النموذج الإسلامي المقترح يهيمن المصرف المركزي على غالبية الودائع الاستثمارية، ومن هنا يستطيع أن يعدل من نسبة التشارك بالشكل الذي يراها مناسبة لسير النشاط الاقتصادي. ففي حالة ميل الاقتصاد نحو الركود، ومن ثم حاجته إلى الإنعاش، يقوم المصرف المركزي بتخفيض نسبة التشارك على ودائعه لدى المصارف التجارية فينخفض معدل التشارك السوقي؛ لأنه إذا كان الممولون الآخرون في القطاع الخاص لا يريدون أن يتنازلوا عن النقود التي في حوزتهم إلا بتخصيص النسبة الأكبر من الأرباح لهم، فإن المصارف التجارية، سعيا منها لتوفير المال لرجال الأعمال، تلجأ إلى المصرف المركزي لتوفير هذا التمويل الذي يعرضه بمعدل منخفض، فيقل الطلب على أموال القطاع الخاص، فيضطر إلى القبول بالنسبة التي قررها المصرف المركزي، وإلا فإن الزكاة ستأخذ جزءا من هذا المال. وهكذا يصبح المعدل الذي قرره المصرف المركزي هو المعدل السوقي, ولا يمكن القول أن النظرة التشاؤمية لرجال الأعمال قد تحد من فعالية هذه الأداة، فهذا غير صحيح لأن الوضع هنا ليس مثل الوضع في النظام الرأسمالي؛ ففي النظام الرأسمالي إذا لم ينجح المشروع فإن صاحبه سيخسر جهده ويبقى مطالبا بالقروض التي اقترضها سواء من المصارف التجارية أو من أية جهة أخرى وذلك طيلة حياته، أما في النظام الإسلامي فقد لا يخسر غير جهده كما هو الحال في المضاربة، إذا لم يثبت تعديه أوتقصيره. وإذا كان صاحب المشروع عبارة عن شركة فلا يخسر إلا بمقدار نسبة مشاركته في رأس المال، وفي كل الحالات فإنه لن يبقى مدينا برأس مال المشروع لأية جهة.

أما في حالة ميل الاقتصاد نحو التضخم ووجود كتلة نقدية فائضة فيستطيع المصرف المركزي أن يرفع من نسبة التشارك على ودائعه فيقل الطلب على رؤوس الأموال لاستثمارها، وما دام هو كذلك يعتبر من جهة أخرى طالبا للأموال من خلال شهادات الاستثمار الحكومية التي يصدرها، فيقلل طلبه كذلك على الأموال لاستثمارها بتقليل عرضه لشهادات الاستثمار الحكومية، وحتى لو عرض القطاع الخاص أمواله بنسب تشارك قليلة فإنه لا يستطيع أن يلبي كافة طلبات رجال الأعمال، ومن ثمة لابد أن ترتفع نسبة التشارك في القطاع الخاص ومن ثم في السوق. وتعتبر هذه الأداة في الاقتصاد الإسلامي مشابهة في

عملها لأداة سعر إعادة الخصم في النظام المصرفي التقليدي إلا أنها تختلف عنها من حيث الفعالية، كما سيتضح لاحقا.

الفرع الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية.

يمكن القول أن أهم الأسباب التي تدعو إلى استعمال أدوات الرقابة النوعية هي زيادة فعالية أدوات الرقابة الكمية أو العامة، وأهم الأدوات التي يمكن استعمالها هي:

1- الاستعمال التفضيلي لنسب التشارك:

إذا تم تقرير نسبة واحدة فقط للتشارك فإن رأس المال سيتوجه بصورة أكبر إلى المشاريع الأكثر أمانا والأكثر ربحية؛ وهي المشاريع التجارية بصورة خاصة وبعض المشاريع الصناعية التي تقل فيها درجة المخاطرة، أما المشاريع التي تزيد فيها درجة المخاطرة فإن الأموال لا تتوجه إليها حتى ولو كان يُتوقَع من ورائها ربح كبير، حتى ولو كانت تمثل أولوية في خطة التنمية. ولذلك فإن استعمال نسب تشارك عديدة؛ طبقا لأهمية النشاط، وبما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية أمر من شأنه أن يؤثر على اتجاه الأموال المستثمرة؛ فإذا كانت هناك العديد من نسب التشارك فإن الأموال تتجه للتوظيف في المجالات التي تكون نسبة التشارك فيها لصاحب رأس المال بصورة أكبر من نسب التشارك في المجالات الأخرى؛ بشرط أن تكون نسبة التشارك المرتفعة في مستوى الأخطار التي تنتظر المستثمر. وعادة ما تكون الأخطار كبيرة في الاستثمارات طويلة الأجل ومنخفضة في الاستثمارات قصيرة الأجل؛ ولهذا يجب أن تكون نسب التشارك كبيرة في الاستثمارات طويلة الأجل ومنخفضة في الاستثمارات قصيرة الأجل. ولا يكفي هذا الشرط حتى ترتفع نسبة التشارك أو تنخفض بل يجب أن يتوفر الشرط الثاني وهو أن يمثل المشروع أولوية في خطة التنمية؛ فقد يكون هناك استثمار طويل الأجل ولكن نسبة التشارك فيه صغيرة لأنه لا يمثل أولوية في خطة التنمية، كما أنه قد يكون الاستثمار قصير الأجل ولكن نسبة التشارك فيه كبيرة؛ وهذا لكون هذا الاستثمار يمثل أولوية من أولويات التنمية في تلك المرحلة، فالذي يميز نسبة التشارك الكبيرة عن نسبة التشارك القليلة هو توفر الشرطين معا، حجم الأخطار المتوقعة وأهمية المشروع في خطة التنمية.

2- الإقناع الأدبي:

يمكن للمصرف المركزي أن يعتمد أسلوب الإقناع الأدبي مع المصارف التجارية بقصد جذبها إلى صيغة للمساهمة في تنفيذ السياسة التي يراها. فالمصارف التجارية هي وسيطة بين أصحاب الأموال وأصحاب المشاريع وتستطيع أن توجه الأموال إلى النشاط الذي ترغبه، وبخاصة أموال القطاع الخاص، لأن ودائع القطاع الخاص هي في الغالب ودائع عامة لا يخصصها أصحابها للاستثمار في مجال محدد، ومن هنا يستطيع المصرف التجاري توجيه هذه الأموال الوجهة التي قد لا يرغبها المصرف المركزي، الذي لا يمكنه فعل شيء بسبب الحرية التي تتمتع بها المصارف التجارية في استثمار الودائع بالشكل الذي تراه مناسبا لها ولأصحاب تلك الودائع، ولا يمكن للمصرف المركزي توجيه الودائع إلى استثمارات معينة إلا فيما يتعلق بودائعه هو لدى هذه المصارف. وعليه فيبقى الأسلوب الأمثل لجرها إلى صفه هو عملية الإقناع الأدبي، وذلك إما مباشرة عن طريق الاجتماع بمديري المصارف التجارية ومناقشة أوضاع الاقتصاد معهم والسياسات النقدية التي يتعين سلوكها، إما للحفاظ على هذه الوضعية أو لتغييرها، وما هي الإسهامات المنتظرة من المصارف التجارية. وإما أن يكون الإقناع الأدبي بأسلوب غير مباشر عن طريق إطلاع تلك المصارف دوريا بواسطة النشريات، على حالة الاقتصاد، وسوق النقد، والإجراءات التي يجب اتخاذها للمحافظة على الوضعية أو تغييرها. خاصة وأنه يمثل رأي الدولة، وطاعتها واجبة فيما ليس فيه معصية.

3- تحديد حصص الاستثمار في كل نشاط.

في العادة لا تضع المصارف التجارية كل الودائع التي توجد في حوزتها في نوع واحد من النشاطات بل تقوم بتنويع النشاطات التي تمولها، فتكون حافظة استثماراتها مكونة من أوراق مالية (أسهم وحسب) موزعة على العديد من المشاريع في نشاطات عديدة؛ حتى إذا فشل أي مشروع في نشاط معين، وتعرض للخسارة فإن أرباح المصرف من المشاريع الأخرى تعوض هذه الخسارة، وكذلك إذا فشل الاستثمار في نشاط أو في قطاع بكامله فإن الأرباح العائدة من النشاطات الأخرى أو القطاعات الأخرى تعوض هذه الخسارة.

ومن خلال التوزيع الاقتصادي للأموال على مختلف المشاريع؛ والذي تقوم به كل إدارة راشدة في أي قطاع للتمويل، يستطيع المصرف المركزي أن يؤثر في اتجاه التمويل

بحيث يمكنه أن يطلب من المصارف التجارية أن تغير النسب التي تشكل حافظتها الاستثمارية لصالح قطاع معين أو تخفيض نسبة التمويل لقطاع آخر... وهكذا يبقى حجم التمويل الخاص بالاقتصاد ككل على ما هو عليه وإنما الذي يتغير هو أن بعض النشاطات تأخذ حصة أكبر من ذى قبل، بينما النشاطات الأخرى تأخذ حصة أقل من ذي قبل، و قد تكون هناك أنشطة أخرى لا تتغير حصتها.

4- الإجراءات الزجرية.

لا تمثل الإجراءات الزجرية في حد ذاتها أمرا بتمويل نشاط معين أو بعدم تمويل نشاط آخر، إنما هي مجموعة من الإجراءات العقابية ضد المصارف التجارية التي لا تشارك المصرف المركزي رؤيته في الإجراءات التي ينبغى القيام بها من أجل السير الحسن للاقتصاد؛ فتقوم مثلا بتمويل قطاع كان المصرف المركزي قد نبه إلى عدم تمويله، أو رفضت تمويل قطاع كان المصرف المركزي قد حث على تمويله، أو بالغت في رفع نسبة التشارك أو تخفيضها عكس ما تقضي به تعليمات المصرف المركزي. والإجراءات الزجرية تكون متدرجة بحيث لا توقع عقوبة قاسية من المرة الأولى فيمكن أن تتبع التسلسل التالي:

أ- لفت انتباه المصارف بوجوب التقيد بتعليمات المصرف المركزي والإشارة إلى الاختراقات التي قامت بها هذه المصارف .

ب- توجيه إنذار إلى المصارف التي تتمادى في تجاهل تعليمات المصرف المركزي والدعوات الموجهة لها بوجوب التقيد بالسياسة المقترحة .

جـ- توقيع عقوبات مالية في شكل مبلغ معين على تماديها في تجاهل الإنذارات الموجهة.

د- غلق حسابات الودائع المركزية لديها إلى حين تعهدها كتابة بالتزامها بتوجيهات المصرف المركزي كغيرها من المصارف. وهذا الإجراء شديد الوطأة على المصرف التجاري باعتبار أن الودائع المركزية تشكل المصدر الرئيس لحصوله على المال اللازم لتلبية طلبات رجال الأعمال.

ثانيا: فعالية السياسة النقدية.

تتميز السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي بفعالية كبيرة في ذاتها، وبفعالية أكبر من مثيلتها في الاقتصاد الوضعي، وذلك للعديد من الأسباب أهمها:

1- اعتمادها على أداة نسبة التشارك بدلا من سعر الفائدة، ليس، وحسب، لكون نسبة التشارك أداة شرعية وسعر الفائدة أداة غير شرعية، بل لأن الدراسات التي أجريت أكدت عدم أهمية سعر الفائدة في الطلب على النقود أو عرضها.[7]

2- إن التقلبات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي لا مبرر لوقوعها في الاقتصاد الإسلامي. فالتضخم الناتج عن ارتفاع التكاليف، وخاصة عنصر الأجور، لا محل له في الاقتصاد الإسلامي أو على الأقل قليل الحدوث بسبب ارتباط أجر العامل بالناتج الذي يحققه، وعدم السماح لنقابات العمال بالضغط على أرباب الأعمال للحصول على أكثر من حقهم. كما أن نبذ الإسلام للإسراف وتحريمه للتبذير من شأنه كذلك أن يقلل من احتمال وجود التضخم الناتج عن زيادة الطلب. أما الكساد فاحتمال وجوده قليل كذلك بسبب مرونة الأجور، وجواز التسعير في حالة الارتفاع الذي لا مبرر له في أسعار السلع والخدمات، والذي عادة ما يكون ناتجا عن وجود احتكارات قوية من طرف التجار أو أرباب الأعمال. و إذا خف المرض سهل العلاج.

3- اختلاف ثقافة المجتمع الإسلامي عن ثقافة المجتمعات غير الإسلامية، فالقيم الإسلامية التي تؤمن بالتعاون من أجل المصلحة العامة تصنع رجالا لا يترددون في القيام بأي عمل يحقق المصلحة العامة حتى ولو كان في ذلك مساس بمصالحهم الشخصية؛ وهذا امتثالا لقوله تعالى (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون)[8]. فالسياسة النقدية هي تدابير يقوم بها الحاكم تجاه الرعية من أجل تعميم المنافع عليها. فانطلاقا من القيم الإسلامية فإن الأفراد يتقيدون بالتدابير التي أقرها الحاكم، حتى ولو كان في ذلك مساس بمصالحهم الشخصية الآنية، هذه هي البيئة التي تساعد السياسة النقدية على النجاح في أداء دورها بفعالية، فإذا أُختير من الأدوات ما يناسب المرحلة فإن فعالية السياسة النقدية ستتضاعف.

الفرع الأول: فعالية الأدوات الكمية.

يمكن عرض فعالية الأدوات الكمية من خلال عرض فعالية كل أداة بشكل مستقل.

1- فعالية أداة الودائع المركزية.

تكتسب أداة الودائع المركزية فعاليتها من كون الودائع المركزية تشكل النسبة الغالبة في الودائع الاستثمارية التي تتعامل بها المصارف التجارية، وتتغير هذه الودائع بالزيادة بناء على طلب المصارف التجارية من المصرف المركزي تزويدها بهذه الودائع نظرا للطلبات المقدمة من رجال الأعمال وموافقة المصرف المركزي على ذلك، بعد دراسة الطلب من حيث أهميته للاقتصاد الوطني، ثم الربحية المتوقعة. أما تغيير هذه الودائع بالنقصان فيتم عن طريق سحب الأرباح المتحققة من المشاريع التي ساهم المصرف المركزي بودائعه في تكوين رأسمالها تشاركيا. فإذا كانت الودائع المركزية تشكل نسبة كبيرة من الودائع الاستثمارية فإن تغييرها يؤدي إلى تغيير نسبة التشارك في السوق، ومن ثمة يتغير حجم الاستثمارات التي ينوي أصحابها القيام بها، فإذا رأى المصرف المركزي أن بالاقتصاد بوادر تضخم وأنه يجب التقليل من حجم الاستثمارات قام بسحب الجزء اللازم لما يجب أن يقل به حجم النقود المتداولة من ودائعه الحالة وأرباحه المحققة سابقا، فيقل حجم الودائع المركزية. ومع بقاء الطلب على الأموال على ما هو عليه فإن نسبة التشارك في سوق رأس المال سترتفع، نظرا لانخفاض حجم المعروض من النقود، ويقل بالتالي الطلب على النقود لاستثمارها. ولا يمكن القول بأن أموال القطاع الخاص قد تتدفق على المصارف التجارية في حالة ارتفاع نسبة التشارك فتحد من فاعلية التغيير الذي قامت به الحكومة؛ وذلك لأن التفضيل النقدي في المجتمع الإسلامي يعتمد على الرصيد النقدي وليس على سعر الفائدة، فلا توجد أرصدة كبيرة في شكل نقود حاضرة للمضاربة في شراء الأسهم، لأن نسبة الزكاة تقف حائلا دون ذلك، فتبقى الأرصدة المحتفظ بها بسيطة لا تتعدى نصاب الزكاة، وحتى إذا تعدتها عند البعض فإن هذا لا يؤثر على السياسة النقدية؛ بسبب قلة هذه النسبة إلى مجموع النقود المتداولة.

أما إذا رأى المصرف المركزي أن هناك بوادر كساد فيقوم بإضافة كمية من النقود إلى ودائعه لدى المصارف التجارية فيزيد المعروض النقدي، ومن ثم تنخفض نسبة التشارك

فيزداد الطلب على النقود لتوظيفها، ومن ثم تزداد الاستثمارات فيزيد التوظف ويُقضى على الانكماش، ولكن ألا يمكن القول أنه في الاقتصاد الإسلامي، كما في الاقتصاد الرأسمالي، لا تفيد سياسة تخفيض نسبة التشارك عند ظهور بوادر الكساد، وخاصة إذا كانت نظرة رجال الأعمال متشائمة بشأن مستقبل الاستثمار ؟، إن احتمال وقوع مثل هذا قليل في الاقتصاد الإسلامي؛ وذلك لسببين.

السبب الأول: إن الخسارة التي يتعرض لها المشروع لا يتحملها رجل الأعمال لوحده، وقد لا يتحملها إطلاقا إذا كان مضارباً بمال الغير ولم تكن الخسارة بسبب تعد منه أو تفريط.[9]

السبب الثاني: إن أرباح رجال الأعمال ستتضاعف في الاقتصاد الإسلامي أثناء فترة الانكماش، فإضافة إلى أن نسبة اقتسام الأرباح ستتغير في صالحهم فإن أسعار عناصر الإنتاج ستنخفض وخاصة عنصر الأجور مما يرفع من الأرباح التي تتحقق في اقتصاد إسلامي عنها في اقتصاد رأسمالي أثناء فترة الانكماش.

وحتى إذا كان القول بعدم فعالية الودائع المركزية في محاربة الانكماش فإن استعمال الأدوات الأخرى، إلى جانبها، من شأنه أن يرفع فعاليتها في محاربة الانكماش.

2- فعالية أداة أسهم الحكومة.

تتحدد فعالية أسهم الحكومة في إحداث التغيرات المطلوبة بمدى ربحية مشروعات الحكومة التي تتُدَاول أسهمها في السوق. وفي الحقيقة فإن أرباح الحكومة التي تجنيها من استثماراتها الخاصة تعتبر ضخمة جدا نظرا للتنوع في تلك الاستثمارات، فهي لا تستثمر في مشروع واحد، ولا في نشاط واحد، كما أن مشروعات الدولة تتميز بكفاءة التسيير؛ نظرا لحيازتها على أكفأ الإطارات المسيرة، وهذا ما يجعل متوسط ربح سهم الحكومة مقاربا لمتوسط ربح الاقتصاد الوطني[10]، أي أن احتمال الخسارة من وراء امتلاك سهم حكومي ضعيف جدا، ولهذا يكون الطلب على أسهم الحكومة أكبر من الطلب على أسهم القطاع الخاص، وهذا ما يجعل استخدام هذه الأسهم كأداة لمراقبة المعروض النقدي فعالا جدا، وفي كلتا الحالتين؛ أي التضخم والكساد. ففي حالة التضخم، وعندما يريد المصرف المركزي إنقاص حجم النقود المتداولة يقوم ببيع هذه الأسهم، و نظرا إلى أنه في حالة التضخم عادة ما تتضخم الأرباح كذلك فيكون الإقبال على شراء أسهم الحكومة

كبيرا بسبب ارتفاع ربحيتها عن ربحية أسهم القطاع الخاص، فيقل المعروض النقدي في المجتمع ويقل الطلب على السلع فتنخفض الأسعار.

ومن جهة أخرى فإن قلة المعروض النقدي في المجتمع يؤدي إلى ارتفاع نسبة التشارك فيقل الطلب على النقود بغرض التوظيف وتقل الاستثمارات إلى الحد الذي يكون ملائما. أما في حالة الكساد، ومع اتجاه الأرباح إلى الانخفاض، فإن الناس سيسارعون إلى التخلص من الأسهم التي في حوزتهم قبل أن تنخفض أسعارها أكثر، فيتدخل المصرف المركزي بشراء أسهم الحكومة ويضخ مقابلها نقودا تعمل في اتجاهين؛ فمن جهة يعتبر وجود نقود إضافية في يد الأفراد زيادة في القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع، ومن ثم زيادة مشترياتهم من السلع الكاسدة فتزاد مبيعات المؤسسات، وتزداد أرباحها، فتزيد استثماراتها. ومن جهة أخرى فإن زيادة المعروض النقدي عن الحجم اللازم يؤدي إلى انخفاض نسبة التشارك فيتشجع رجال الأعمال على إنشاء استثمارات جديدة فيزيد التوظف، ويزيد الطلب على السلع، وينتعش الاقتصاد ثانية.

3- فعالية تعديل نسبة التشارك.

تتوقف فعالية أداة تعديل نسبة التشارك، بين صاحب رأس المال والمضارب، على حجم الأموال العاطلة لدى القطاع الخاص. والمفترض أنه في أوقات التضخم يرفع المصرف المركزي من نسبة التشارك على ودائعه، فترتفع نسبة التشارك في السوق، ويقل الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، ولكن لو كانت للقطاع الخاص أموال ضخمة مجمدة من السابق فإنه يرى بأن ارتفاع نسبة التشارك يحقق له ربحا أكبر فيعرض أمواله للاستثمار، بحيث يؤدي هذا العرض غير المتوقع إلى انخفاض نسبة التشارك ثانية فيفسد على المصرف المركزي خطته أو على الأقل يقلل من النتائج الجيدة التي يمكن أن يجنيها المصرف المركزي من استعماله لهذه الأداة. ولذلك فإذا أريد لهذه الأداة أن تكون فعالة في مكافحة التضخم فتصحب بأي أداة أخرى تعمل على امتصاص أموال القطاع الخاص كبيع الأسهم الحكومية مثلا بجانب رفع نسبة التشارك . حيث يمكن أن تتضاعف فعالية الأداتين معا وتُعطَى النتائج المرجوة على أكمل وجه. كما أن وجود مؤسسات كبيرة تستطيع أن تعتمد على نفسها في عملية تمويل التوسع الاستثماري من شأنه أن يضعف من فعالية رفع نسبة التشارك، ولكن عدد هذه المؤسسات قليل في المجتمع الإسلامي لاعتماد التمويل في الغالب

على التشارك وليس على القرض الحسن، وما يؤدي إليه من كثرة عدد المشتركين في رأس مال المؤسسة، وبالتالي كثرة عدد الذين يشاركون في الأرباح، ولا يبقى للمؤسسة من الأرباح المحتجزة إلا النسبة القليلة التي لا تجعلها قوة مسيطرة، وتبقى القلة القليلة من المؤسسات هي التي تستطيع التصرف باستقلالية، ولكن أثرها في إفساد السياسة النقدية محدود بسبب عددها القليل في الاقتصاد الوطني.

أما في حالة ميل الاقتصاد نحو الكساد فيخفض المصرف المركزي من نسبة التشارك على ودائعه، ونظرا إلى أنه يكون مستعدا لتمويل أي مشروع موافق للخطة فإن نسبة التشارك السوقية ستنخفض إلى الحد الذي قرره، وسيضطر القطاع الخاص إلى التشارك وفق هذه النسبة؛ لأنه لا أحد من رجال الأعمال يقبل التمويل على أساس نسبة التشارك المرتفعة ما دام التمويل متاحا وبنسبة تشارك منخفضة. أما سحب النقود من التداول وتجميدها أو وضعها في حسابات جارية فليس بمتصور في الاقتصاد الإسلامي لأن صاحبها سيدفع الزكاة من رأس المال نفسه، فأولى له أن يوظفه حتى تكون الزكاة من أرباحه. وإذا لم يحقق المشروع ربحا تسقط الزكاة إذا كان المال موظفا في رأس مال ثابت[11]. فتكون هذه الأداة فعالة أكثر في حالة الركود عن حالة التضخم. وتلخيصا لما سبق عرضه في فرع فعالية الأدوات الكمية في الاقتصاد الإسلامي يمكن الوصول إلى الآتي:

أ- تعتبر أداة الودائع المركزية فعالة في معالجة التضخم والانكماش بنفس الدرجة.

ب- تعتبر أداة نسبة التشارك فعالة في معالجة الانكماش أكثر منها في معالجة التضخم.

جـ- تعتبر أداة أسهم الحكومة فعالة في معالجة التضخم أكثر منها في معالجة الانكماش.

وعليه فإن استعمال أداتين وحسب، يكفي لمعالجة واحدة من الحالتين، ففي حالة وجود التضخم يقلل المصرف المركزي من ودائعه، وفي نفس الوقت يقوم ببيع أسهم الحكومة لامتصاص الكتلة النقدية الفائضة لدى الأفراد. أما في حالة وجود انكماش يزيد المصرف المركزي من ودائعه في المصارف التجارية، ويخفض من نسبة التشارك، وإن كان هذا من تحصيل الحاصل، لأنه عندما تزيد الودائع المركزية فإن نسبة التشارك ستنخفض تلقائيا. ولكن الفرق بينهما إنه في حالة انخفاض نسبة التشارك عن طريق الودائع المركزية

فإن المصرف المركزي يحاول التأثير على نسبة التشارك عن طريق الودائع المركزية، ويمكن ألا يكون حجم تلك الودائع بالمستوى الذي يخفضها في السوق إلى المستوى المرغوب. أما حينما يتخذ قرارا بتخفيض نسبة التشارك فإن نسبة التشارك في السوق ستنخفض إلى المستوى الذي يريده؛ لأنه يكون مستعدا لتمويل أي مشروع بتلك النسبة.

الفرع الثاني: فعالية الأدوات النوعية.

يمكن التعرف على فعالية الأدوات النوعية في تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال التعرف على فعالية كل أداة لوحدها.

1- فعالية الاستخدام التفضيلي لنسب التشارك.

تكون هذه الأداة فعالة في حالة ما إذا رأى المصرف المركزي زيادة حجم التمويل لقطاع معين دون القطاعات الأخرى؛ ففي هذه الحالة فإن رد فعل القطاع الخاص غير مهم. فالمصرف المركزي يخفض النسبة، ويمول القطاع المراد من خلال ودائعه لدى المصارف التجارية، أما الأموال الخاصة فإن المؤكد أن أغلبها سيتجه إلى التمويلات ذات النسب المرتفعة. ولا يخشى على أسهم هذه المشروعات ألا تباع في سوق الأسهم نظرا لانخفاض نسبة التشارك فيها ، فيمكن جدا أن تنخفض نسبة التشارك العامة في السوق لاحقا إلى أقل من هذه النسبة، وخاصة في أوقات الانكماش، فيمكن أن تباع هذه الأسهم وقتئذ. أما إذا رأى المصرف المركزي إنقاص حجم التمويل لقطاع معين دون القطاعات الأخرى فيرفع من نسبة التشارك لصالحه في أرباح المشروعات التي يمولها، و طبعا فإن هذا الرفع يكون ضد مصالح رجال الأعمال فيقل الطلب على الأموال لاستثمارها في هذا القطاع. ولكن قد تتدفق أموال القطاع الخاص إلى هذا القطاع مما يخفض نسبة التشارك في السوق إلى أقل من نسبة التشارك التي أعلنها المصرف المركزي مما يحد من فعالية هذه الأداة في حالة رفع نسبة التشارك.

وعموماً فإن الاستعمال التفضيلي لنسب التشارك تكون فعالة بصورة أكبر في حالة ما إذا لم يوجد ممولون آخرون من خارج الجهاز المصرفي، لأن المصارف التجارية باعتمادها بصورة أساسية على ودائع المصرف المركزي لا يُتوَقع منها الوقوف ضد توجيهاته فيما يتعلق بمجالات الاستثمار ونسب التشارك.

2- فعالية أداة الإقناع الأدبي.

تعتبر أداة الإقناع الأدبي فعالة جدا في الاقتصاد الإسلامي وذلك للآتي:

أ- المصرف المركزي مساهم في تمويل عمليات المصارف التجارية بنسبة كبيرة جدا، ولذلك فإن أية خسارة ستلحق بالأموال المودعة من جراء سياسات المصرف المركزي سيتحمل هذا المصرف جزءا كبيرا منها بمقدار ودائعه.

ب- إن الجزء الآخر من الودائع لدى المصارف التجارية يتشكل غالبيته من ودائع الأفراد والمؤسسات الخاصة؛ وإن الخسائر التي قد تلحق بالمصرف التجاري سيتحمل هؤلاء الأفراد والمؤسسات الجزء الأكبر منها، حسب ما تمثله ودائعهم في الأموال المستثمرة.

والحقيقة إن توجيهات المصرف المركزي لا تعني بأي حال من الأحوال تحقيق خسارة بل أن ما تعنيه هو إما إعادة توزيع الأرباح بين طرفي التشارك، وإما تحقيق ربح أكبر ولكن في قطاع آخر. فمثلا إذا رأى المصرف المركزي أن هناك قطاعا مهملا، نظرا لأن أسعار منتجاته ليست مرتفعة الثمن بسبب كون الطلب عليها من ذوى الدخل المحدود فالاستثمار في هذا القطاع، في الحقيقة، يحقق ربحا كبيرا بسبب الطلب الكبير على منتجاته، فالربح الذي يتحقق من بيع وحدة واحدة من السلعة التي يطلبها الأغنياء قد يتحقق من بيع ثلاث وحدات من السلعة التي يطلبها متوسطو الدخل، ونظرا إلى أن طلب متوسطي الدخل أكبر من طلب الأغنياء بسبب كثرة عدد متوسطي الدخل و كبر ميلهم إلى الاستهلاك فإن الربح المتحقق في قطاع إنتاج السلع التي يستهلكها متوسطو الدخل يكون أكبر في غالب الأحيان.

وما دامت الانخفاضات في الأرباح أو الخسائر المحققة لا يتحملها المصرف التجاري لوحده فليس هناك من داع لعدم الالتزام بتوجيهات المصرف المركزي.

3- فعالية أداة تحديد حصص الاستثمار في كل نشاط.

تنبع فعالية هذه الأداة من سببين:

السبب الأول: هو كون أغلب ودائع المصارف التجارية هي ودائع مركزية، فمن خلال هذه الودائع يستطيع المصرف المركزي أن يوجه حصص الاستثمار في كل نشاط وذلك بقيامه بتحديد الجهة التي يستثمر فيها وديعته، أو من خلال قبول أو رفض طلبات التمويل التي تتقدم بها المصارف التجارية وفقا للسياسة التي يريدها.

السبب الثاني: هو العلاقة الوثيقة بين المصرف المركزي والمصارف الأعضاء، فلو كانت هناك مشاريع تطلب المزيد من التمويل، زيادة على حصتها، فإن المصارف التجارية ترفض تمويلها حتى تحافظ على العلاقة الجيدة مع المصرف المركزي.

وقد يضعف من فعالية هذه الأداة وجود تمويل خارج الجهاز المصرفي، إذ أن وجود ما يسمى بمصارف الاستثمار أو مؤسسات التمويل غير المصرفية، من شأنه أن يوجد التمويل زيادة عن الحصة المحددة لأي جهة؛ ولذلك فإن تنظيم التمويل من طرف الحكومة بالشكل الذي يمنع تدفق الأموال من جهات خارج الجهاز المصرفي من شأنه أن يزيد من فعالية هذه الأداة.

4- فعالية الإجراءات الزجرية.

إن وجود إجراءات زجرية من شأنه أن يزيد من فعالية السياسة النقدية، ذلك أن من شأن وجود هذه الإجراءات إرغام المصارف التجارية على الانقياد لتوجهات المصرف المركزي بسبب كون الودائع المركزية تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر حصولها على المال اللازم لتلبية طلبات رجال الأعمال، لأن الودائع الخاصة لا يمكن أن تقارن بالودائع المركزية، ناهيك عن كون المصرف المركزي ينافس المصارف التجارية في مجال الحصول على تمويلات القطاع الخاص لمشاريع الحكومة فيما أشير إليه سابقا بأسهم الحكومة.

خاتمة.

تمثل السياسة النقدية ضرورة في عالم النقود الائتمانية حيث يمكن أن تزيد أو تنقص النقود عن الحد اللازم لنمو الاقتصاد بالشكل المرغوب، وتستخدم السلطات النقدية أدوات كثيرة للتأثير على كمية النقود بالزيادة أو النقصان قصد تغيير كميتها حسب حاجة الاقتصاد ، وبالرغم من كثرة هذه الأدوات فقد تكون غير فعالة في إنقاص أو زيادة كمية النقود بالشكل الذي ترغب السلطة النقدية. هذه هي النقاط التي عالجها البحث بالنسبة لنموذج اقتصاد إسلامي تكون فيه نسبة الاحتياطي القانوني 100%, وبعد التحليل المستفيض لمختلف النقاط المتعلقة بأدوات السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إنقاص أو زيادة كمية النقود إلى الحد الذي تريده السلطة النقدية، توصل البحث إلى النتائج التالية:.

1. أدوات السياسة النقدية للاقتصاد الإسلامي لا تعمل إلا في مجتمع إسلامي بلغ فيه الوعي الديني مبلغا كبيرا.
2. أمر تحديد نسبة الاحتياطي النقدي المطلوبة هي من المصالح المرسلة التي تدور مع مصلحة المجتمع، وقد رأى الباحث أن تكون في حدود 100% مع أن غيره قد يراها أقل من ذلك.
3. أن السياسة النقدية في النظام الإسلامي تستخدم أدوات كثيرة يتحدد عددها بدرجة التطور الاقتصادي للدولة.
4. أن أدوات السياسة النقدية في النموذج المقترح فعالة بسبب التدخل الكبير للدولة في الحياة الاقتصادية، بإنشاء بعض المشاريع الاقتصادية، والمشاركة في تمويل بعضها، بحيث قد لا تكون لها الفعالية الحالية لو أن الدولة غير متدخلة بالشكل الذي افترضه النموذج.

وعليه فإن الباحث يوصي بالآتي:

1. الإسراع في أسلمة الاقتصاد في المجتمعات الإسلامية للاستفادة من توجيهات الإسلام الربانية التي يراعيها المسلم في سره وعلانيته.
2. الاستفادة من سعة الإسلام في بناء نماذج أخرى لأنظمة اقتصادية إسلامية تتناسب مع مرحلة التطور التي وصل إليها المجتمع المسلم.
3. البحث عن أدوات أخرى للسياسة النقدية تدعم الأدوات المقترحة في البحث.

الهوامش:

[1]- شوقي أحمد دنيا، بحث السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي، جامعة المنصورة 1983، المجلد الأول ص 274، وكذلك، عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة،1988، ص 252.

[2]- باقر الصدر، اقتصادنا،دار التعارف للمطبوعات، بيروت،1987، ص 387.

[3]- محسن س، خان، النظام المصرفي الإسلامي الخالي من الربا، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد التاسع، 1997، ص 3.

[4]- معبد علي الجارحي، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي الهيكل والتطبيق، المعهد الدولي للبنوك الإسلامية، لا توجد سنة الطبع، ص 105.

[5]- محمد نجاة الله صديقي،النظام المصرفي اللاربوي،المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي 1985، ص96.

[6]- تقرير المجلس الإسلامي في الباكستان، إلغاء الفائدة من الاقتصاد، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي،1984، ص87.

[7]- شوق أحمد دنيا، السياسة النقدية في إطار الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 279 . محمد عارف، السياسة النقدية في اقتصاد إسلامي لا ربوي، طبيعتها و نطاقها، مجلة البنوك الإسلامية العدد الثامن ديسمبر 1979.

[8]- سورة الحشر. الآية رقم 9 .

[9]- محمد صلاح محمد الصاوى، رسالة دكتوراه، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية و كيف عالجها الإسلام، دار المجتمع للنشر و التوزيع . دار الوفاء 1990، ص 115.

[10]- معبد على الجارحى، مرجع سابق، ص 43.

[11]- يوسف القرضاوى، فقه الزكاة، دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981 . الجزء الثاني، ص 474.